

بسم الله الرحمن الرحيم

وكذا جلايان يطلق امرأته ان لم يرجع من هذا السفر الى وقت كذا وخرج الى السفر بعد ذلك كنبالة ان خرجت  
 من الكالة قال نصيرت يحيى خرج من الكالة وقال محمد بن سلمة لا يخرج وقد تولى لنفسه امرأة وكلت رجلا بان  
 من نفسه بعد انقضاء عدتها ثم غلبه في الحق خلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يصح لانه لم يصير رجلا بعد الزرع  
 لو كان رجلا بطلا فامره بطلبها ثم غلبه المختار انه بمنزلة فتوى اهل سرقند لو كان الوكيل يسأل المحض  
 لا يملك غلبه وفيه يوم لو قال الآخر كلما غرتك فانت وكيلي ثم قال كلما عدت وكيلي فقد غرتك اخلف المشايخ  
 فيه والختم انه يملك اخرجه بمجرد الوكيل لمخلو الطلاق والعقود لمخلو الوكيل يسأل المحض قاله ثم سمعت  
 من الشيخ الامام طبر الدين خالي بن يحيى عن عمه شمس الاسلام محمود الاوزجدي عن ابيه وهو جدي الفاضل الامام  
 عبد العزيز بن عبد الرحمن الرضا الرضائي انه يقول اذا اراد غلبه يقول غرتك عن الوكالات المطلقة ورجعت  
 عن الوكالات المعلقة فاذا قال هكذا ينزله بيق ولا يرسل رسولا منها قبل تلخيص الرسالة يصح من غير علم المرأة  
 امرأته قالت لزوجه ان جاء عند فطلقني على كذا وقال العبد لولاه اذ لها عند فاعتقني على كذا فنبيا قبل على العبد  
 جاز الوكيل العشرة ايام هل ينقض في العشرة فيه روايات الاصح انه لا ينقض وقد ذكرنا جرح ما يوقف وما لا يوقف  
 في كتاب الطلاق فصل الرجل يبيع عبدا ثم يلهه الموكل او دكر رجلا بان يكاتب عبدا  
 ثم كاتبه المولى وكل رجلا بان يبيع عبدا ثم يلهه او دكر بان يزوج امرأة معينة ثم ان الموكل تزوجها او دكر رجلا بان  
 يطلق امرأته ثم يطلق مولا او ولد وانقضت عدتها بطلاق الوكالة ولو كان الطلاق لاحد الزوجين فانه ان  
 الوكالة على حالها وسباني تمام هذا في موضعه اذا مات الموكل او جرحوا سبطا خرج الوكيل الوكالة فاذا  
 ارتد الموكل والعباد باله فالوكالة توفقه وعند ما فود وجد الخي من المطبق شرعنا بحقيقة الكل  
 في التخيرو في التوازل رجل وكل رجلا ببيع شئ او شرائه وقال الصنع ما شئت فوكل الوكيل رجل بذلك ثم مات  
 الوكيل الاعلى الوكيل الاستغفار والوكالة ونعم هذا في فصل الوكالة بالشراء وتخرج الوكيل الذي جاز  
 وتخرج الموكل الذي مرر بالامر الوكالة كان اخرجه جاز ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا  
 الوكيل الثاني بعد ما انزل الوكيل الاول وهم علم عزله ولم يعلم والوكيل الاول مع البراءة ولم يدفع ففروا  
 جاز على ربه المالك وان الوكيل الاول استقر في الثاني جاز وفي المنفعة في مجموع رجل قال آخر مات وكيل  
 في اقتضاء ديونة وكيل فامره بشفة ذلك فوكل الوكيل بذلك رجلا فلو كان ان جرحه من الوكالة اشياء  
 ولو قال انت وكيلي في اقتضاء ديوني ووكلي فلا يبدل لك لم يكن الوكيل ان يزل الله ما بعثه الرسول  
 سمي الاخر وقال الوكيل كذا انما ان شئت فوكلك ان الوكيل ان يزل الله ما بعثه الا بالوكيل رجلا ببيع  
 الصبي ثم مات الاب والصبي اعمل الوكيل اذا كان الاب وارث النبي وهذا عند ابينا الثلاثة في الاصل

[illegible]





برهنا يلحقه ضمان ضامن من بين ذكاء لمصلحة من يدا له ولا يرجع بشئ في قبضه رجل استقر من رجل  
الث درهم فقال دفعته على رسول الله فقال المرفوض قد دفعته الى رسولك وقال رسول الله عليه منه وجعل المستقر من ان  
يكون المرفوض قد دفعه لا يلزم المستقر من ثمنه الاضحية لانه لم يقضه الدين فقال دفعته في قبضه غائب وانكر الاثر  
او اقره من ذكره بانماه في كتاب القضاء في الفصل الثالث من الفصل جبريل وفي الاصل الوكيل يقبض الدين  
من رجل اذا وجب عليه من جنس الدين للمطلوب تمت المناقضة والوكيل يقبض الدين اذا وجب الدين من العزم  
او ابراءه او اخره ولم يمتن به لا يجوز بخلاف الوكيل بالبيع والمأذون كمن لا يجازي ولا امره المدينون بالخذ الرهن  
فقال لخذ هذا رهن ضاحي اعطيك المال لئلا ينه اياكم فذلك الرهن الصمان على الوكيل وكذا الوكيل لخذ الرهن  
المرتبة كلهم كما في الفحاش في كتاب الرهن وفي اخذ به كمن لا على ان ابراءه لا يجوز لانها حوله والوكيل يقبض الدين  
ليس له ان يقبل الحوالة الوكيل يقضه الدين اذا دفع الدين بغير دينه ولا كتابة <sup>في المدينين</sup> بل لا يقبض الا اذا قال له الوكيل  
لا تدفع الا بشهري ووقال الرجل استدنت وانكر الوكيل فاقول قول الوكيل مع المدين الوكيل اذا دفع المال الى الطالب ثم  
دفع الوكيل المال الذي معه ان علم بدفع الوكيل ضمن والاقتداء في التلقي لومات الطالب ولم يعلم العزم فذبح  
الى الوكيل ابراءه وله ان يبرئه ويضمنه ان ضاع عند مواعيد علم بموته ليس له ان يقبض الوكيل ان ضاع عند عهد  
محمد بضمنه ولا لو وجب الطالب ابراءه ثم دفع الوكيل ضمن ان علم وان لم يعلم لا يرجع الوكيل على الطالب لما  
ان يعلم الوكيل ولا يجوز ان يكون الوكيل في القضاء والاقتضاء ويجوز الوكيل تقاضي الدين وقبضه من  
غير رضا الغنم ولا ينقل هذا الوكيل بحرف المطلوب ما ينزل تحت الطالب ووقال الوكيل كنت قبضت المال  
حال جبر الوكيل وسلمته اليه لم يصدق الا بجهة فان جعل الطالب بالمال على ابراءه المطلوب ليس للوكيل ان  
يقبض المال من المحتال عليه فان نزع المال على الحال عليه وعاد الدين الى المحتال فالوكيل على كانه قد اشترى للوكيل  
بالمال عبدا فاستحق اقراره وجب بطريق النسخ فالوكيل على كانه قد اخذ الطالب كمن لا ليس للوكيل ان يتقاضى كمن  
وتوكل رجل يقبض دين له على الوكيل او ابنة بعد او كل من يقبل شهادة له اذا قال قبضت وعلقت عندك  
قول الوكيل فله من عهد اذا كان على العهد دين وفي كتاب المأذون لا يصح الوكيل يقبض الدين من عهد عليه  
او اقراره عليه من عهد يعني عبدا من الوكيل يقبض الدين بملك قبضه الا اذا قال لا تقبضه الا بجهة او تقبض  
درهما دون درهم الكلي الاصل وفي التناهي اذا وكل المدين ببراءة نفسه جبره وكل يقبض الدين من نفسه  
من عهد لا يصح الفصل الرابع في الوكيل بالبيع وفي التجرير الوكيل بالبيع ينقسم الى قسمين هما ما  
حفره يقبل الفصل عن الحكم كالشعاع والاشربة والجماعة والصلح الجاري الجري البيع والوكيل المأذون للمنفق  
حتى يطالب الثمن ويطالب بسبق يقبض للبيع ويرد بالعيب وما اشبه ذلك ومثله لا يقبل الفصل عن الحكم كالسكاج



[illegible]



المأمور ببيع الحايمة بعد ما قبضت وقبض الفئوس على المالك او على عدو في قوله في راء ذمة المشتري علم بلزوم  
فان وجد المشتري به عينا فله ان يبيعها في الاثر لكن ببيع الحايمة روية عن المشتري والتمسك على الوكيل فان فضل شيء من  
الاثر وان كان الاثر لم يرفع الحايمة الى المأمور فليس للمأمور ان يبيعها وقبض الفئوس جعل اوضح الى الاثر وانكر للمالك احسن  
المبيع حتى يبيع الفئوس ويقال للمشتري المشت فادفع اليك الباقي فاشترى فافضل البيع والبيع الاثر بالبيع وقبض الفئوس  
ويبيع البيعة وانكر البيع او قبض الفئوس خاصة من مصادق على البراءة دون الزلم البيعة شيئا الكلي في الجامع الكبر في الاصل الكبر  
بالبيع المطلق اذا باع بغيره او لا رجاء في قبضه او لا رجاء في قبضه او لا رجاء في قبضه او لا رجاء في قبضه او لا رجاء في قبضه  
الصغير الوكيل بالبيع اذا باع وقبض الفئوس او لم يقبض حتى يبيع المشتري بالمشتري عينا روية على الوكيل ان كان الرد قبضا  
الفاضي بالبيعة او بالبيع يكون دافعا ولكن يخاف من الوكيل قد ذكرنا في فصل البيوع كتاب البيوع رجلا رجلا ببيع ثم باعها  
بنفسه اشر للوكيل كذا لو بيعها وسلمها وكذا لو استولها وكذا تهاجر منها او يجرها لغيره وكذا لو استعملها او وطينها  
رد البيع لو عادت اليه فحقا فلو كمل ان يبيعها لو عادت بملك حده بشر او وارث او رعيب بعد البيع بغير قبض  
للوكيل سيما الوكيل بالبيع المطلق اذا باع بغيره فاسد الاضمن بالبيع المطلق اذا باع بغيره فاسد الاضمن بالبيع والتسليم  
ان يسترد والمأمور ببيع الفئوس اذا باع المانع جاز استحقاقا وان كان يجرها فاسد الاضمن بالبيع والتسليم  
لغيره فله ان يسترد قال الامام الحنفى رضي الله عنه بالبيع المانع جاز استحقاقا وان كان يجرها فاسد الاضمن بالبيع والتسليم  
ان يجتنبه وعند مالك يجرها من غير اذن وفي الفنا وفي الصغرى رجلا رجلا ببيع عبد فوكل الوكيل اعران قال للوكيل  
ما صنعت من شيء من جاز على الوكيل والافلا في الاصل ان يجرها لا يصح للمخبرين لو كمل ان يبيع الفئوس وقال لاصح شئت  
فوكال الوكيل اعران ما شئت وما صنعت من شيء من جاز اعران الوكيل الثاني ان يجرها لا يجرها وكذا في شفعة الاصل في باب  
الوكال في الشفعة هكذا وفي الحقبة السلطان لا يجرها رجلا رجلا فاقض واجاز له الاستحقاق ثم ان الفنا في استحقاق رجلا  
واجاز الاستحقاق في الحقيقة ان يستحق ثم وتم الوكيل بالحقبة والوكيل بغير الدين والوكيل بالبيع سواء وكا  
لا يسمع الدعوى من وكيل الوكيل فدا من وكيل وكيل الوكيل فلو وكل رجلا رجلا ببيع ولم يبق له عمل فيه بربك الا يبيع بغيره  
فالبيع الوكيل الثاني مع هذا ان باع بغيره الوكيل اعران جاز في الجامع الصغير والعهد على الوكيل الثاني في العهد والوكيل  
الاول لو باع بغيره الوكيل العهد على الوكيل بغيره الوكيل بغيره الوكيل بغيره الوكيل بغيره الوكيل بغيره الوكيل بغيره  
اعلانية بربك ان اجاز له كل جاز وله ان يجرها من بين الوكيل ان يجرها لا يجرها في الوكيل لو وكل رجلا رجلا بطلق امرته وطلما  
وجاز له بغيره الوكيل اعران عا فاجاز له بغيره الوكيل في المانع والى بواككاه وفي المستحق قال محمد انكاح وطلما في الكفاية  
كالبيع عدا الطلاق وهكذا في البيوع فلو ادعى الوكيل الثاني ان يجرها من بين الوكيل بغيره الوكيل بغيره الوكيل بغيره الوكيل بغيره  
لما صنعت من امره جاز وكال الوكيل اعران الوكيل الثاني من الوكيل الاول بغيره جاز الوكيل بالبيع بغيره بغيره

التمن وكثرة والعروض عند الجعفة والمسك مع وقفا ما الوكيل يسع الدينار بالدرهم اذا بلغ بلا يتعاقب الناس في  
لا يجوز ولا اجتماع وفي النوازل كل رجل من كل رجلان يسع الدينار بالدرهم وفيه الف فغير البيع وصارت قيمة الفدين  
ليس للوكيل ان يسعه بالف ولو لم يجره لثلاثة ايام فازدادت من الخارج ما ويداوي الفدين لانه معنى البيع عند  
الجعفة خلافها ما على مسئلة اثنين فلو لم يجره لوكيل البيع سكت حتى مضت من النوازل البيع بأكمله عند  
وعد الجعفة حتى ولو كان البائع وصلا وليس لانه معنى البيع عند جميعه اصل وكل رجلان يسع طلقا  
ثم قال لا تبع اليوم قباع والعقد من غير جدي بالعكس جازي وكل رجلان يسع عند عبادة بغير قباعه بالدرهم ولم  
يعلم الموكل باع فقال الوكيل بعت الصدف فلا موكل بغيره جازي البيع بالف وفي الشئ او كل البيع اذا وكل موكل بغيره  
له ان يخرج من وكالة الا ان يكون الموكل خاسم الوكيل الى الفاضل وانه الفاضل بتركه لا يكون للوكيل ان يخرج  
ثم مرجع محمد وقال ليس له ان يخرج من الوكالة في الوجه الاول ايضا وهكذا في البايع الكبر في شرح الطحاوي ولا يصح في الوكيل  
لكن لو قبض الموكل بغيره للشري ما يصل مسائل الفصل في فادى النسي الوكيل البيع اذا استلم رجلان من العين  
على من كان اهلا او على من احب فصار الجبر او صلح في هذا الخبر ايضا وقيل ايضا هو العادل الدال للعرف اذا كان وفيه  
لو في غير اشكان مسوقا وطلب المسوق منه فقال ردوه على الذي اخذ منه بل عن الصمان وهذا اذا اشترى بالبيعة  
ايما جرد قوله فلا كفا صلبا صلبا اذا قال ردوه الى صاحب العبد المحجر اذا اكتسب بملكوته شري به وقوله ولو لم ياش  
يسعها قبلتها وسلمها وغاب للشري لم يقدر على قبض الوكيل يجره الى رجل فمردوا له ارفع الوكيل  
ثم نفي المامور ولا يدرى لمن دفعها ليعرض كما لو وضعها في دار وفيها في النوازل الفصل الخامس والوكالة  
بالشراء وسع النوازل لا يوكيل بشر عبد جني اذا اتفق الدراهم على نفسه واشترى بالدرهم من عند يكون للشري  
الوكيل دون الامر هو المختار واشترى بالدرهم ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم ما اشترى بالدرهم فقبض البائع غير جازية  
لا يصل واشترى بغيره ما ثم نقد ما يزر الموكل في الشراء للوكيل ويضمن الموكل ما يزر للتعدي وفي عقد العقد يرى الموكل  
بالشراء اذا اشترى ونقد الفمن من ماله وقبض البيع يرجع على الامر وان هلك المشتري بغيره او قبل القبض هلك  
الامر وان هلك الفمن لم ذلك فله هلك هلك الامر عند يمينه وعند محمد يملك هذا كل البيع وظل  
الصغير اذا وقع الى انسان الف درهم ولده بان يشري بها جارية فاشترى ثم هلك الفمن قبل ان يتدافع المباح يملك  
من مال المامور وفي مضاربة الجاع الصغير يملك العائمة لو وكل انسانا بالاشراء ووضع اليد المالك فاشترى الوكيل ولم  
الفمن حتى هلك يرجع عليه من اخرى فان هلك ثانيا الرجوع بعد ذلك والمضاربة يرجع من بعد اخرى ويصير الكل  
للس مال المضاربة والوكيل يسع الدينار اذا امسك الدينار فباعه دينار الا يصح في النوازل لو امره ان يفتني دينه بهذا  
الدينار ففتني من ماله نفسه وامسك الدينار جاز وفي الجاع الصغير وكل لوله ان يفتني هذا الدينار في بنة فافتق



من بلا ضابطه اسما واولا بالانفاق في البيت والوكيل بالانفاق في السور واولا من ان يصدق هذا الاثر  
بالف من مال لان الفوق الوكيل الف على فقه صدق بالف من ماله لا يجوز ويصح الف وان كان الف من ماله عن  
من عند جاز استحضارنا كذا ذكر في العيون وفي المتن رجل ارسل رجلا بان يشتري من فلان الف درهم له عليه  
ويصدق بصدقه فيصدق للمور من ماله عن الامر عند ذلك الاثر ليرجع في مال الامر اذا دفعه الف درهم عليه فليست  
ان اخيره وفي كالة الجامع الصغير رجل ارسل رجلا بان يشتري له جارية بالف درهم فاشترى جارية فقال له  
اشترى بها عجمية وقال للمور اشترى بهذا الف الف للمور اذا ساءت الجارية الف درهم فان ساءت  
القول في الامر وهذا اذا دفع الف الف فان لم يدفع القول في الامر مطلقا ولو امر بان يشتري له هذا العبد بالف  
دفعه لم يملك الف الف فقال الامر اشترى به عجمية وقال للمور اشتري به بالف وصدق البائع للمور فالقول قول للمور  
يجوز ان على الف درهم فادريه بان يشتري له هذا العبد فاشترى جاز في ذلك الامر وكذا قال في السلم  
على عليك في كحظة الف درهم بعينه فاسلم جاز في الامر ولو امر بان يشتري له عبا بغير عينة فاشترى فلهما  
عند ابعينه وعند ماله الامر وكذا قال في السلم على عليك في كحظة ولم يقل الف درهم فاسلم فلهما عند هذا الخلاف  
خلافه في قول للمور يصدق بملك على السالكين ويخلافه في قول للمور الاجر للستة مائة درهم من الاجرة حيث  
يجوز مطلقا ويصح للجامع الصغير الوكيل بشر العبد مع الوكيل اذا اشتراها لئلا يملك العبد لنفسه  
الوكيل اشترى له ان كان الف من ماله او قال قول الوكيل سواء كان العبد قاعا او هالكا فان لم يكن منفردا ان  
كان هالكا فالقول قول الامر وان كان قاعا فان كان بعينه فالقول قول الوكيل وان كان بغيره فالقول قول الوكيل عند  
القول قول الوكيل في الرجوع جميعا حسب اخر في الاصل للماله انواع ثلثة احدها ان يكون فاحشة في ملكه كانه  
كالوكيل بشر في افعاله او مملوك ولا يصح الرجوع ولا واثابة اذا كانت بغيره ووجهه ان النوع كالوكيل بشر جاز  
او من اذوب من ذوب لواء الكفا في كحظة وهذا يصح الرجوع والادب الجوز جعل الشاة في العنق الثالث وفي شر الحمار  
فصير الصفة معلومة بحال الوكيل البقر كالحمار والثانية ان يكون النوع كالوكيل بشر عبا وجارية او ذوا وادريه  
هذا ان بشر جاز والادب وان لم يبين الف ولكن بشر النوع بان قال عبا تركيا او حبشيا او سدا وهذا يلحق  
وفي كحظة ان بشر الف جاز والمقدار ولو قال الامر اشترى لي طيلسانا بماية درهم ولم يسم جاز وان قال اشترى لي ذرا  
بالف درهم فالوكال باطله وان قال اشترى ذرا بالكوفة في موضع كذا وسمى موضعها متقارب بعضه ببعض جازت او كالة  
سمى له الف درهم وان اشترى ذرا بالكوفة بالف درهم جاز وعن ابي حنيفة ان قال اشترى لي ذرا بالف درهم فلهما في  
في البلد الذوقين مسك الطيلسان في هذا في المتقارب ما تقدم في شرح الشاة وفي التوارك رجل ارسل رجلا بان يشتري له  
فأرسله فاشترى عجمية ان كان الوكيل في اهل البلد الاجنبي وان كان من اهل البلد فلهما في ذوات جاز في ذلك

رجل ادعى ان له امراة اشترى بها شيئا لم يخرجه وقال ان الشراء بها شيئا على ما اتى في كتاب جازي الوكالة وادفع الالف  
 بضاعة وامره بان يشتري بها شيئا لم يخرجه وقال جازي البضاعة بحسب المصاريف غير ان المصاريف بمالك بيع ما اشترى  
 والمستبضع بالملك ولو وكل بشر الثوب لا يجوز ان يبيع الثمن ولو قال له اشترى اي ثوب تشت ليصع وادفع له درهم  
 لبضاعة وامره ان يشتري بها ثوبا يصع ولو امره ان يشتري ثوبا بالثوب اصح له ان يبيع ولو امره ان يشتري له  
 ان يبيع لا يصح له ان يجمع وانه يجمع ولو امره بان يشتري له الاثواب لختلف المشايخ في اصح ما يبيع لان الاول  
 الامم مني حلة الواحد ضرورة جساها داخل على الجميع او في الزيادة من نوع منه وفي الزيادة ايضا المتفاوتين  
 في الوكيل قبل التسليم الى الوكيل ويتعين في الشركات والمصاريف على كل حال وفي البيع يتعين وفي الوكالة بعد ملائمة  
 الى الوكيل اهل يتعين قال بعضهم يتعين حتى يطل الوكالة بهذا كما وقال عامة المشايخ لا يتعين وان كان يطل الوكالة  
 بهذا كما وان هذا الجملة ذكرنا في الحاشية وفي الاصل رجل وكل جازي ان يشتري له ثوبا بهو ديا وبين ثمة فاشترى له  
 بزيادة هذا الثمن لا يجوز ولا اشترى باقل ذلك صورتهما قال لما شري في حمارا بماية درهم فاشترى حمارا بعتعين  
 تسعين لم يتخذ على الامر وان اشترى تسعين بساوية ثمة فاشترى هذا اذ بين الثمن فان لم يبين الثمن فاشترى  
 بالدرهم وللهنا من اصح الاثر فان اشترى بربع او مضاعف او زني عين او عرض عين ولو وكل في شركة المصاريف  
 قال لا يجوز ان يشتري جارية فلان فلم يقبل الماورى نعم ولم يقبل ما ذهب فاشترى ان قال اشترى بهما درهم في الامر وان  
 قال اشترى بهما لفسق فله ولو قال اشترى ولم يقبل الامر لم يفسق نعم قال اشترى بهما لفلان ان قال فلان فلهما او جعل  
 بهما عبيد يصدق وان قال بعد لفلان او جعل العبد لا يصدق ولا اصل وكل جازي ان يشتري له عبدا وحيث ثمة  
 وذكره اعرج على ذلك وادفع الى الثمن فاشترى على تلك الصفة ولا يثبت لفلان قاله فالمول قوله وان ملك في ذن وعل  
 الذي هو وان كان الثمان مختلفين وان في قال اشترى به بالدرهم ثمة درهم فاشترى للوكيل او لكل بالدرهم اذا  
 اشترى بالنسبة فاشترى على حق الوكيل والوكيل ولو اراد الوكيل ان يكون الاجل له يشتري بالنسبة الباقية بوجه  
 الامم معلومة فالاجل حصة وهو يطلب الثمن من الوكيل ذكر في الحيل <sup>بالنسبة</sup> وفي الفتاوى ان يصير رجل قال  
 لا حشر جارية بالدرهم او هن الجارية كان مشورة له ان قال اشترى جارية بالدرهم او هن الجارية وان اشترى  
 جارية بالثمن على درهم الالف مع درهم مع الجامع الصغير بعدد عبد الله بان يشتري نفسه من مولاه فذهب  
 فاشترى ان اصابه الوكيل فاشترى وان لم يصف من عتاق والاولا الاولى وفي وكالة الجامع الصغير عبد الله الى رجل  
 القدره وامره بان يشتري نفسه من مولاه وذهب فاشترى ان لم يصف يكون الشراء له وان اصابه العبد من عتاق  
 وما دفع من الالف فهو للمولى على العبد الا ان اشترى من العبد رجل دفع الى الخلف درهم فاشترى له ثوبا بهو ديا وبين ثمة فاشترى  
 به بزيادة واتفق البعض على ان لا يكون الاضحية في الشراء بالكل والشق من مال صار منطوقا به الاصل رجل وكل جازي ان يشتري





لا ينفذ على الوكيل بعد على الوكيل المستحق لوقال للشري جارية الهاشمية فاشترى له لم وله اولفت امراته او جارية وعن  
جارية وكل من جعل على عالة الوكيل في الشراء واشترى له امراته او غلاما من ماله او شيئا كان مخالفا وكذا لا يشري جارية  
لها زوج او غلاما من زوج من ماله بان او رجعي يلزم المأمر وهذا كله قياس وهو قول زفر بن اخذ الحسن  
وعند ابي يوسف سئل كان العبد بالشري لزم الاخرى وكل ما يشري له امرته بكمها فاشترى من امرته عبيدا او مطلقا  
لم يلزم الاخرى وكل جارية بشرى الطعام بشرى على النسخة وفيها تم للدرهم ان قلت تصرف في الحب وان كثر تصرف  
الى النسخة الا اذا اتخذ الرجل عينة حينئذ علم ان مراده من ذلك ان يملكه كزفت الدرهم ولله في كل شيء حكمة  
المسئلة في الاصل وما يصل مسائل الفصل في النسخة وفي بيع الزيادة من شراء النسخة لا يوقف ولا يلزم بالشرط  
الجنا فاشترى الوكيل جارية بشرى لغير نفسه لزم الشري رجله على آخر درهم فاجابها صدقته وقبض  
من عتقه واشترى حقة بتلك الدرهم قال ان اصاب الشرا الى صاحب الدرهم ينفذ عليه ان اجاز ولم ينفذ الا لغيره  
في قول الامام طبري بن وهب في تساوي الصري ولو وكل احد بشرا عبد بعينه فخرج الوكيل من عتقه واستند انفسه بنفسه  
او وكل امره بشرا فاشترى من الاول او الثاني ملك الشرا لنفسه عتقه نفسه ولا يمكن ذلك عند غيبة الآخر الا اذا اتفقا  
بكثرهما وكلاهما او جازوا جنس او كلب **الفصل السادس** في النكاح والاصل رجل وكل جارية بان يزوج  
ولا تنازلا في زوجه احد باصاح العرف الاصل انه رجل وكل جارية بان يزوج امرته فزوجته ان كانت صغيرة او  
طلة كانت كبره فذلك عند الحنفية وعند ما يزوج ذلك كل من لا قبل شهادته على هذا الخلاف ولا يزوج الوكيل احد  
رجل وام لم ينفذ على ما الزوج ولا يعلم بذلك يجب من الشرا لا يرجع على الوكيل علم او لم يعلم ولو كان بان يزوج امرته فزوجه  
حرم ولم يجز ولو امر بان يزوج غلاما فزوجه او بنكحته رجل فبانت منه وانقضت عدها فزوجه ما صح ولو لم يكن له زوج  
تزوجها الوكيل لنفسه وجعلها مائة فماتت عتقت عدها من زوجها من الوكيل جازيما على ان الوكيل تزوج امرته بعينه  
ليس بمحرم عن التزوج لنفسه والوكيل بشرى شيء معين عن الشرا لنفسه وقد لا اذا خان بان اشترى اكثر مما وكل به او  
جنس ما وكل به من النكاح خالفه لان الاضافة الى الوكيل في النكاح فاذ لم ينفذ فقد خالف ففصل في النكاح والوكيل بالنكاح  
الاضافة ليست بشرط فقد قصد على نفسه فيما وافق الامر وعده يكون بخلافه لا بلواقة وهذا في حب النكاح  
فمنه على ما ذكرنا في الفصل المتقدم ولم يزوج الوكيل لكن زوجها الوكيل نفسه ثم ابانها زوجها الوكيل منه لم يزوج الوكيل  
ام تلك المرأة ولو كان محرم منها او رجعا سواها انظر الوكيل في النكاح ان يزوجها طلقا فذلك امره ليس به واما في جارية  
زوجها امرته فزوجه امرته قد علمت طلاقها بما كان محرم طلقا امرته وكلت رجلا بان يزوجها من رجل فزوجها من نفسه  
او من ابن صغير او من ابن بالغ او من ابن اكرام الخلف ولو وكل الرجل امرته بان يزوجها امرته فزوجها  
منه امرته ولم يجز امرته وكل جارية بان يزوجها من رجل ثم تزوجت نفسها من رجل انظر الوكيل منكره رجل فاقا

لا يخرج ان اراد ان يجمع بينهما فيكون من زوجة واحدة وانفقت على زوجتي فقلان صح وروايت للوكيل انصف من بني هجران  
وكذا لو كان ارضا او مالا او غيرها الاصل نفسه ساسا في الوكالة في الطلاق والعنف والاصول والوكالات بالطلاق  
والعنف بنحو واحد مما اذا كان غير اللان ذكر الوكيلين بالخصومة والوكالات برح الوكيلين والعنف والعنف والعنف والعنف  
في البيع الفاسد والوكالات في البيع والخلع والعنف على ما اطلق في جعل امر امراته بعد رجولين قد ذكرنا في الفصل  
المتقدم انه لا ينفذ احد من الوكيلين بالطلاق الا بالامر بالبدل المستقيم عن المطلق لا يجوز ولا يجوز بطلانها بعد ذلك  
الوكيل فضلا للدين يجوز جعل امره السلطان ليوكل بطلاق امراته فقال بحافة العنف في كل واحد ولم يرد على هذا نطق  
امرته وقال الوكيل لم ارده بالطلاق فطلق امرته ان كلامه اخرج جوابا لكلام السلطان وكفى بطلاق امراته وقد  
وكل احد بان يطلق امراته ثم طلق هو وانفقت على ما تم زوجهما فطلقها الوكيل لا يقع وكذا لو طلقها الوكيل وانفقت على ما  
بطلت الوكالة في طلقها لخص والعنف فانه في الوكالة على حالها في التجريد الوكيل بالطلاق او الطلقة حال كونه لا ينفذ فلا  
الغنية ابو الليث التوليد هذا الخلفي قول اصحابنا رجل ولا يجعله ينفذ عنده فقال الوكيل لعنفه اسمه وكذا لو كان لا ينفذ  
الوكيل في البيع لغير امره اسد وكذا لو كان في الوكيل ولا عتقه ايجز الوكيل لا يقع والطلاق على هذا لا يجوز ولا  
بان يكاتبه بعد ويغيبه بالكتابة فقال الوكيل كاتبت ونفقت اليك وانك الوكيل قال الوكيل في الكتابة دون قبض  
الكتابة لا تروا في هذا الخلاف جميعا في كتابة ثم فلا ينفقت الكتابة دون قبض اليك فهو صدق لانه امين كما  
يكنه له وهو مشتمل على غنة فصول الاوطى المقدمة الثانية الكفالة للعلقة الثالثة في التسليم الرابع في صلح الكفيل الخامس  
تكميل الثاني في غنة ما يتعلق بالدعوى والكفالة اما لا لا فلا لانه لا يرضى في غنة الكفالة عبارة عن الضم ومعناه ههنا  
ضم ذمة الكفيل لادمة الاصيل ويظهر بان لضمه في الطلقة دون اصل الدين بل اصل الدين ذمة الاصيل على حاله  
الكفيل مطالب به كافي الوكيل مع الوكيل الثمن للوكالات في الطلقة للوكيل والطلقة للوكيل في ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في ثبوت  
اصل الدين ولا استيفاء من احد ما كانا صاحب مع غاصر المتاح في الكفالة بالقر والاعيان للضم في صحيح عندنا قياسا على  
الكفالة لما لا اوجب الكفيل في دين او غيره اخذ الكفيل بتسليمه من اصحابنا من قال هذا اذا كان محببا عند  
هذا الفاضل كان محببا عند هذا الفاضل في قول الوكيل للمأخوذ اخذ حتى اسلمه في غنة فيثبت على حقه ثم يحجب عنه في الغنة  
التي ذكركم وكل نفس محبوبة او غائبة صح ذلك كانه الكفيل به غالبا في دين اخرى وقول الفاضل او فاقته بالدية لغير  
الكفيل في الزعم والحق فان جابه والا حصة لغيره وان مات الكفيل بطلت الكفالة لثبوتها على التسليم ما اذا  
للكفيل لا يمتل الا كمل رجل بنفسه بل انما اطلاق الية الاخر قبل الكفيل به فلا بد باخذ الكفيل بتسليمه ولا يبرأ  
بهذا الاحتمال لانه الاخر قبله على صغير هو ابو اوصية او على رجل هو كبد من خضم فالحق ليس على من يسلمه ويجب  
ولم ازل اطاره في الاخر قبل الكفيل به الا من غنة واخر جهنم من الوكالات ولا يوصا به ولا يبرأ من الكفيل لانه

[illegible]



ثلاثة ايام ولوقا في الفلاسفة بنوهم من فلا زكرا وبنوهم من هذه كانت مطلقة لان قوله مدغم في ولا كان كانه ثمانية وثلاثين  
 ٢٩٣  
 ثم قد اورد رجل في هذا اختلاف ما وادركت بنفسه عدل في شرح كتاب الجبل للصفار في التوسيع في الامام في الآية الحكيم في  
 باب الجبل في الصحيح عن ابي بصير عن عبد الله بن ابي ابي الاصل قال اكل الكفيل الطالبي كلفته لنفسه فلا ن شرفاته في وجهه للطائفة  
 الذين حين كحل الى ان يمضي شرفه فامضى شرفه سقطت الطائفة اما اذا اكل الكفيل لنفسه فلا ن شرفاته  
 لا يطالبه تسليم النفس في هذا الشرف ويطالبه تسليم النفس بعد مضي الشرف لنفس الآية الحكيم في هذا بل على خلافه في  
 بطلان النوع فانه يقولون اذا اكل الرجل الفارسية اخر من فلا ن يدركهم ازبوا في زمانك سلاية بطانة تسليم  
 النفس في السنة قبل مضي الاجل ولا يطالبه بعد مضي الاجل قال وليس الامر كما يقولون بل الجواب على العكس لان  
 ويقولون ان الكفاية ههنا كما في تجزئ بتوسيع مريض في خطاطبة السنة وبعدها ووقال ركاه كجوابي سبيل ان بقى  
 سبيل مريض لا يطالبه السنة ولا يطالبه السنة ووقال ركاه كجوابي سبيل ان بقى سبيل مريض لا يطالبه السنة  
 في السنة قال والحيلة ان يزيد الكفيل في كفاية فيقول لنا كفيل لك بنفسه فلا ن ان كان من الاجل في الكفاية لا يبر على  
 بعد ذلك فان يرى ولا قال ذلك فانه لا يطالبه الحاد لا بعد مضي الاجل والحيلة حتى يبر الكفيل بعد اكله بالمال  
 اشفع الطالب رجل يقول له لما اعطاك كفاية جازلا فابره فاذا كان لا يبره في شرفه عن الذين لم يكن هذا بالماله  
 فاذا ابره عزمه يرى الكفيل الكل شرح الجبل في باب الجبل في الصحيح على رهن او كحل بسبيل حرا فياخذ من كفاية  
 ولا يصح في الاصل ان الكفيل رجل من الكفول في غالب من بطون ولا يبره في شرفه جازلا او يجمعوا على ان اذا اكل  
 بطريق الاجار جازلا كان الكفيل عنه غائب والطالب حاضرا فاجاز الطالب جازلا قال الطالب انه اخرج الكلام  
 يخرج الاجار ومع وقال الكفيل لا يبره ان شاف فالتعلل قول الطالب وهذا اذا لم يصل غير الغائب للجبل وحل في ان قد اورد  
 طالب القصور في الطالب بان قال اضيق لعله اوضح فقال قد غلبت برفعة على المعظم الغائب والكفيل ان يخرج عن الكفاية قبل  
 الحاضرة الغائب لا يبره في السنة والوزن لا يصح للذين اذا اكل الرجل الكفيل في هذا فلا غلبت ولا يطالبه غائب ان كان الموت  
 لا يبره في المكان من جازلا في السنة ضموا على ان لا يبره في المكان من جازلا في السنة ضموا على ان لا يبره في المكان من جازلا في السنة  
 بما اذا اكل المريض فلان لا يجزيه من المرض في السنة ضموا على ان لا يبره في المكان من جازلا في السنة ضموا على ان لا يبره في المكان من جازلا في السنة  
 لا يجزيه في الجوز في السنة انما له اعمال الكفاية وكذا جازلا السعاية عند حقيقة وعند ما يصح جازلا السعاية ولا يصح الكفاية  
 من الصحيح والعبد لا يطالب في الحال ولا يطالب بعد العتق وليس له كحل ان يطالب الكفول عنه بل لا قبل اداء الدين وان  
 كانت الكفاية لا تلامر على طابع هذا خلافا ثم اراد ان يسند ليس له ذلك فلا بد من الكفول عنه الا بمره ولفظ الكفيل  
 وخرج ان كان اداء على وجه الرسالة لا يطالب به لان كان للمالك من الشرف دون من المرض بالسنة معرفة كان اداء على وجه  
 القضاء ان كان المالك من الشرف وطالبه ذلك كان من المرض فعند ما يطالبه واختلف الروايات عن اجتهاد في رواية

السبع الاصلية وفقرنا الكفاية لطبيب ثم بعد هذا في السبعة فليان في رواية يصفد بالرجع وفي رواية يبلغ الى الكفول  
 عنه واذا ثبت ان ليس للكنين ان يخلص الدين الا انه اذا طوى الكفيل طالب الكفول عنه بلطاهر وان حبس كان له ان يحبس  
 الكفول عنه ولو هو عبد الدين احد ماخذ او اذا المالك اذا مات الطالب وفورنه احد ما والى الاصيل في الكفيل  
 ولو لم يرا الكفيل في مرض خاصه ولا الال على الاصيل في حال ولا في الاصل في مرض خاصه من الكفيل بخلاف العكس وفي رواية  
 لما في الامام بهل على اجل ما هو كين فاير الطالب الاصيل ان قبل الاصيل والكفيل جميعا وان لم يرا الاصيل اير  
 صحيح وفي حقه لا يسمي الا على وجهه بل الكفيل اخلف للسابع في رواية الاصيل فوات الاصيل في الرد وفي قوله  
 كان ذلك قبل الاطوار بالدينك بعد من فخره في رواية بسطل الامام في قول ابو يوسف ولا يقطر في قول محمد وفي  
 الكفاية بالنفس يخذ الكفيل احصاوا لكل بل بالسكن فان مات بطلت الكفاية ويجوز ان لا يضر عن فان طر عن  
 لم يحبس الكفاية الى الصلوا والديس جائز ذلك في القديم الحاي والنفوذ في قول احمد ولو ارجح في قول احمد  
 الى ان يعطى السما او يسلع الرجع الا يصح ولو مات الرجل ولم يترك شيئا مكن جعله الدين لا يصح عند ابي حنيفة لان للطالبة  
 سلطة وعند ما يصح ولو استاجر رجلا بصفة قبضه او استكرى فانه ان بعد ففكر رجلا ليقب قبضه بخاصة افكر  
 لا يصح ما لو كفل بالحيطة والحيطة مطلقا صح والاصالة اذا المكن فخصه من الكفيل ببيع الكفاية والا لم يكن الا في ذلك  
 بالقرن يصح وفي كل المبيع الرجع والكفاية بالعهدة باطله وبالحاضر كذا عند ابي حنيفة وفي ما يصح وهو ما عن تسليم  
 للمبيع **الفصل الثاني** في الكفاية المتعلقة بالاصول رجل قال لزوج ان ائتني لزوج فوجدت اوجو دانا  
 ضامن لك صح لو قال ان قتلتك او ابتك فلا خطا فان ضامن من الدين صح بخلاف قول ان اكون سمع ولو قال ان عصب  
 فلان مالك او احد من هؤلاء القوم فان ضامن لك صح ولو علم ذلك عصبك انسان شيئا فان الضامن لا يصح الكل  
 في الاصل وفي الشفاعة اقراران **الفصل الثالث** في مالك مالك عبد فانك ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الدين  
 عليه الاصل فان تقاضاه فعلا لا اعطى ثم الكفيل ولو مات الطورق بان يتقاضاه لزم الضامن ايم ولو لم يكن  
 قال ان اعطيك ان اعطاه مكانة <sup>ان كان مكانة</sup> في حقه السبق واعطاه مالدا قال اوجب للمكفلة حتى لو طين مالك فاعطاه من جارية  
 طار ذلك ولم يعطس يوم لزم الكفيل ما لو قال ان تقاضيت فلا مالك عليه فلم يعطك فان مالك عليه ما كان  
 فوات المطورق بان يتقاضاه بطل الضامن **الفصل الرابع** في رجل قال لزوج صفك مالكا على فلان ان اتفقت منه ولا فواليك قال هذا  
 على ضمان المالان بل وفور عنه انما هذا على ان يتقاضاه له وبذعه اليه وقاير شمس السلام لو قال لزوج جارية  
 برؤوسه يشكك في علي الا يصح من الكفاية رجل قال للطالب ان عجزت عن العاد فوعلي فاعجزت بل بحسن ان حبه ولم  
 لزم الكفيل وفي رواية في رجل قال لزوج صفك مالكا على فلان بغير عنه فلا يكون لفلان ان يكون فلان فالكفاية  
 لا تمتد لغيره لرجاء في ترك الكفاية لان الكفاية لا يبطن بالشرط فانفسد وفي الاصل كذا في عانة بلحاظ عشرة امام صح

عند البيع عند الحقيقة لان معنى الكفاية على التوسع والتمدد لعل كل نفس رجل على انه ان لم يوافي يومه  
فعله المالك في الكفاية لم يدم بعد الكفاية في بيع الامر الى القاضي ليثبت وكذا فيسلبه البر وعلى هذا الوجه سيما على ان  
الشرعي بالخيار ثلثة ايام فمؤخرها بائع نفسه حتى مضت ثلثة ايام يرفع الامر الى القاضي ليثبت القاضي وكذا في الساع في رواية الشيخ  
ابو الليث هـ الخلف قول صاحبنا في رواية بعض الروايات عن ابي يوسف في قوله القاضي فهو حسن في موضع ثبت الخصم  
وفي الثاني رجل قال الاخر ما اذ لك فلان من على فان الكفيل ثم اذ فلان فلما لا اتم في تركه الكفيل وكذا ضمان الدرر  
وفي مجموع التوليد جماعة على الاول ان يلزم منهم شيئا بغيره فاقضى بعضهم وظفر اولي بعضهم فقال المحققون للذين يجرم  
الاول لا يظلمون عليا بما اصابكم من عليا بالخصم والى هذا القول من شيئا فلم يرجع ولا رة وهذا مستقيم على قول  
بعض ضمان الجاني سباني في كتاب الوصايا وعلى قول عامة السامع لا يصح وكذا في الخارج لا يصح في الجامع الصغير وفي الا  
رجل له على آخر ما ذكره رجل يظن ان لم يوافي الوقت كذا فغلبه ملا الذي عليه ليقول الاجل بل ان يوافي الكفاية  
حازر بان والمال اكرم عندنا استعنا فان لم يوافي نفسه حتى اتم المال الاجراء عن الكفاية بالنفس وكذا لو قال صلى الله  
عليه في عهد ولم يواف به وفلان يقول لا شيء على والطالب يمدى الى درهم والكفيل ينكر وجوبه على الاصيل فعلى الكفيل ان  
درهم عند الحقيقة ويسيوف الارز في قوله الاخر وهو قول محمد لا شيء عليه وقول من يفسر رجل على انه ان لم يوافي عهد  
قالا ان الطالب على فلان رجل آخر وهو كذا على الكفيل حازر عند الحقيقة ويسيوف الاول وهذا ثلث مسائل احدها ان  
يكون الطالب والمطلوب واحد في الكفاية وانما جاز استعنا بالثانية ان يكون الطالب مختلفا فيطلب الكفاية بالمال  
سواء كان الطالب واحدا او اثنين ولا مكان الطالب وطحا ولا مطلوب اثنين في مختلف رجل كفل بنفس رجل لا عرفه  
لم يواف به عهد في السجدة في المال الذي له على طاشرة الكفيل على الطالب ان لم يواف عهد السجدة في نفسه في طاشرة منه  
فالتمتع بعد العهد فعلى الكفيل في وقت انما الطالب قد اذنت له ولم يوافق واحد منها على الوفاة فلو  
اقام المطلوب البينة على الوفاة يرى من الكفاية ان اذ كفل بنفسه كذا من يواف به عهد فعلى المال فادعي الكفيل  
واذا لم يصدق رجل قال الاخر بائع فلا اذ بائعه من شيء فهو على وجهه فان لا الاطراف منه متاعا بالف ونفسه في قدره  
للمطلوب وحجده الكفيل ثم هذا الكفيل استعنا بالثانية البينة في مرجع الكفيل في هذا ضمان منه عن البائعه حتى  
ويابع بعد ذلك يلزم الكفيل في وجده الكفيل والكفول عنه اليوم فاقام الطالب البينة على احد ما يراه وسلم اليه بها اذ كفل  
رجل عن رجل بالثمن على ان يعطيه من ودية للكفول عنه في عهد جاز اذا المرء بذل الثمن بكن لا وليس ان يضره الوفاة  
منه فان هلك يرى الكفيل والغول في الكفيل انها هلكت ولاه عضها بالدين فيكون واسمها كذا يرى الكفيل والوفاة  
على هذا وسياتي في كتاب المحلة ووضوح الف درهم على ان يعطيه اياها من عن هذا الدار فلم يجهل ان الكفيل ضمان  
ولا يلزم مع الدار وكذا في الوفاة ان جعل الطالب رجلا فان لم يكن مشروطا في الكفاية فاشترط باطلا وان كان مشروطا في



الكتابة فالكفاية بطلانها في التسليم لاسم الكيف للغير بل الطالب على قبول الطالب لا  
كالديون الواجب بالدين ووضعه بين يدي الطالب اذا شرط في الكتابة ان يوافق في السجدة الجامع فانه اية السوف  
الشرط الدفع في مجلس القاضي دفع اية السوف يرى فالامام الرضوي انما يفر من مشاغلنا فلا يهاجم على عدمه في  
ذلك الوقت لما في زماننا اذا شرط التسليم في مجلس القاضي اجرا بالتسليم في غير ذلك المجلس في الجريد بين العيان ولو شرط في  
الكتابة بالنفس التسليم في مجلس القاضي فسلم اليه في البصر في مكان يدير على الحضان مجلس الحكم هذا التسليم  
ولو سلم في الصحن لا يكون تسليما ولو شرط ان يدفع اليه في موضع آخر يرى عندا بغيره وعندهما  
لا يبر. ولو سلم اليه السواد او في موضع لم يشر فيه فاض لا يبر. في كل واحد منهما ولو شرط ان يدفع اليه عند الامير دفع عند  
القاضي او غيره من ذلك فلا يبر. فلهذا دفع اليه عند القاضي او غيره من ذلك فلا يبر. فلهذا دفع اليه عند القاضي او غيره من ذلك فلا يبر.  
دفعته نفس من كماله فلا يبر. وكذا لو دفعه رسول الغنيم او وكيلوه النواوي القاضي او غيره من ذلك فلا يبر. فلهذا دفع اليه عند القاضي او غيره من ذلك فلا يبر.  
بغيره بل المدعي لا يبر. فالكيف لاسم القاضي والى رسول يبر. وان سلم الى المدعي لا يبر. وهذا اذا لم يثبت كفاية  
الى المدعي فان اضاف بان قال كفل للمدعي الجرح على العكس يبر. والمنقح من رجل كفل بنفسه محسوس من القاضي ان  
يجزبه بغيره الغنيم الى الكفاية بغيره بعيدا الى الجرح والعين لو فرض آخر بنفسه رجل وحس المطلوب في الجرح فسلم  
لا يبر. ولو فرضه وهو الجرح يبر. ولو شرط على المجلس في جرحه نائبا فذمه اليه وهو المجلس كان المجلس الثاني في الامر القوان  
وهو صاحب الدفع وان كان في الامر من هو السلطان لا يبر. اذا جعل الطالب المطلوب ثم اخذ الطالب بكيفه فان اذمه  
الى دفعه اليه وهو المجلس قال محمد يبر. بنسبه اليه وهو جرحه ولو قال المطلوب الجرح وقت نفسي اذنه عن كفاية  
فلا ان كان جازا ليضرب في الكيف لاسم القاضي في صلح الكفاية الاصل الكيف اذ صلح من الكتابة بالنفس  
سالك ان يبر. يتبعها على جز الصلح لان معنى ما يبر. الى اللفظ معنى التاثير والى اللفظ معنى التاثير والى اللفظ معنى التاثير  
من الكتابة لتعليق هذا الكيف ان يرجع عليه ما صلح وعلى هذا صلح الشفع على ان يبر. بغيره بشفعة حسنة و  
الكتابة لا يبر. لال. ولا يبر. وكذا الزوج وصالح للمرا. فعلى ان حيا للبلوغ والعاقبة ولو كان كليل المالا ففصل. انما  
على ان يبر. من الكتابة بالنفس او يرضى بعضه على ان يبر. عنها جازا فان كان رجلا امره بدمه وما يكتف فضل الكيف اليه  
على ما يبر. دمه على ان يبر. الاصل من اللفظ والكتابة يبر. من الكيف على الاصل ما يبر. دمه لا بالصلح وصالح الكيف على ما  
دمه على ان يبر. الكيف التسمية برجع الكيف بالالف كما وهو كرهية الكيف بزيادة في زيادة بار الغنيم  
الحجاية فكذا لو صلح على عشرة دنانير كان الكيف ان يرجع جميع العلاء ملك الالف بالزيادة لان الصلح على غير جرح  
تخليصا كالسبع وكذا لو صلح على كميل او مرون بعبية او عروض السكدة الاصل في الزيادة بعد كتاب القردة ببار الغنيم  
الحجاية الطالب ان يبر. الكيف فالكيف لاسم القاضي على الاصل والباقي دنانير الكيف على ان يرجع الكيف على الكيف لان ابر. الكيف

لا يكون استعاضا عنه لورده وندوا الكفيل لورده ولامرودة الجريد والفضل عن رجلين رام حجاج جادا فاعطاه ميكسور  
او نمرقا وجوز بهما رجوع على الاصل بمثل ما مضى لا يمثل ما دى وليس هذا كما للمو بادا الدين لان الرجوع المرجع اليه  
افضل الخاسر في تكبير الناقص المدعا عليه الاصل اذا مضى في رجل عوى واخذته كيد بمنته وبيد لا في خصمه  
هنا ما لما اذا عليه جازية الناقص يستد من المدع عليه كيد لا فتة لا اطلب الى مدعي فقال بينة حاضرة والتقدير بينة  
لانهم كانوا يحسبون للتقصا في كل ثلثة ايام ولو قال بيني عيب لواقم شاهدا واحدا وقالوا لا يصح ان لا يخذ الكفيل  
ولو امتنع المدع عليه من اعطاء الكفيل لامر الناقص اطلب باللائمة ولا يجب للناقص ودية ارب الناقص للخصم اذا كان المد  
عليه ساذج وفي ذلك لا يوجد من الكفيل اذ حرة العيين ولا اتفقا ان مسافر اجله الى آخر المجلس فان امكنه الى آخر المجلس  
اقامة البينة والاصل سبيل ولو قال انا اخرج عدلا الى ثلثة ايام يمكن لا وقت له وان اكر اطلب حرجه ينظر الى ربه او يمينه  
من يثق الى رفقة يبالغ عن ذلك فله فلو انهم اعدوا الخروج معا نكلا الى وقت الخروج ولذا في منع الجاهل هذا السوف مذكرة  
ياخذ الكفيل ياخذ في القيد ويضعه في رطله على آخر المجلس في بعض الايام ولا يجل الناقص في كل خمسة عشر يوما الكفا  
ولعن ياخذ الكفيل في ذلك الوقت ياخذ كيد لا فتة وهو ان يكون له وارطان ويحوي في حوى المتوكل ياخذ كيد لا فتة ذلك  
الشي ايضا وفي دعوى العتار اذ حمله الى الكفا لئلا يعاقب فان اعطى كيد لا فتة بالسفوف وبقول المالك اكر رجلا الخصم حمله على  
عاقبة الناقص في ثلثة ايام ولا يكفلان بمدى كيد لا فتة لكن ياخذ الكفيل من الوكيل نفسه ولو غفل ذلك الدين الجرم من ان ياخذ  
الموكل ايضا وليس لان يمنع من اعطاء الكفيل بل لان كان المدع عليه جاحل حرجه ولا اصل اذا مضى الكفيل ان الافاق  
كل من عن غفلة لم يرضعهم بذلك حتى لو قام البينة على اقرار الطالب بذلك لا يقبل ولو اراد ان يجالسه ليس له ذلك لانه  
لم يصح المدعى ولو صرف الطالب قبل ويصح ان الشاوق لا يمنع صحة الاقرار الا يرى ان لو كان بالا لاف وقران لافا على لافا وانكر الكفو  
عنه الى الكفيل وكذا اذا مضى الكفيل لئلا يات فالرد الرجوع عليه يحكم الا اذا اطلب للمالك من عن حرج وقيام البينة لا يقبل ويؤ  
لما لم يوافق البينة على الطالب انفس عن عرقته هكذا ذكر في بعض النسخ فلهذا في سائر الاوقات شهد شاهدان على رجل  
انكر انفس من رجل اخر فذكر في رواية جارية به هو جازية ثلثة ايام جازية وادعاه الناقص انكفل بنفس رجلا المدان فبلا لى  
رجل ثبت به فقلت هو هذا وحلفت عليه برف من الكفا لئلا يجهل في المربة لا يمنع صحة الاقرار ولو لا ان يرفه بوجهه ووجهه  
ايضا في بار الهمادة واليمين والا فخص في التفات اعموان فالدين الزوجان اذ رجلا لاهل واراد الدين اسر لا يجزى على اعطاء  
في الاصل رجل كفل بنفس رجلا وعمال يامر فاراد الخصم ان يخرج من البلد ان كان هناك الى الجرح ليس الكفيل ان يمسح وان لم يكن  
الى الجرح ان بطا بالاباء لئلا يوسلهم النفس في الفتاوى الصدى المدبون او اذا وان حبيب ليس به الدين ان يطلبه باعطاء  
الكفيل وقال ابو يوسف وهو قولان لان اطلبه قيسا على ثلثة اشهر لا بعدد المنتفارب الدين وقال الناقص ان سيدى في  
بردان بعتت فان رطل الكفيل وان كان الدين موحدا في الفتاوى الصدى جرح المدع عليه اعطاء الكفيل لا ياخذ الكفا

المعالي معروفا وهذا اذا كان للدواعي في المعام فان كان عربيا بلخ من الكهنة في الزيادة الباب الخامس من كتاب الدعوى  
بجواز كون الكهنة والوكيل واحدا وان اعطاه فكذا بنفسه واعطى والوكيل الاخره الفاضل الامر بالملازمة ذلك اعطاه  
وكذا بالخصومة واعطى الكهنة الجنب الفاضل اعطاه الكهنة وان اعطاه وكذا بالخصومة وكذا بنفسه والوكيل  
قبل ذلك من فساد الحقوق ولا ينفصل الدين وان اعطاه وكذا وكذا بنفسه والوكيل وكذا بالمال والدعوى بالدين  
منه لان الناس متفاوتون في الادب بعض الدعوى وان كان الدعوى عن بلخ من كذا العين والدعوى ايضا عن كذا  
المراتب اختلف الشايع في العلم الفصل الدين او في المظالم عند البعض

[illegible]





[illegible]

وفاية حاله ان من حلة جاز سوا كان الصلواتا ان كانا كانا على طعام ان كان من قبل ان يفرق جازيا كان  
او يبولون كان سوجلا ان كان الصلواتا ان كانا كانا على طعام ان كان من قبل ان يفرق جازيا كان  
ان كان الصلواتا ان كانا كانا على طعام ان كان من قبل ان يفرق جازيا كان  
دناير وقرقا من برفق ان ادعى حطة معينة وقال عصيتي هذه الحطة صلح ولك ادعى بياض وفسلة الصلح  
بعد الصلح ذكرنا في السبع في حلة الاقاله **الفصل الثاني** في الصلح في الدين في الاصل رجل ادعى على رجل الف درهم فصلحه  
منها على عشرة دنانير فجعل له جزا من صرف ولا ادعى الف درهم سوى فصلحه على الف حجة الى سنة بعد الاكلار بجزا من معان  
الحق في الاجل واهرام وكان الادعى الف درهم حجة لا يستحق صلحه على الف سوى حلة لم يجر اية لا تفرق الحق في الاجل والاصل والادعى  
الف درهم سود في اجل فصلحه على الف درهم حجة حلة جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة  
فصلحه منها على الف درهم سود واصلح لاه ان سوجلا جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة  
وما به من حجة لاه ان سوجلا جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة  
طون فقرة المجلس وان ذكر شرط السم لاه ان سوجلا جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة  
ابا لاه في قول ابو يوسف الاصل جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة  
يبيع له من بعد لاه ان سوجلا جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة  
فوق المدعى عليه حجة حلة من حجة الصلح من برك الحطة الصلح من برك الحطة الصلح من برك الحطة الصلح من برك الحطة  
ابو يوسف رجل ادعى على الف درهم وانكر فصلحه على مائة منها جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة  
هذا في الحكم اي فيما بينه وبين الله تعالى لا يرد على هذا ولا ادعى الدين والقضاء فانكر الطالبة فصلحه على اقل منها وفي السنن  
الصغرى رجل ادعى الف درهم فقتله درهم محمول في الوزن لا يجزى ولا يعطى على وجه الصلح يجوز ويجوز لانه اقل في  
النوازل لان رجل ادعى على الف درهم فقال القاضي انما تكلف فقال القاضي انما تكلف فقال القاضي انما تكلف فقال القاضي انما تكلف  
ان يرد لها الصلح انما جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة  
فان اتفق البيع والاردها على فرض على البيع بطل حواله وقره كناه في البيع رجل اتفق من رجل درهم فاقسمها ثم ردا  
عليه باز يافته وهو لا يعلم ان رده ولا علم انه رديف ولم يرد عليه دمنه عند ابو يوسف وهذا ان اتفق عليه في البيع  
للجامع الصغير يعني ابو يوسف رجل استقرض من رجل درهم بخارية بيضا واشترى منه شيئا بدينار درهم بخارية والنقابة في  
لده لا يقدر على الخارية في حلقه المساقه ذاهبا وجاهيا وبسوق من مكين لاه على الدين فاعطاه في الطريق فوفت غلب  
للصغير بالخزونة او اللاناس قال القاضي ابو القاسم المصنف اذا استقرض من رجل درهم فاقسمها ثم ردا  
ورده وقت البيع وهو لا يشترى ثم رجع الرجل من رده وقال جاز لا نه الصلح من المدعى عليه والقيمة للمداد ولا ادعى الف درهم حجة حلة

الشفاعان فمما يكون من الزعمين فكذلك ذلك كان كذا نظر ان لم يسبق من المشتري ان يبيع فلهما ما دلل ان يبعده  
من التمس بازال الشفعة ولو تقدم ارجع بذلك التقدير وان اقرضه ليس له جليشي الكل في الموازاة جليش وفي الاصل  
اذا كان لرجل رجلان لم يدرى الى من منه حصل له على ان اعطاه كذا لا يملو له بهما سنة اخرى جازي كذا لو كان به كذا فابراه  
على ان اعطاه كذا آخر سنة بعد حلول الاجل ولو حصل على ان يجل له نصف المال على ان يبيع عنه سنة اخرى فذلك يكون  
للاجل لا لاجل غيره فكذا كل اجل او اجلين او ثلثي اجل او ثلثي لطلب نفس المال قبل حلوله فاستحق ارجع على  
جل الاجل كذا لو وجد زبوا ان بهجة او سقفة ولو صلح على عبد فوجده عبا وده ان عوا اليه بالفتح بعد الاجل وان  
عاد بالاقالة فالمال حال ولو كان بالمال كذا على ما كان له على هذا ولو كان بالمال من درهمين فذلك يكون فالرجل على كذا  
رد ولو صلح على ان يجل له كذا من حال وليس يصلح لان الاجل من المطلوب وقد بطل وكذا لو قال بطلت الاجل او بركة  
او جعلت حال او قال بركت من الاجل يضم التام بطل اما اذا قال بركت او بركت بالفتح بطل الاجل ولو قال لا جعلت  
في الاجل لا بطل الاجل رجلا ادى على الف درهم فانكره صلح على ان ياعه ما عدا لجاز وهذا اقرار بالدين فلا  
قوله صاحبك على هذا العبد فانه لا يكون اذلا وفي الزاوات في باب البيع بشرط الجواز واذا وكل رجلا ممان بشرط الجواز  
بشرط الجواز لا فرق فانه كذا في قول الآخر للوكيل رد الحاربه لاجلها فيها لا يكون هذا رد البيع لان هذا امر بالنقص  
والمر بالنقص لا يكون نقضا وقوله لاجلها فيها الشفعة مع لانه فلا يكون رد او نقضا لغيره وفي الاصل اذا كان  
على رجل الف درهم ثم بيع فاقترحه ما كان المطلوب عليه خمسينة قبل ان يباعه المطلوب من حصة ولا في شريكه عليه  
ما لو قبض شيئا ان يشركه ولا ابراه من نصيبه او جازي عليه جازية على من جهة الارض حتى سقط الدين لا يكون  
ان يرجع عليه شيئا وكذا لو صلح من العبد للرجل للتصاير على ما لا يوافد منها ليس لشريكه ان يشركه عند بيعه  
كالرجل عليه وعند محمد يشركه كالرجل بضم خمسة شيئا يساوي خمسينة والاختلاف في رواية الامام الى حصص الكبر الى  
رواية ابو سليمان الجوزي ما اطلق الجواب لا يشركه ولم يذكر الخلاف ولا استقرض منه كذا واشترى به شيئا بعد ثبوت  
المال فليشركه ان يشركه ولو كان لرجلين عا مائة مال فتردهما احدهما على حصة لا يرجع عليه في كماله الاصل وفي  
النصاب رجلا من لهما على رجلين فاذل احداهما ان يخذ نصيبه على وجه لا يكون لشريكه في نصيب الجدة فان بيع من  
المطلوب شيئا ويسلم اليه ويرد من نصف الدين وبطال به ثمن ذلك الشيء فلا يشركه بغيره وفي الاصل اذا كان لرجل  
آخر الف درهم فقال له بركت عن خمسينة او عرفت عنك خمسينة على ان تقضي الباقي ولم يوف وقتا فاعطاه الباقي  
في هذا اليوم اتم بعهده برى عن خمسينة وفي الجامع الصغير جبر السلة على ثلثة اوجه اذ قاله ادلى عند اخوانه على  
انك برعت من الباقي على الثلث لم تقضي عند اخوانه الا الف عليك عا حاله اذ لم يوافقا لولا ان لا حصة له فلا على انك  
برى من الفضل فان اعطاه برى مطلقا ولم يبعه عند الحقيقة ومحمد لا يبراه عند ابي يوسف يراه ولو قال بركت



عن حسانة على ان يقطعي عدا حسانة جعل الابرار مطلقا اداء عدا حسانة ولم يرد. ولو قال ان ادب عدا حسانة كانت  
بري من الشك او من ادب فلذا اوتيت هذا بان من يلقى البراءة بلا شرط باطل **فصل الرابع** في النكاح في الصلح والوديعة <sup>المعروف</sup>  
وفي محضر العدمي عن الصلح عن كرمي على الاصلح او من لا يزوج عن كرمي البنين رجل ادعى على امرأه نكاحا وانكرت  
ثم صلح على ما يذنبه جاز وهو في معنى الخلع ولا ادعت امرأه على جاز ان يزوجها فانكر الرجل وصالها على ما لا يبيع <sup>الصلح</sup> ادعى  
على جاز محض ان النسبة عين فصالحه على ما جاز ولا يبيع منه للدعي عارقه بعد ذلك ولا اصل الموقوف اذا قال صاغت  
الوديعة اوردت من اقبل من مصلح فلوصالحه بعد هذا على ان لم يجر الصلح والسكتة على اربعة اوجه الاول اذا ادعى صاحب  
المال الا بداع وحج الموقوف وقال ما اودعني شيئا ثم صلح منها على ما لم يعلم جاز ولا خلاف في ذلك في الادعي صاحب المال الا  
ولا استدل في الموقوف ان لا يرد بعد ولم يرد في الابرار ثم صلح على ما لم يعلم جاز ولا خلاف في ذلك في الادعي صاحب المال الا  
ولا استدل في الموقوف ان لا يرد بعد ولم يرد في الابرار ثم صلح على ما لم يعلم جاز ولا خلاف في ذلك في الادعي صاحب المال الا  
وردت من الحكم الثابت بجواز بطلان ادعي صاحب الاستملاك الابرار انه لو صلح قبل الدعي لم يجر فكذلك بعد وعند  
محرم والي يوسف آخر جاز واجمع ان الموقوف لو حلف على ما ادعاه ثم صلح على ما لا يبيع هذا اذا قال الموقوف او ارجع اليك الوديعة  
او ردت ما اذا قال المالك اولا استدل كما فعل الموقوف صاغت اوردت بجواز الاجماع هكذا نفرد عن القاضي الامام على  
السكتة وعامة المشايخ لم يفرقوا بين ما اذا ابدى المالك يدعي الاستملاك وبين ما اذا ابدى الموقوف يدعي لرد المالك  
ولم يجدوا ان يكون الموقوف قارضا بغير الاصل فلهما القول في المالك وهذا التفرع على قول الحقيقة ويستوف  
الادوية ان اقام للدعي البينة على ما قال في بطلان الادعي اذا قال الموقوف هل ان الوديعة اوردت منها والمالك لم يقر شيئا بل  
سكت ذكر الشيخ <sup>في الوديعة</sup> انكر جاز لا يبيع الصلح على ما بينه وبينه وعند محمد لا يبيع وكانت الوديعة قائمة بعيها وهي ما سكرهم  
فصلح الموقوف منها على ما يدرهم بعد اقراره وانكاره ثم جاز اذا قلعت البينة على الوديعة لا تنالها فله فيها ما يوافق من البينة على  
الوديعة جاز الصلح مطلقا ولو صلح على عشرة دنانير فان صلح وهو جاز له الوديعة فالصلح صحيح اذا نذر قابض بقول المالك  
كانت الدنيا به حاضرة في مجلس الصلح او غائبة من مجلس الصلح اما اذا كان الموقوف مقر بالوديعة ان كانت الوديعة حاضرة في  
مجلس الصلح جاز اذ جاز الموقوف القنبر وقيل للمالك الدنانير في ذلك المجلس وان لم يجد الموقوف القنبر فالصلح جاز ولا خلاف  
الوديعة غائبة عن مجلس الصلح فالصلح باطل ولو الجمع الصغير اذا استهلك في البستان فصالحه على اكثر من قيمة جاز عند ما  
لا يجوز الزيان على قيمة الابدان ما يتعاقبان الناس فيه واجمع على انه لو صلح على عرض جاز سواء كان كثر القيمة او قليل القيمة ولو صلح  
على انه يرضى القاض على القيمة ثم صلح على اكثر من قيمة لا يجوز واجمع على ان في الدنانير لو صلح على اكثر من عشرة اوقية درهم الف  
دينار لا يجوز واجمع على انه لو كان العبد بين رجلين اعتق احد ما هو من ماله الاخر على اكثر من نصف قيمته  
من العليم والدنانير لا يجوز الفصل واجمع على ان الشفيع لو صلح مع المشتري على اكثر من الف الفين لا يجوز ولا الاصل

امراءه اوردت سجلا و در پي كاست عذرها لبرها هم قضيتانم اوردنما آخر قضيتها منه فقطد مله منها  
فقال فذهب بينكم ولا ادرى من اصابه ولا لا تدرى ما كان في وعالكم تفتش ورددنا عليك فضاكنها من  
ذلك على مال معلوم قال في ما من تصاحب للسلع والصلح فيها بينهما جائز ثم صلحوا التخلل ان كان بعد  
المالك فبما المتاع جاز على اي يد كان ذلك كان قبل ان يضمنها ان صلحنا بعمل فبما المتاع او اقل على قدر ما يتعاين  
الناس من جازم بر ما عن صفات المتاع حتى لا يقام صاحب المتاع بعد ذلك بنية على ما ادعى من المتاع لم يكن له على اللزوم سبيل ولو  
صلحنا على اقل قدر ما يتعاين الناس فيه يجوز الصلح والى ذلك يلجأ انشاء ضمن المراءه وافتاء ضمن اللزوم ان كان  
لم يبنه على المتاع فان ضمن المودعين رجعا على المراءه فلا فاعا اليها وان ضمن المراءه فقد اصرح عليها والعابرة كالودعة وكذا  
كل الاصله ما نه كالمضاربة **بفضل** مسائل الفصل اصرح العاقل انصارا لغيره فالتوب بدقه ضالمه بالتوب على علمهم  
على ان يكون التوب له فالتوب على ان يكون له بالتوب والدرهم حاله او موجهه جائز وكذا لو صلح على ان يتردوه من التوب  
الضامه على درهم **بفضل** ويجوز عند الجعفة وكذا في كل موضع كانت الممانعة وعند الجعزة وهذا المسئلة عرفنا ان قول الجعفة  
مثل قول ابي يوسف لا دون مسئلة الودعة ولا ادعى التمسك به رفع التوب بله ريبا فلو طلب الاجر فله ريبا بالتوب فضاكنه الاجر  
من الاجر على نصفه جائز وكذا اذا تفرق التوب فله ادعى ان اوفاه الاجر فانكره انصارا فاصطلى على نصف الاجر جاز والصلح للسلع  
وغيرها ما يعرف من هذا بالناسل الكلي **الفصل الخامس** في الصلح عن العيوب وفي الاصل جعل الشتر من  
الارض عبد الله بن درهم وفيها ضام وجب عيا وانكر البائع كون العيب عند او اقرضا على درهم لو حاله لم يجره جاز وان  
صلحه على دنانير فبشره بالتفاسد لانه بدل عن الفقه وهو الدرهم وكذا لو حدثه عيب عند الشتر في امان او اعطاه الشتر  
وكذا اذا صلحه او قبل او تفرق بعينه من غيره عنه لا واذا طعن بعينه فبشره بالبائع الفقه اوردناه فويله جاز للشتر في اقله  
بعينه بغيره عن الدابة صلحه على ان حط عنه درهم فان ذهب اليها فبشره بغيره الدرهم عليه وبطل الصلح لان المحضر قد  
مزلت وكذا الجبل والدره وكذا الواضع كالمشترى من موصلي على بدل معلوم ثم تبين انه لم يكن عليه ذلك لما كان الصلح بطلا  
ويكون للادفع في الشتر اذ ادعى التوب وروى صلحه على انه ابراه من ذلك العيب من كل شيء جاز من جمل الشتر في امانه تجسرين  
فيما رافقه بطلان الشتر فيهما بعينهم اصطلى على ان يشترى البائع وروى عليه فحة درهمين دنانير ان البائع ان الشتر  
عند رده اليه بغير الباني وكذا ان كان عيبه لم لا يجزئ شتر في يد الشتر فان قال لم يكن عند ادله بغيره بغيره  
في يد الشتر مثله جاز له الدنانير الباني وهذا عند ما وعده ابي يوسف جاز في الوجهين بنا على ان الاقل شتر جاز عند  
وهذا كالاتي لا يواصل على ان يحط البائع ببعض الفقه طالعبد للشتر جاز وقد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب  
اليوم في فصل العيوب وفي الجعزة الطر الشتر في بيعه على شيء او حط من ثمنه شيئا فان كان مندر على رده البيع  
او لاطالبه بان يرضى الصلح جائز وان لم يرضه فالصلح باطل بخلافه الشتر في العيب من آخر جعل الشتر في لمة باني وقابضا



[illegible]



بعض قيمها يوم العقد على الزطير بعين قيمها يوم انعكاسها في البيع وهو هلك الزطير قبل انعكاسها لم يسقط شيء من الدين لا لم يرد  
العقد عليها وأما عقد الدار ولا يخرج من حيزها بل يملكها بالبيع والمنازع وهو ليس برهن وكذا لو كان المبيع من غير رهن  
البيع الرهن بلا عيبان المصنف بغيرها كما لم يبيع في البلاط فذلك لا يجوز لأنه لا ضمان ليس له واجب فانه إذا هلك العين لم يضمن  
البائع شيئا ولكنه يسقط الثمن والتمس حتى البائع فلا يمكن له البيع غير مضمون المشتري فلم يبيع الرهن حتى هلك الرهن  
بملكه حتى هذا في البيع إلى الحس الكرمي في الفقيه أبو الليث هذا خلاف رواية الأصم في السابق في كتابه يعرف رجل اشترى  
فأخذ به رهنه فملك الرهن بغير الأقل من قيمة من قيمة السيف والثالث الرهن بلا عيبان المصنف بغيرها كالإيمان المضمون  
والمشروع عليها وعقد ذلك صحيح لأن كان قائما وجب التسليم وأما لو هلك حقت القيمة فإن هلك الرهن بغيره فإنه يضمن الأقل من  
قيمة الرهن ومن قيمة العين وله هلك العين قبل هلاك الرهن فإن الرهن يكون رهنه القيمة هذه الحسن رجل من شيئا  
فملك الرهن من الرهن أخذه رهنه على أن يباع صاع غيره حتى حال الرهن ثم قال جاز في السابق بطلان ذلك الدين رجل اشترى شيئا  
فقال للبائع اسلمك هذا الثوب حتى أعطيك الثمن فبهر من عند أصحاب الفقه وقالوا لم يمسك بذلك حتى أعطيك الثمن كان  
رهنه بالخطأ وفي الجامع الصغير لا أمره بملك المال وهو قهر الرهن وقد تولى له في الإجماع ولا يملك الرهن بغير الرهن ولا يملك  
الرهن ولا يضمنه ما يبيع الرهن رهنه عند الفقه ثم الرهن بأي دين كان جاز فانه تعالى أعلم **فصل في نفقة الرهن**  
ومن ثمة أمره بطول الرهن وسبق الدين وتبلغ قيمة جزاءه وقيمة الفقه والقيام بمصلحه وطول الرهن سواء كان في الرهن  
فصل لم لا وكل ما كان حقه الرهن إذا روى الرهن من الرهن يجوز له أن يملك الرهن الذي يملك الرهن ولا كان قيمة  
الرهن أكثر من الرهن في الشبهة جعل الدين على الرهن لأن كان قيمة الرهن والدين سواء. ولما كانت أكثر قيمة الرهن بقدر  
المضمون وبغيره لا مائة على الرهن وفي النصاب رجل من عبد يملك من سعة الدين كما لو هلك فله عار من الأبلق عار هذا يسقط  
من الدين بمسألة نفقة لأن الأباقي عيب حدث في يد وهذا إذا بطل مرة فإن كان أبقي قبل ذلك لا يسقط من الدين  
وكذا إذا سدا وله الجواز والفروع طالع الرهن ينقسم على قدر الضمان والامانة ورهن الأصل قبل باب الضمان العشر في  
الخارج على الرهن ولو أخذ السلطان من الفقه والفقه من الرهن لم يسقط شيء من الدين وكان محسوبا على الرهن شرط الأمر  
حتى حفظ الرهن أو على حفظ الرهن حتى في كتاب الرواية وفي الأصل إذا الرهن أن يتفق على الرهن فإن الفقه في الرهن  
أن يتفق عليه ثم يرجع على الرهن سواء كان للدين قائما أو هلكا لا يكون رهنه بالنفقة حتى لا يجيب بذلك وهذا في الرهن  
**الفصل الثالث في الضمان** وفي الأصل للرهن لو ظهر الرهن عن الدين أو وجه منه والعبد الرهن بغيره فملك  
من غير أن يضمنه لا يضمن استحقاقا وهو قول أصحاب الفقه بطلان الرهن بالدين ثم هلك الرهن بغيره فملك  
حب بملك مضمون ناحي يجب على الرهن ردهما استحقاقا على الرهن ولو تبرع انسان بفضاء دين الرهن ثم هلك الرهن في يد

المرتهن وجب له المهرين وما قبض على المبيع ولو صادف ان لا يبرهن عليه بقي مضمونا ولو احوال المرتهن الرهن بالمالك  
الساكن ثم ما ان ائتمن المرتهن قبل ان يرد فهو بائنه وبطل الحوالة ولا يبرهن بعد الرهن فذهب الدب  
عند الحقيقة وفي التوازي لمرتهن تجوز الرضا والذهب وقت الارواق فانتفى عنه قال النقيع ابو الويث هذا بغير  
غير الشرع رجل دخل خاناً في مدينة فقال لصاحب الخان لا ادعك تنزل الم تعطيني شيئا فخرج الربانية فملكه عند  
فقال له رهنها من قبل ابراهيم فاهن بما فيه وله اخذ منه لاجل انه سادف او خشي عليه فانه بعض قال النقيع  
ابو الويث وعند ذلك قال عليه ابراهيم انه لم يبرهن في المبيع فاما عن محمد بن كلثوم فبعض في الغصب فان كان رهنه  
فانه يذهب منه حكما وكل شيء لا يضمن بالغصب لا يضمن المرتهن ولو غصبه ما باصا رهنه بغيره وكذا في الرهن هذا كله  
حكم الرهن وفي الغصب رجل غصب على امر فثبت الحجة الاصلان لان هذا كله الكمال بخلافه اذا غصب جارية ما هادن  
فانكرت بشايعه لانه نفسا اما اذا اخذ عبد رهنه على ان يرضه الف درهم فملك فعليه الف لان الغيب على سبيل  
الرهن لاحكم الرهن وحكم الرهن انه لو ملكه في يد المرتهن او العبد ينقل اليه في المبيع على الدين فانه كان في  
مثل الدين سقط الدين بهلاكه وان كان قيمته اكثر من الدين سقط الدين اياه وهو في الفضل بين وان كان  
في الدين بقدر قيمة الرهن يرجع المرتهن على الرهن بفضل الدين وفي المتن في حقه اذا قال لغيره ارضني  
وخذ هذا الرهن ولم يسم الفرض فخذ الرهن ولم يرضه حتى مضى فليس فيه الرهن رجلا ولا الاخر ارضني فقال لا فضل  
الا برهن فرضه رهنه ما مضى الرهن قبل ان يرضه ولم يكن سعي الرهن في عطيته ما شاء فان قال ان اعطيت فلي  
قال محمد لا يصد في اقل من مدهم هذا كله حكم الهدية والحكم انفسا واما حكمه في بقران كان انفسا من حيث العين  
بوجه سقوط الدين بقدره بخلافه وان كان انفسا من حيث السر لا يرجع سقوطه في الدين هذا كله  
الثلاثة رحمه الله **الفصل الرابع** في احوال رهن رجل من عند رجل مضمونا وامره بالقرارة هناك بقرارة  
صار عاريا حتى لو ملك لا يضمن لان حكم الرهن الحبس فاذا استعمل اذنه فغير حكمه وبطل الرهن ولو فرغ من  
القرارة ثم ملكه يملك بالدين وكذا اذا رهن خانما واذا رهن اذنه بحيلة في الغصم فملك بملك امانته وان فرغ من حصره  
فملك بملك امانته وان رهن بالدين وكذا اذا رهن فبا واذا رهن باللبس او دابة واذا رهن بالركوب والغصم وكما  
المودع اذا ابرس المودع ثم رهنه ان ملك لا يضمن وكذا الخفاف اذا اخذ الخف ليغسله فليس له ثم رهنه فملك لا يضمن وكذا  
القطا والبس المودع ثم رهنه لا يضمن وفي بيع الجامع في باب ما يكون الجاهل المالك اذا رهن الغنم لا يتقاع  
وهو في العمل بملك على المالك وفي العيون اذا رهن رجل سيفين او ثلثة الفدان ثلثة لانهم في نقل سيفين  
بعض وفي الغنم لا يملك بالثلاثة غيرهما وكان حفظا وبالاثنين معا وفي المودع كان استعمالا  
وطلبا ثم رهنه في مبيع من وان لم يرضه فان لم يرضه في المبيع وفي الغنم في رهنه في مبيع من لان هذا

[illegible]

البينة على انه رهن غير جائز وهو البينة للمرتهن اذ لا يملك المصغر رجله بعد اقامه رجله من كل واحد  
 منها البينة ان رهن عبد هذا رهن الذي له عليه وقضه لم يقبل بينهما هذا اذا كان الرهن حيا فان اذ عا  
 ذلك بعد موت الراهن . اذ اما البينة قبلت بينهما وبين نصف بدين رهن هذا والنصف بدين رهن  
 وهذا استحسان وهذا كرجلين ادعى على امرأة نكاحا واقاما البينة لا تقبل ذلك كان بعد موت المرأة  
 وكذا الختان اقلت كل واحد منهما البينة على رجل منها المرأة لم يقبل ولو اقاما البينة بعد الموت يقبل كل واحد منهما بقضه  
 الميراث على وضع على يد رهن ولم يبعه اذ اهل الاجل اراد به العدة ولا بعد ذلك . يسع والراهن غائب فانه جبر  
 على البيع وكذا اذا وكل بجار بالمخضوخ بطل المدي وغاب الموكل بالي الوكيل فانه يحجب الجامع الصغير بمقتضى  
 في قبض الدين وفي الزيادة الميراث اذ المصغر يرضى الدين فقال الراهن اجعل الجارية للرهن حتى يملك  
 مالك ومما في الميراث الذي رهن الجارية لا يورث الراهن بائنه الدين لكن الواجب على الميراث ان يرضى ولا يقع الا بالراهن  
 حتى يملك الدين ولو قال الميراث الجارية في مرفق فوقع الدين لا حتى يذهب مسمى وتلخصها في الميراث ليس ذلك و  
 يورثها الميراث فاذا المصغر يرضى الدين اذ لا فان لقي الراهن في بلد اخر فغير يقضاه الدين لان موته اذ على  
 الراهن فان ادعى الميراث عند الميراث ان جعل الميراث بالله ما روى الميراث والراهن عند رجل عبد بن بالف  
 درهم ثم قضاه فخمائة فاراد ان يخلصه انه بدين ليس ذلك ولو قال ههناك ههناك الميراث كل واحد واحد  
 منها فقصاه فخمائة فله ان يقضه احد ما له ذلك في رواية الزيادة وكتاب الميراث ليس له ذلك ما يورث جميع الدين  
 فبينا ذكر الزيادة في قوله محمد وذكر في كتاب الميراث قوله كذا كان البيان من جنسين مختلفين فخمائة درهم  
 وهو من دين لا يحقق احد ما على هذا ولو رهن كل عبد على احد فلا يقضه الا بالدين كان لان يرضى الميراث  
 قضى الا بالدين الزيادة **كتاب المضاربة** وهو منسوخ على ثلاثة اقسام الاول للفقهاء  
 الثاني فيما يملك للمضارب فيقول له في ثمن المضاربة وموئنة اما الاول في الاصل المضارب يرضى بالمال في  
 الربح ورأس المال في الربح والضرر في الخسار وفي المضاربة لا يضمن بالشرط انما هو رأس المال والضرر في الخسار  
 الا انه شرط فاسد لان شرطه ينقض هذا الشرط حتى لا يضمن بالشرط ولا يرضى بالمال على رأس تسليم المال في فساد  
 الاضطرار في مسألة الاصل وصحة المضاربة شرطه ان يكون رأس المال من الائتمان فكل ما يصح رأس المال في الشرط  
 يصح رأس المال المضاربة ويصلح ولا يصلح ما في كتاب الشركة ومما يبان فيضيب المضارب من الربح ومنها ان لا يسمى  
 ما ينقطع الشركة بخلاف دفع الربح للمضاربة على ان الربح بينهما ضمان والمضارب يرضى درهم او على ان المضارب يرضى  
 او اكثر ومنها التولية حتى لو شرط على رأس المال فسدت المضاربة وحكم هذا العقد ان المال في المضارب على ان يعمل فيه  
 اما انما اذا شرع في العمل او كان كذا في الربح فهو شرك بمحض من الربح وان خالف شرطه بطلت المضاربة في الجامع الصغير



رجل وضع الخرافة بهم مضاربة على الجميع ونشر في الكوفة فخرج الى البصرة واشترى بها من مضاربة مع العاقب فخره  
 دفعه في وقتها بالكوفة فخرج الى البصرة واشترى بها من مضاربة وقال له انك لا تفت اليك النعم مضاربة فالتفت  
 قوله له انك اذا ايجته من ربحه الله او اوهكذا روى عن ابي يوسف ثم مرجع فقال القول فله المضاربة وقال  
 الذي يربيه الى ان دفعته الى المضاربة بالصف فربحت الف وقال له انك لا تفت اليك بضاعة فربحت  
 والقول قوله له انك لا تفت اليك المضاربة فاعمل للمضاربة الفاسد فخرج الى المال والرجع الى المال وعلمه وضعية والمعامل  
 اجري من عمل ربح ما لم يربح وزلف الى ان ربح من الاجر من عمل ولا ضمان عليه وعن محمد بن ابي يعقوب قبل ذلك في كتاب  
 في الجعنة بنا على مسلك الاجر المشترك انه لا يضمن عند ايجته ربح وعند ما يضمن هذا في نسخة الامام  
 الرضا وفي نسخة في الايض فلم يذكر الخرافة المضاربة الصحيحة والفاسد سواء انه لو هلك للمضارب واذا دفع  
 اليه الف منهم وقال اخذ من الف مضاربة بالثالث او النصف جاز فاشترى من المضارب عاقب فخره له المال الفصل  
 فيما يملك المضارب وما لا يملك وفي الجميع الصغير مضاربة مع درهم اشترى بها ثيابا فقراها او عملها بما فيه من عند نفسه وقد  
 قال له رب المال العمل فيما يربك اوله قبل من ينطق (وهو جاز ذلك على رب المال ما لا مضارب يستدعي عليه ورب المال  
 لم يملك بذلك وقد اهل فيما يربك الا ان له الاستدانة ليست من اعمال المضاربة وعمله هذا على ثمانية اقسام قد مر  
 من المضاربة وثلاثة اقسام يملك بمطابق المضاربة قاله اهل فيما يربك اوله ينظر في الايداع والا حارة والا بضاع والا  
 في سبعا والاربع والاربعان وقيل ليس المضاربة لكن يلحق بها فلا قال اهل فيما يربك يملك وهو الدفع لا عين مضاربة  
 وان يملك بما له او بالغير كما اذا اشبع الثياب عرا وليس من المضاربة يملك ذلك سواء قال له رب المال العمل في  
 اوله ينظر وهو الاستدانة على المضاربة في الاقراض والعقود والكتابة والهمة والامر الساج اذا اشتبه هذا اذهل بما بينه وبين  
 هذا استدانة على المضاربة وكذا اذا اشترى ما لا يصير له كمالا لان المضاربة ليس بينه وبينه في الثوب والاصل  
 في المضاربة المطلقة له شرائ السقف والمقيد ليس له ذلك ولما استعمله لوامر يسع من حله من فاعه من غير من  
 ويملك بالشر من فاذن فاشترى من غير لا يضمن هذا رواية الوكاك وقلنا المضاربة يضمن في الوجهين اذا دفع  
 الى الخرافة درهم مضاربة بالصف فم دفع الى الخرافة مضاربة بالثالث ولم يفت كل واحد منها العمل فيه يربك فخطا  
 لما لم يضمن وان وضع او تولى ليس بمختلف ذلك يربح فيما اقتسموا نصف الربح نصفين ونصفا انكرا وهذا بخلاف  
 ما اذا دفع الى الخرافة مضاربة فانه اذا لم يملك العمل فيه يربك ليس له ان يدفع الى الخرافة مضاربة ولا يضمن بنفسه الدفع الى الخرافة  
 فان عمل الثاني في ربحه الجميع او ان اشترى ما لا يملك من الخرافة فله المضاربة فحينئذ الاول والثاني فله من الربح جميعا على ان  
 فله من الاول ربح على الثاني وهذا المضاربة بينه وبين الثاني الفصل الثاني في ثمة المضاربة وثمة ربح  
 الاصل المضارب سلام بعمله للصفقة في المكان كان السر كثير وهو فلم في جانب آخر للبخارة اما ان افضل من ان المر

سواء كان مسير سفر أو قففة شمال للصاربه وكسوة كطعامه وهنوما يجرى به ثباته وكبر وعلف ودواب للزبيب  
واجرة من مجده في السفر من الخبز والطبخ وغسل الثياب وقففة علمانه الذين يحملون المال وحلف دواب حمل الساع والطلاء  
والخضاب لكل الفاكهة وأصل ما يضع الجار على قياس قول الجعيفة أو يبيعون اللحم كما كان ياكلون به معاداة والسبيل  
النفقة ان يحسب من الربح وان لم يكن فمن ماله أو ماله لم يصادف لم يتفق له شراء الساع فالنفقة في مال للصاربه خرج  
بالمال للصاربه وعشرة آلاف من ماله فسد النفقة في المالين على المعد عشرة أروا المعايير الفاسد لا نفقة له وضع  
للصاربه ونحو المصاربه من العول والمال ووضعت في كتاب الشريعة

### كتاب المزارعة

وهو مشتمل على ستة فصول الأولى في صحة المزارعة وشروطها الثانية في فساد المزارعة ما يكون على الزارع وما لا يكون الثالث في  
فسخ المزارعة الرابع في المزارع يدفع إلى المزارعة الخامسة في المعاملة الساسية السادسة في المزارعة الأولى في صحة  
المزارعة فانه الأصل للمزارعة فاسدة عند الجعيفة وكذا للمعاملة الخارج لصاحب الأرض ان كان البذر منه والمعامل  
ان كان البذر منه وله ان كان الأرض على غيره مثل عمل العامل وكما يجب لغيره من الأرض في المزارعة فاسد يجب اجرة مثل  
البقر والرأس من قبل الجار مثل الأرض والبقر يعطى الجار مثل الأرض مكرورة وإذا البقر فاجوز ان يستحق بعد المزارعة  
وغير الشرايط ما بلغ عند الجار وكذا لا يبيعون سلف لا بد على الشروط والمزارعة جائز على قديمها والقوى على قديمها ان الجعيفة  
انما في الساسية على قول من جاز المزارعة لعدم ان الناس لا يخذلون بقوله ثم المزارعة شرطه ذكره وحكمه وصحة اما  
ركبها فالاجابة على القول واما الشرط في جملته ذلك كونه الأرض صالحة للمزارعة وكون رب الأرض مملوكا من أهل العقد فبها  
الحد سنة أو سنتين شرط في المزارعة وفي المعاملة يجوز من غير بيان الدية استحسانا ويقع على أول عشرة مخرج في ذلك  
السنة وفي الزمان عن محمد بن مسلمة المزارعة من غير بيان الدية جاز أيضا ويقع على سنة واحدة ويقع على أربع وأحد  
وبما خذ الفقهاء أبو الليث فيهم خلافا لما شره أهل الكوفة بيان الوقت لا وقت المزارعة عندهم متفاوت ابتداء  
وانتهائها جازي ودون المعاملة معلوم فاجازوا المعاملة ويقع على اهل السنة ولم يجزوا المزارعة اما في بلادنا  
فوقت المزارعة معلوم فيقولون ان لم يوقت كالمعاملة ولو وقع أرض مزارعة فبها سنة حتى فاسدة ومن  
شرطها القولية حتى لو شرط في العقد ما يتقدر بالتجربة مثل عمل الأرض يفسد المزارعة ومن شرطها بيان  
بمخرج في الأرض فبها سنة أو الاستحسان ليس بشرط ومن شرطها بيان من على البذر ومن شرطها بيان من على البذر  
كان بينهم عرف فاسد ان البذر يكون على احد مما بينة لا يشترط بيان من على البذر ومن شرطها بيان النصيب على  
وجه لا يقطع الشراكة بينهما في الخارج بان يقول بالنصف أو الثلث أو الربع أما أشبه ذلك فان بينا نصيبا واحدا  
ان بينا نصيب من البذر من البذر من جاز المزارعة فاسد استحسانا وان بينا نصيب من كان البذر من جاز  
جاز المزارعة استحسانا في الشرط والمعاملة ان يكون العقد واقع على ما هو في حد الحق بحيث يربى في نفسه بسبب عمل

[illegible]

صاحب المذهب من الخارج والباطن بينهما صفات لم يحكمها كان صاحب المذهب ولو شرط أن يرفع عن الخارج والباطن  
نصفان ولو شرط أن يرفع الخواص بينهما نصفان فسد المزارعة ولو شرط أن يرفع الخواص عن النصفين  
جازا على الأصل <sup>بأن يرفع الخواص</sup> الأصل إذا شرط على المزارعة على المزارع وعلى ماله ليس في العمل المزارعة فيفسد  
المزارعة وعلى المزارعة ما يثبت ويثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت في المزارعة فيفسد المزارعة إذا ثبت هذا  
نفق إذا شرط على المزارع وعلى ماله المزارعة والمزارع ولو شرط على المزارع في ظاهر  
الولاية من ماله المزارعة والمزارعة جاز على قول أبي يوسف <sup>وإذا ثبت</sup> وفيه عن أبي يوسف إذا شرط على المزارع  
أن يحصد ويجمع جاز وفيه كان محذور سلمه ويضرب حتى يحرق المزارعة بشرط الحصاد أو لو جاز في ماله  
خالفاً في ذلك قال القتيبي أبو القاسم <sup>وإذا ثبت</sup> فيفسد على هذا الشرط وإذا لم يثبت في ماله قال القتيبي  
يقول محذور هذه المسئلة وأما إذا شرط على أبي يوسف فيفسد المزارعة ولو شرط على المزارع جاز  
بلح ولو شرط أن لا يمارس المزارعة على أحد من المزارعين فالأرض فاسدة سواء كان المزارع من  
أوسر بالارض من جميع الخارج للمزارع ان كان المزارع جاز في ماله المزارعة جاز على المزارع ولو شرط  
على المزارع جاز من ماله المزارعة بشرط أن يرفع الخواص عن النصفين فالأرض فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
ولو شرط على المزارع أن كان المزارع من قبل المزارع والمزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
المزارع فاسدة المزارعة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
وفسد المزارعة لأن التسليم بعد بيع ذلك بينه وبين المزارع فيفسد المزارعة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
وعلى المزارع جاز في ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
شرط عمله بعد في حال التركة جاز في ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة  
إذا كان يحصل الخارج الكتاب كذا فيفسد المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة  
على أحد ما إذا الرقيقين شرط على المزارع والمزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة  
مثل الأرض ولا يجرى من ذلك في ماله المزارع من قبل الرقيقين كذا في ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
المزارعة والأرض فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
وعلى المزارع جاز في ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
الكتاب وحل في باقي الأقسام بعد الترخيص قال شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة  
من العاقل لا يجوز ما لو شرط الكتاب على المزارع والمزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة  
في ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة ولو شرط على المزارع جاز من ماله المزارعة فاسدة



المراعية او المعاملة بقصد التمسك بشرط لا يتم العادل فليعلم ان يتاجر على الصالح للسعيان وحسن الامور والاداء الربوي باجر  
يسير غير شرطية في العقد وقيل الربويين غير المعلنين وفيما كان مستوفيا ولو كان فذلك قبل ان يشرط له ولا بد ان لا يميز  
على احد مما هو مشترك في البذر على احد مما هو مشترك في البذر على المزارع جاز ان يطلع على رايه في كل ما له من حصة في البذر  
المزارع لا يجوز له ان يطلع على البذر مع العلف على المزارع جاز ان يطلع من اي مكان كان البذر  
من المزارع فالمرأعة فاسد ان كان من رايه جاز هذا اذا كان له حصة في البذر على المزارع جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان  
ان اجمع احد ما لمصلحة لا يفسد المراعاة ثم هذا اذا كان له حصة في البذر على المزارع ان كان له حصة في البذر على المزارع جاز ان يطلع  
لم يكن له حصة بان كان العلف جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر  
المزارع جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع  
لما ان شرط بعض اعمال المراعاة على المزارع صحت عن الباقي وشرط البعض عاربا الارض والبعض على المزارع ان شرط البعض على المزارع  
وصحت عن الباقي ان شرط على كبرها وبغيرها وصحت عن الباقي فكذا على جرحه ان كان لا يخرج شيئا برون السقي او يخرج شيئا  
لا يخرج شيئا فالمرأعة فاسد في هذا من الوجهين فكذا لو كانت بحيث يخرج كذا يسير برون السقي وان كانت بحيث يخرج شيئا  
معوذبا ولا يسير بان كان الارض برون السقي فكذا لو كانت السقي جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع  
السقي هل يفرق في هذه الخارج ان شرط على الارض بعض العمل على البذر فكذا لو كانت السقي برون السقي فكذا لو كانت السقي برون السقي  
يشان ان السقي لا يفرق في الخارج فالمرأعة جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر  
من المزارع فكذا لو كان من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر  
اذا شرط ان يطلع في البذر على المزارع جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر  
طالبت منها فكذا لو كان من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر  
ايضا سب ان لا يخرج البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر  
وعا الايجام اذا وقع ارضا التي لم يزرعها على ان يزرع الارض فيها فالعقد باطل وان عزمها فالعقد باطل وان عزمها فالعقد باطل وان عزمها  
واجر مثل العاقل من هذا الاصل دفع ارضه فزارعه على ان يزرعها وبغيرها فان عزمها فالعقد باطل وان عزمها فالعقد باطل وان عزمها  
فالمرأعة جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع  
يخرج الارض الا الارض التي لا يزرعها على ان يزرعها فالعقد باطل وان عزمها فالعقد باطل وان عزمها فالعقد باطل وان عزمها  
ان كان البذر من المزارع فكذا لو كان من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر  
وان كانت المعاملة مع طرفة على المراعاة بان يزرع الارض على ان يزرعها فالعقد باطل وان عزمها فالعقد باطل وان عزمها  
جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع على البذر من اي مكان كان البذر من رايه جاز ان يطلع

[illegible]

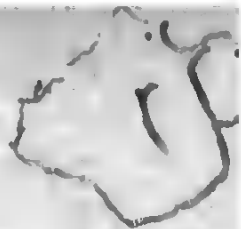
من يد الصلح رة الشفق عن حدوده في رجل غصب الارض وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
لم ينبت حتى اجاز رب الارض الارعة اربعة جازة وادخل فيها البذر من المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
ينبغي ان يفسر حصة رب الارض من غصبه نصف الارض من المزاع على ان البذر من المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
بعض المزاع وذلك المقصود رب الارض عند الحقيقة فثبت المزاع وصار له قيمة ثم اجاز رب الارض الارعة في جازة  
ليس لان ينقص ما بعد اجازة عا دلت في الارض من المزاع وما بعد ذلك من المزاع فثبت ذلك الغصب والمزاع على ثلثها  
ولو دفع الغاصب له ربعه بالنصف على ان البذر من المزاع فثبت المزاع وما بعد ذلك من المزاع فثبت ذلك الغصب والمزاع على ثلثها  
ثم اجاز رب الارض الارعة اربعة جازة باطلا حتى تمزلة الحادثة في يد الغاصب والمزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
سالم يكن يد المزاع الذي ثبت اجازة فثبت ذلك ان ذلك لم يكن له بعد ذلك ان ينقص الاجازة فان كان له ان ينقص المزاع  
المزاع وصار له قيمة ثم رجع عن الاجازة وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
لزم له ما قبل المزاع في غصبه نصف المزاع وسلمنا ان المزاع في غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
ثم اخفما وبذرهم بنبت بعد صاحب الارض بلحاذا انما من كما حتى ينبت ثم قبله اقل من زرع وقتا اعطاه ما زاد البذر  
في تفسيره عن حدوده فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
الوارث من رجل من غصبه نصف المزاع فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
الحظوة وعليه صاحب المزاع فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
فيما شاع في سقي رب الارض فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
لانه استهلكها بالسقي فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
لا يرضى فثبت البذر فان ثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
فثبت المزاع فثبت البذر فان ثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
ان الحظوة من واد ان الشا فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
ان لم يملك وبنيت بالجار كما ذكرنا وان قلبه كان لا يرضى عن المزاع فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
ثبت فان المزاع الثاني وعلى الثاني في قيمة زرعها ما نوه من موقوفات الفضة اربعة جازة فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
تلك الارض حتى ادرك المزاع فان المزاع في القياس للثاني على المزاع فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
قبل ان يفسد البذر في الارض وان سقاها بعد واحد البذر في الارض قبل ان ينبت با ان القيمة فثبت سقيها فان  
في القياس على فضل المزاع فثبت المزاع وادخلها في الارض من غصبه نصفه على ان البذر من المزاع وزرعها  
سقاها بعد ما ثبت المزاع وصار له قيمة ثم سقاها في المزاع الثاني وان سقاها بعد ما استسقى المزاع عن سبق

[illegible]

[illegible]



[illegible]



وغيرهما في كرمه في الدخنان وعلى الدخنان الدال الذي تسمى بالانجاء وان عرسا لنفسه بالان الدخنان في الدكا والدخنا  
بامر بالفتح وكسرة الهمزة في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
على ان ما يحصل من الارض في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
المبذور من جهة يسرى الحصة وان كان من رباله في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
صاعدا في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
خرج من صاحب الفحل والعامر في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
الغسل في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
على العامر في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
الكرم والعمد في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
نصيب في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
نصيب في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
المرافق من غير ان يشترط عليه من جهة الارض في الدكا والهمزة في الدخنا  
حرفين من رجلين بل اسماء ان يسمي غير على ذلك فان صدر الزرع قبل ان يزرع في الدكا والهمزة في الدخنا  
فامر فاستغنى عن الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
سمر في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
الى الصرا لا يمارطه فاحضد من ان كان ذلك مشروطا في عقد المزارعة في الدكا والهمزة في الدخنا  
افسد الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
المالك في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
هذا المسئلة في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
اختار في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
الا حليلا ان كان ذلك في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
**كتاب** في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
السمع والدخنا في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا  
في الدكا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا والهمزة في الدخنا

يشرب سماً ويسقي وطير طائر كان فيه نظام ذلك المخلوق لا يسقيها الله ولا ترفع من الاصل اليها ثلثة اولى منها بالعلم كالانهار  
اعظام كدجلة والفرات ونحوهما وسجون وديوبست بمكة الاحد لكل احد يسقي منها ويسقي دابة ساطعة فيشربون  
به ويكاد احد من الطيور لا ينفذ طائفة من تلك النعمة وانما ذلله الى ارضه يشرب ان لا يفر بالعامية فان ارضه من  
ذلك فان لم يفر فيقول لكل واحد من اهل الدار مسلم او ذي امانة او سكاينة يسقيان في غنائه بالخمر في كل  
والكنز ليس لحدان ينفع به الا باذن صاحبه وفي الشاوي كتاب الصلوة رصفاً يجب انسان بقال له اريد فان  
اليه فانه ينفع به بغير اذن صاحب الثالث للسرط وهو الا بالانها والمملكة والمجمل لكل واحد ان يسقي دابة الا اذا  
كان له حال فيقول كثر بخاف صاحب امره من السنين فغيره من فخذ من هذه الشاوي وطير طائر كان له  
في دار رجل وفيه بستانه فاستقى بغير اذنه ليس لصاحب الدار والبستان ان يخذ ذلك منه الا ان صاحب الدار ان ينعون  
المخبر في ملكه ولكل واحد ان يفر ان له حقاً فان كان توصل الى ارضه او تمكن من الدخول وهذا اذا كان له مستقلى  
غير ذلك فان لم يكن فذلك بغير اذنه بغير اذنه الكلى في هذه الامام للرجل في فناء القاضى الامام من قوم وطير طائر في حديقته  
شرب من هذا النهر كان لصاحب الارض الذي ليس له شرب منه ان يشرب ويتوضأ ويسقي وطير من هذا النهر وليس ان  
يسقي له رضاً منه او شراً او عداوة وان يصب ذلك على ارضه لا يضره وان اراد ان يرفع الماء من قريب طائر في يسقي  
زرعه او ينحر اشجاره فيسقي به ولا يضره ان ليس له ذلك ولا لاهل النهر ان ينعون في شرب الشاوي في حديقته وليس له  
الطاحنة ويقر على انهار المشرك لاهلهم محصورين وليس للسلطان ان ياذن له بذلك طائر اذنه بغير اذنه من قوم  
عليه من قوم لم يفر فينبغي ان اصله مختلف فيقوم به في حديقته ان كان في حديقته حتى يسكر لهم لم يكن له ذلك الا  
برضا الاخرين فلهذا اذا لم يكن سقياً فيه من قوم فيكره في الامر الى القاضي حتى يقرهم فيلزم بالامانة فان لم يطق احد ان يسكر  
كل شارب منه جاز وليس لحدان بغير اذنه من الاخرين وكذا صاحب الدار ان يكون وضع الرضاه في حديقته لا يضره ولا  
بالأمن كان له شرباً في حديقته اسفل النهر فيخرج ذلك في اعلاه ليس له ذلك ومن جعل بئر طائر في حديقته لم يضره ذلك ففصام  
وقد شرح الطحاوي في كتاب الشرب في الامم حرماً له لو اراد ان يحول شرباً اسفل او على ذلك وهكذا ذكر الامام للرجل في حديقته  
ذكر المصدر الشرب في كتاب الحيطان ولو اراد ان يسقي شرباً الى ارضه لم يكن له شرباً في حديقته حتى يسقي ارضه وهذا لطريق بين قوم  
الا واحد من ان ينعون في حديقته الى ارضه فيخرجها اذا كان له طريق الى ارضه في حديقته اليها من ارضه في حديقته  
الحصى شرباً الى حديقته فلهذا لا يجوز الاصل في العيون من شربها بين قوم ارضه في حديقته في حديقته في حديقته  
له اذن ليس له ان يسقي حتى ياذن كلهم وفي هشام عن ابي بصير في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته  
الى كرمه او ارضه فانه يطيب له ما يخرج من حديقته في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته  
طير طائر في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته في حديقته



[illegible]





المزاول البينة كان الاكراه بوجوب المثلثا وذهب عن من اعصاه او كثر به ذلك فانه يسو ذلك وكذا لو كان هو عبد ضرب  
بجانب نفسه او عض من اعصاه او كثر به ذلك فانه يسو ذلك فانه يسو ذلك وكذا لو كان هو عبد ضرب  
ان يفعل ذلك وكذا لو قعد بالحبس ابدان القيد ولو قعد ليجعلك لم يسعد ان يفعل حتى يفي من الحج ما يخاف منه <sup>الثلث</sup>  
وفي شرح الطحاوي الاكراه على تناول المحظور على ثلثة اوجه في وجه يباح ولو كان مولى له وفي وجه يباح طان امنه في  
مناجرة وجه لا يسعد ان يفعل وان ان عاقبه اما الاول فان يكره على شرب الخمر او كل البينة باكره يعلق منه الثلث  
او تلف عض من اعصاه كما اذا قتل او قتلك او لا تقطن بذلك او رجلك او صبعك او لا تجز حنك او لا ضربك بالسياط  
على ان يشرب الخمر او يمسح بآثم وهذا اذا كان يعلم انه يباح لتساو فان كان لا يعلم لا يؤخذ به وهذا اذا كان اكبر لايه ان يشرب  
لو امتنع ولا عين للتعريف وفي القنادي الصغرى لو امر رجل بقتل رجل ولم يفعل لما قتله والا لا تقتل لكن لا يجوز <sup>يعلم</sup>  
بدلالة الحال انه لو لم يقتل يقتله او يقطع يده كان مكرها ثم في شرب الخمر هذا اذا كان العبد يقتل او يقطع يده فان كان بلحس  
او القيد او ضرب لا يخاف منه الثلث لا يباح ذلك ولا الوجه الذي يباح وان لم يفعل فهو باعير فوان يكن بشي يخاف منه  
الثلث على ان يحكم بالكفر او يثبت مسلما او يستهلك مال مسلم فان فعل فهو معذور وان لم يفعل حتى قتل فهو مجرم  
ولو لم يكره بوجوب الحبس القيد او لا يخاف منه تلف النفس والعضو فانه يكره وتبين منه امراته ولو قاتل  
مطعنا بالايمان لا يضرب ولا الوجه الذي لا يسلح الا اقدام على ذلك هو ان يكره على القتل والارتداد في قاتل  
الامام والوجه الرابع ان يكون الاقدام على الضعيف والافتقار على السوا فيجوز الاكراه على التدا في مال الغير ولو قيل  
لنشره من هذا المبرر لياكل من البينة والا لاقتل اياك لو ايتك لا يسعد ان يشرب الخمر ولا يحد ولو قيل  
لنكفر بالله والا لاقتل هذا الرجل لا يسعد اجراء كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسعد ذلك اذا خاف  
القتل على غيره وانما يسعد اولئك عضونه ولا يكره على عقد من العقد وان كان عقد لا يسطر التزل كالزواج والطلاق  
والصفاق ولا يسطر الاكراه وكذا الرجعة والتدبير والعتق من دم العمد والعين والتدبير والابلا والوقوع الا بلاء  
والاسلام والاكراه لا يعمد في هذه الواضع ولو اكره على الاسلام فاسلم صح ولكن واراد بحبس لم يفسد استحياتا  
وهذا كله اذا كره على عتق من الكره ولو اكره على الزاوية فاقربه لا يفسد شيء يعني كره على الزاوية بالطلاق والعتاق  
وقبح مما طرد كان عقدا بطلان التمسك والنشر والاعتاق من غير ما يفسد بالاكراه سواء كان الاكراه بشي  
يخاف منه الثلث او لا يخاف وما حكم الصمان فكل شيء لا يصلح اما ان يكون الكره البغية فالصمان كالواكره على  
مال الغير فالصمان على المكر وكل شيء يصلح ان يكون الكره البغية فالصمان على المكر خاصة والمكر بمنزلة الاكل  
الذي كرهه الا ان لا يكره في القتل على الصمان على المكر عند ما وعد ابيس سيف به البينة على الكره في  
اوصاله الباب الثاني من الاكراه احصا في المكر بوجوب المثلث ما دفعه فافض المكر من مراكات او مكره



فكنت كان اذ انى البشارة الان بناء عن ذلك الان بما عاين العبد من الاول الا بعد ذلك حتى جبره الولي المظفر من اولئك العبد  
في البشارة بربها وشعر الوصية كان اذ انى البشارة ابدية الفناوى للفاخي الامام اذ انى العبد في البشارة في نوع العبد  
سائدا في الافاع كلها وكذا اذ انى البشارة في مكان كذا كذا فكن كذا بصبر ما في ان كان ولا زمان كذا كذا كذا  
فان ذلك جبر الشخص والوقت وبخلافه ان الفناوى فانه بمنزلة السوكل واذا ارى الولي العبد يعجز عن انى البشارة فكنت  
لكين ذلك اذ انى اذ ارى العبد في حوائج جميع ساعة فكنت حتى باع ساعة كثر من ذلك كذا كذا لا ينفذ على الولي العبد  
ذلك المقام طامع العبد بان يشي كذا كذا اذ انى البشارة في كل مكان كان اذ انى البشارة في جميع ساعات غير بصبر  
الفاخي اذ انى البشارة في البشارة واربون باع ما في الفناوى اذ ارى العبد جميع وشي فكنت لا يكون اذ انى البشارة في جميع  
وعام فلما من انى البشارة فكنت انى البشارة اذ انى البشارة في جميع ساعات كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
اما اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
محجى اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
من فالى السلسلة وياكلن واذا جبر على الما يذوق في البشارة دون وطب عز ملو بعه كان للفاخي ان يعلم ان كان  
في البشارة ان كسب بلع كسبة الدين فان فضل عن الدين كان ذلك للمولى وان فضل الدين لا يطالب المولى وكذا باع  
العبد هذا اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
لكن يكون انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
حق الفسخ وان كان الدين مؤجلا لمسلم حق الفسخ وهذا اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
لكن يجوز ذلك العقد حتى انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
يفسخ العقد ويسير الفسخ وانى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
ان العبد باعني فاعتقه المولى ان كان عالما بالحيانة صلا على الشفاء وان كان غيما انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
اختار ويا باع للمولى يكون ابرا للعبد ولو اتبع العبد لا يكون ابرا للمولى <sup>في جميع</sup> وليس للما دون ذلك انى البشارة في العام  
ولا يجوز للما دون انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
لا يجوز كذا كذا اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
ويصدق بالكرم ومنع المبلغ الضيق للامام والاراد لا يذوق البشارة قال بعضهم لا يملك وقال بعضهم يملك ومن قال انى  
دائق وقال الفقيه انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام  
كسبة الثوب وهذه البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام والجوع العام يعمل اذ انى البشارة في العام

ان كان مثل ما عطف الخبر وان كان الزمن ذلك ان كان فاحتمل الخلاف كما في البيع بمن قهلا كما قيل في البيع وان كان كذا  
 الخط بغيره لا يراى وهو لا يجمع وفي باب ما جاء في العبد المأذون من الاصل اذا وجب للعبد المأذون الفسخ فمن بيع به  
 او عصبه في ذلك فخر العبد منه فهو جازي ولا العبد المأذون بالربون والغصب واستهلاك الموضع والموازي والمأذون  
 والمأذون لا امر لاجاز العبد المحجور ولا يخرجه من اقاله الا ان يجمع الى نفسه كالمصاحف وحلها وجد الشريك  
 القذف فانه يجمع اقرار فيها وخبر الولي ليست بشرط فان لم يقر ولكن اقيمت عليه البينة فخره الولي ثم بعد ما عطف بغير  
 ليس بشرط ولا يستدل به ولا يخرجه في الحال اما الاقرار بالجنابة التي هي حجب الفسخ او ان يجمع محجور كان او لم يكن واقرار  
 المحجور بالدين والغصب عن ماله لا يجمع في المأذون يجمع ويؤخذ به في الحال ولا يخرجه من المأذون بغيره وصدق المأذون  
 في حق الولي ولا يخرجه من المأذون والمأذون ان يرهن ويقر للمأذون في مرض التوطين جازي بغير الصحة مقدم وكذا  
 العبد الذي ثبت بالبينة والمأذون ان ياذن لعبد في التجارة وليس له ان يكاتبهم وليس له ان يزوج عبد بالاتفاق وكذا  
 لا يزوج الامنة عند ما خلا لا يبيع منف وباب فكمل العبد المأذون من المأذون الكبير وفكمل العبد المأذون بالقسوة  
 له وعليه جازي مثل المحجور ان يترك للغير بالبيع والشراء

**كتاب القسمة**

وهو منقول على اربعة فصول الاول في القسمة الثانية في دعوى القسمة الثالثة في استحقاق الاربعية في قسمة الزكاة اما الاصل في القسمة  
 الحام والمعاملة والبينة الصغرى والكان الصغرى وهذا الكان حال الغنم لا يفي بها ولا بعد بعد القسمة موضع معلوم فانه كان  
 مما لا يفي بالغنم في الفنادى الصغرى فليس من اثنين لاحد كذا ولا قدر قليل لا ينقسم بنصيبه بعد القسمة ان كان طالب القسمة  
 صاحبا كذا ولا في صاحبا القسمة بالانفاق على الغنم لا ينقسم ذكر الامم المخرجة في قسمة الاصل وهكذا ذكر الطوازي  
 وذكر الامم خولهم لا ينقسم فالاصد السيد والفقير والطريق لا ينقسم ان كان في قسمة كمن يجمع والغنم لا ينقسم سواء  
 كان غنما في غنم ولا في غنم اذن خول من رجلين يجمع في الغنم والمطلب والمري والمداينة والقرابة لا ينقسم الارضا منها  
 للضرورة الجوزية كذا القسمة في كل شيء يحتاج الى سفوفه وذلك في كذا القسمة الواحدة اذ كان في قسمة اخر ولا ينقسم  
 والقسمة والقسمة ان كان مع ذلك ارض قسمة الارض وركب البر والقسمة على الزكاة ولو كانت امار الارضين متفرقة او عونا وان  
 ابارا قسمة الابار وما لا يجرى فيه القسمة لا يجرى واحد منها على بيع نصيبه على اسفل او على القليل بحسب القسمة في كل شيء  
 بين رجلين من العبد وفي الخبر العبد يترك السفوف قسمة له من غيره ولا يجرى من ارضه او قسمة وهو يترك في  
 الميراث لم يجرى ان راضيا ان الميراث حصة فلا ينقسم مما اقره في البطل جازي بالارض او بالانفاق على كل واحد من الصاب  
 وان لم يشهد هذا لم يجرى كالميراث في الترك والغنم والبق والار والياب البرية او البرية او الجبل او في قسمة وان كان المال  
 من اجناس مختلفة بعضها البر وبعضها بقر وبعضها غنم لم ينقسم بينهم واما الرقيق فلهذا حقيقة لا ينقسم الا بالانفاق وعندهما  
 يطلب احد ما كان في البر والغنم ولو كان في البر لا يفيق وغنم وباب فاقسموا اخذ بعضهم الرقيق وبعضهم الغنم جازي بالانفاق



والبالغ الصغير في كتاب الوصايا قسم القاضى كل شئ من رجلين من صنف واحد والطلب لهما القسمة ولا يقسم الرقيق والدور  
للمختلفة عند البعثة واجمع اصحابنا ان الزكوة اذا كانت حبسوا لحد لا يكون له الا ربع ولهم والخطبة والشعر والقباب العربية والركبة  
والدور الواحد والى عمل القسمة لا يطلب لهما القسمة والى الاعراف ان القاضى قسم بها فلو كان مع الرقيق شئ امر بعمل القسمة نحو القسمة  
النائب وفي ذلك فمقسم ويجعل الرقيق تبعاً لغيرهم وعند ما القاضى بالخيار انشا قسم الكل قسمة واحدة فبعض هذا الى هذا  
وعبد الى هذا وانشا قسم كل عبد على حدة ولا يوصى اذا كانت الدين من قوم واحد من ان يجمع نصيبه منها في وارثين  
والى بعض قسم القاضى كل دار منها على حدة ولم يقسم بعض الانصبا الا ان يصطفي على ذلك وهذا ثلث مسائل في الدار والبناء  
ولان الدار ثلاث قد ذكرنا وما ذكرنا قولاً ببعثة واما البنا فكل ما لا ولما المثلان فان لا يفرق بين كمال البناء وان بناه  
ذلك الدارين الثوب المحدث الا بالزحف وقسم طراحيها اذا كان بالرضا ياب من قوم لا القسمة ما لا يصيب كل واحد منهم  
فبما لم يقسم ذلك الا بالزحف **الفصل الثاني** في دعوى الخلط في القسمة وقسمة قسمة القاضى الامام اذا روى لحد لا يشارك  
خلط في القسمة لا بعد القسمة بغير والدعوى لا يمانع شئ من ذلك ولا مساحة ولا وزنة الا بغير لان الظاهر وقوع القسمة  
على وجه المعادلة فلا يفتقر الى الاصل ودعوى الخلط في القسمة على ثلثة اوجه احدها دعوى الخلط في القسمة بان يقول قيمة الف  
وانتم فوسم من غصبه به ومن المدعى غير صحيح كدعوى العبد في البيع فانما لا يصح هكذا ذكر في شرح الشافى وفي القسمة او  
اكثر هذا غير مدعى القسمة او جعز ان هذا غير مدعى الاصل وان قيل يسمع فله وجهان ايهما جاز في العبد في البيع وان  
لا يسمع له وجه صحيح ايهما كان في البيع هو الصحيح ولا نام من غير ذلك ذكر هذا في نسخة ولم يرجع احد الوجهين على الاخر وهذا كذا في  
القسمة بالترافق فان كانت القسمة بقضا القاضى في البيع الثاني لقال نصيب النصف وما وصل الى الاثنتى والباقي في ذلك  
وانكر الاقر على ان يردوا كالباع الثالث اذا روى احد من علي صاحبه اخذ في كسبه شيئا بعد القسمة يقيم البينة فان لم  
حلف الاخر وهذا الذي لا يستقيم او بالامر اما الاقر بالقسمة او بالامر شهد شاهدان على ذلك لم يصح دعواه  
**فصل الثاني** في دعوى الاستحقاق في الاصل دارين رجلين اخذ لحد ما الثلث من مقدما وفيه رعاية  
واخذ الاخر الثلثين من مؤخرها وفيه رعاية ايهما استحق نصفه في بداهة المقدم هذا على ثلثة اوجه وفيه بطل  
للقسمة وفيه وجه لا يبطل القسمة وفيه وجه لا ينفوا فيما الوجه الذي يبطل القسمة اذا استحق نصفه لغيره مثلاً يبطل القسمة  
المستحق فيما الوجه الذي لا يبطل القسمة بغير المستحق عليه فلو ان يضمن نصفه لغيره في بداهة ما مقسمه كغيره وان يبطل  
انشا وجه يرفع ما بين دوا الوجه الذي لا ينفوا فيه وهو ان يستحق نصف نصيبه شأنا عند ما لا يبطل القسمة وبغير  
المستحق عليه كذا في الوجه الثاني بعد ما يفسد بطل القسمة **الفصل الرابع** في قسمة الزكوة وشرح الشافى ان كان  
الدارين يوزعها كما رجعها فان راعى عند القسمة ما للدارين بينهم عن ابيهم فالدار واحد منهما بينهم فهذا لا يجوز ان كان مشتركاً  
او غير مشترك لا يجوز ان كان ملكهم بالدار او بسبب آخر كالسنة والصدقة فان راعى ذلك لا يجوز ان كان فيهم غائب

اولهم ومنهم صغير لم يكن املا الا كان الملك يغير اليه لم يكن فيهم عاقل فانه يقسم ما بينهم بقولهم ويكتب له قسم باقرارهم ولا  
 البينة منهم على اصل الملك في المنقول ففيما عاينهم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير المنقول حتى تقسم البينة على اصل الملك  
 الملك لهم بالاثبات فان قالوا ليس فينا عاينهم المنقول بينهم بالقول ولا يقسم غير المنقول حتى تقسم البينة على اصل الملك  
 عند ايجبة وعندها المنقول وغير المنقول سواء يقسم بينهم بقولهم وان كان فيهم عاينهم ولا يقسم غير المنقول  
 بعد ان يكونوا اثنتين كبرين الواحد صغيرا فينصب عن الصغير وصيلا لان احد الورثة خصم عن الباقيين و  
 حصص الغائب على بعدل بعدل ذلك حضر الغائب ان اقر كما اقر واضع الامر ذلك انكر رد القسم في المنقول وغيره عند  
 عند ايجبة وفي المنقول كذلك وفي غير المنقول لا ير والقسم لان قسمه بالبينة فينصب البينة على الغالب ولا يفتق الا قوله  
 في الاصل اذا اقتسم الورثة الدار بينهم طهره وعليه ثم ادعت المرأة الميت مهرها وديارها وغير المراء ادعى دينا  
 واقام البينة تقبل ولا يثبت ولا يكون قسمها البطلان للمدين ولما دعي بعد القسم وصية ابن صغير له الثلث وقام البينة  
 لم يطل حواجره بالقسم كغيره لان بطريقه ذلك بطل القسم لاقره الا لا يراى لاحد فيه اذا اقم الاولاد  
 الميت ثم ادعى احد من انصارهم لا يرهم ورث معهم حين مات وهذا المدعى اثبت من هذه الدار فان قام البينة لم تقبل  
 القسم وكذا لو ادعى عينا ان اشترى من ابنه او جدها من حال حي او بعد موته من امه او قبل البينة وهو يعين جاز في  
 الدين

**الفرائض في صحة الامام العنصرى** يعلم بان علم الفرائض من  
 الفرائض وعلمها الناس وقد كان اكبر مدكر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو في علم الفرائض وعلمها الناس  
 انما هو في علمها الناس وقد كان اكبر مدكر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هو في علم الفرائض وعلمها الناس  
 بكتاب الله تعالى ونص من الله تعالى في الاولاد فقال بنت وبنت من طام فالنصف للبنت وبنت الابن السدس والثلث  
 للاخت ولا يخلط الذكر والانثى فاما بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولولا الابن بقرب من مقام ولولا الصلابة عند عدم  
 اولاد الصلابة جميع ما ذكره لو ان اجتمع اولاد الصلابة ذكر لا شئ الاولاد الابن ذكر ولا ذكر ولا اولاد لم يكن في اولاد  
 الصلابة ذكر ولا ذكر من اولاد الابن ذكر فان انفر للذكر من اولاد الابن فالباقي لهم نصف البنت نصف الابن او ثلثين  
 وان اخلط الذكر والانثى من اولاد الابن ان كانت بنات الصلابة ثنتين فصاعدا فلهم الثلث والباقي من اولاد  
 الابن للذكر مثل حظ الانثيين وان كان الذكر من اولاد الابن دون الاثنين بوجه فان اجتمع مع بنت الصلابة بنت  
 ابن وبنت ابن بن غطال الزعم ان الباقين بعد البنين بينهما الثلث للذكر مثل حظ الانثيين ولا يعطى للآخرين الباقى  
 للذكر خاصة فان البنت لا يعطى عصبه بابن بن الابن وكذا لو بقيت بنت ولحق صليقة وبنت بن وبنت بن وبنت  
 الابن عصبه بابن بن الابن ولكن للبنت النصف وللبنت الابن السدس والباقي لابن بن الابن هذه في شرح الشافعي والقناوى  
 الصغرى بنت وابن بن ولحق النصف للبنت والباقي لابن بن الابن لا شئ للاخت وللبن الابن ثم مقام الابن عند عدم

الا فصلين في رفع ودين ودينه ودينه فلا لام ثلث ما في الباب ولما كان مكان الاربعة اركان جميع المال  
 والبقى للعبد والد لله الشهيد في نسخة من الزاوية ذكر في السلسلة <sup>روايتين</sup> واما الام فرفضها الثلث والسادس  
 لا يزال والاعتذار ولا ينقص الاعتذار والقول واما الحجة فرفضها السادس وان كرت ويسو في ذلك لم الام  
 وام الاب لم يرض عن اب بكر الصديق ابنه فالام الاب لا حجة في كتاب الله تعالى فاصحابا ولم اسمع من رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وكفى امرين السادس <sup>في نسخة</sup> بينا كان ليعتقوا هولاء فوزت منك او انا تسحق السلسلة اذا كانت  
 نزلت الي بعض او بعضه صاحب في باب اما اذا كانت نزلت من غير بعضه واصحاب فرض في ليست يوارثه وهذا  
 قول علمائنا وهذا معقول في الفقه <sup>لا حجة</sup> كل حين وفيه نسبة الى اب البكر <sup>التي نسب اليه</sup> لان اب بكر الصديق  
 والعجبة وعن عروضا <sup>في نسخة</sup> عن اربع جلدات مختارات فتر من الاصل منهن <sup>في نسخة</sup> الاربع المختارات ام  
 الام وام الاب ثم اب الاب ثم اب الام فتر من الاهد <sup>في نسخة</sup> الواحد ثم الفري في الجلدات اولي السادس من بعد سواها  
 من جانب الام ومن جانب الاب وهو في هذا ثم الام ثم اب الجوان من قبلها ومن قبل الاب الكلام في ان الجوان ام الاب  
 ثم اب لا بد من هذا ما يجب ويجمع ان الام ثم اب مع الاب ولو اجتمع ام الاب مع الاب ثم الام ثم اب في كل باب <sup>في نسخة</sup>  
 السادس ام الام والام ثم اب الاب ثم اب الجوان <sup>في نسخة</sup> لان اب بكر الصديق <sup>في نسخة</sup> في طرفة ليست يوارثه مع ابها والابن اذا كانت لها ابنا  
 مع جدها فتر من طهر فالسلسل بيننا لفضل على اول ابوسيف وعبد محمد بها اثلاث او اربعا يارث الاخوة <sup>في نسخة</sup>  
 فيقول النسخ مضاعفا من اول الام الثلثة ذكر في طرفة من سواها والواحد منهم السادس واما يارث في النسخة ثم يورث  
 مقام او اهلها عند عدمه في التبريد فتر من مقام ذكرهم ولانهم مقام انهم واما يارث في العلقات ومن الاخوة  
 لاحقر اب بكر اب اولاد الابن عند عدمه في الامتحان فهو من مقام ذكرهم ولانهم مقام انهم ثم يارث  
 لاخت الاب ثم ترث مع الاخ الا بام ولا تعجبه مع البنت اذ كان معهما الا بام ولا نصف للبنت والباقي للامح والاشي  
 للاخت فان كان في الامتحان انا تسفدت ان كانت واحدة فله النصف والبنت العدة اذا كان اباها مسفدت السد  
 سكة الثلثين وله كما في الخطابين والباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فان مات ركة بنت ابنتين طحا احوالهم  
 اولاد النصف للبنت والثلثين للبنتين والباقي للامح فان كان مكان الاخ اخت اب وام والاشي بقى نصف اولادها  
 خلاخت فلو كانت هناك بنت وام ولخت اب ولخت اب وام عند الباقي كله للاخت اب وام والاشي للامح والاخت  
 لا يورث كانت وكذا لو كان مكان الاخ فالاخت اب وام الباقي للاخت اب وام والاشي للامح والاخت اب وام مع البنت  
 كالامح الاب وام فالرمة وقد دعت عن السلسلة فان في جرد الشيخ الامام عبد الرشيد بن الحسين هكذا في نسخة (اذا  
 للمرحوم هكذا <sup>في نسخة</sup> في ذي الارحام ومن اصابه بوجع صفي يميني الي البنت كما في اول البنت واراد بالبنت الابن  
 وصفي يميني الي البنت باشي كالجد الفاسد وصفي يميني الى ابوي البنت كذا في الاخت اب وام ومن الاخوة ومن



[illegible]





فقدنا الجبل في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف المالكي قال في رجلين من ابي حمزة كانتا ظاهرا في رواية فذكر في رواية ابي حنيفة  
على ذي قرابة واحدة اذا كان من جهة واحدة فاما اذا كان من جهة اخرى فلا ولا اولاد والعمات والاخوات الاقرب من جهة  
سندهم على الابعد في جهة البهية او اختلفت جهات بنت خالة وبنت خالة او بنت من خالة او ابن من خالة او ابن من خالة او ابن من خالة  
كل البنت الخالة الاقرب وكذا بنت عم وبنت خالة المال بنت العمات مع بنت الخالة لبيان المهمة  
الثلاث والثلث البنت الخالة فان كان بعض هؤلاء فذكر اثنين وبعضهم ذوا قرابة واحد فعندنا خلاف في المهمة لا يقع  
الترجيح بهذا وعندنا خلاف المهمة فذكر اثنين لو كان واحد من هؤلاء الاقرب فعندنا خلاف في المهمة لا يقع الترجيح بهذا  
وعندنا خلاف المهمة الذي لا بد من الذي لم يذكر ان كان لوانى سبانه ثلث بنات عمات متفرقات للمال كل البنت العمات  
وام وبنت الخالة على هذا بنت خالة اب وام وبنت عم الام لو كان لسان سبانه الثلاث بنت عم اب وام اب وام وبنت عم  
المال كل البنت العم اب وام اب وام وبنت عم وبنت خالة او بنت خالة كذا الجواب في ظاهر الرواية وللصحة ولو لم يكن  
المهمة او اختلفت وعن ابي يوسف في الترجيح عندنا خلاف المهمة في الموازن ابن خالة بنت بن عم قال بعضهم البراءة في المال  
قال الفقيه ابو الليث واما اقول بنت ابن ام او ابنا ولد العصبة قال مريم وقال البعض موافق للرواية على ما ذكرنا فقلت  
قوم من هؤلاء من قبل الام من بنات الاخوان والمخالات من قبل الاب من بنات العمات والاعمام وام فاما  
بين الذين بين اثلاث من كل جانب فذكر اثنين او غيرهم الجائدين ذوا قرابة واحدة ثم اصاب كل اثنين فيما بينهم  
فيه فذكر اثنين على ذي قرابة واحدة وكذا ترجيح من كان زانية لاب وكل واحد منهم او الفرادى استحق جميع ذلك عند  
الاجتماع من اعني فيه قوة النسب بينهم في ذلك المقادير فان استوفوا في القرب فاعلموا على الايدان عند ابي يوسف  
وعند محمد بن علي الاصول على ما ذكرنا بالمرأة وبنت خالة لام وابن وبنت عم اصل السلسلة من اربعة والفرج من اربعة  
وعشرين ابن خالة وبنت خالة المال بينهما اثلاث بنت خال وابن خالة للمال بينهما اثلاث عند ابي يوسف الثلثان  
ابن الخالة والثلث البنت الخال وعند محمد بن علي عكس هذا ابن عم وبنت عم المال اثلاث بنت عم اب وام او  
ابن عم المال كل البنت العم لا يولد العصبة بنت عم لام وابن عم لام عند ابي يوسف المال بينهما اثلاث على  
الايدان الثلثان لابن العم والثلث البنت العم لام وعند محمد بن علي عكس ذلك بنات اخوات متفرقات وثلاثة بنات  
خالات متفرقات وثلاثة بنات عمات متفرقات الثلثان لبنى العمات ثم يرجح في ذلك ابن العم اب وام على الآخرين  
والثلث بين القسمين الآخرين اثلاث الثلثان من لبنى الخالات والثلث لبنات الاخوان وهذا عند ابي يوسف  
وعند محمد بن علي عكس ثم يرجح فيه من كان اب وام فان كان مع هؤلاء ثلث بنات عمات متفرقات فاما كل  
لبنت العم اب وام فان لم يكن اب وام او لا حيز هذا الثلثان لعم اب يستحق ذلك بنت العم اب وام خاصة  
بنت العم لام وبنت العم لام كلاما سواء في كل واحد منها ليس بواحد عصبة ولا بنت القسمة بكثرة العدد والقلته



اوتيت مائة سنة واستمر هذا في كتابه والذين نزلوا كان وجوده في البطن بان حافته لاقل من ستة اشهر عند  
 مات الموت وطريق معرفة الفضل الجان يستعمل او يسمع من عطاس او قرحان بعض اعضائه فان خرج اكثر لعضائه  
 ومات نزل وان خرج اقل اعضائه جوامات لا نزل فانه قد اصاب الصدور الشديدة بسبعة اشهر فاشكل على النسيب  
 ينسب الى سنين بعد الموت فرجع الى الفسخ فرأيت في نسخة الامام خوارزمي في كتابه الابن قالوا حيفة الكنان الذي  
 يولد لاقل سنين بعد موت المرحوم ولم يكن اوتيت بافضال العدة الذي جاء به ربيب <sup>مروءة</sup> ولد ذكر وان المال بينه والذكر  
 مثل حظ الانثيين لانه ينسب الى سنين فثبت وذكر بعد هذا ثلثة اوقات وان بعد ثمانية حرة وولدها ابن <sup>مروءة</sup>  
 ابن آخر من غير جوامات ابن العبد لا يجده على علم لا قال جات بالولد لاقل من ستة اشهر او ستة اشهر <sup>مروءة</sup>  
 مات ابن العبد من اخاه الا ان اولى بها حال بها الى العولوة استمر ذلك جات بلاكثر من ستة اشهر لم نزل  
 نسخة الصدر الشهيد اذا مات عن امرأة حامل يوفى لها ابنه اربعة بنين اذا قصت الزكوة عندا بحيفة <sup>مروءة</sup>  
 ابي يوسف ميراث بنين وهو ميراث محمد بن ابي يوسف ميراث بنين وهو ميراث محمد بن ابي يوسف ميراث بنين وهو ميراث محمد بن ابي يوسف  
 في الوارث ذكر المسئلة في موضعين في موضع قال يعطى المرأة على المرأة قد اولى امرأتين ان لم يوفى عليهن من علامات الحمل  
 فميراث بنين الورثة ذلك وقف ميراث بنين <sup>مروءة</sup> في موضع جوامات نزلت المرأة وابن بنين والمرأة حامل حرة ولها حرة  
 قال للمرأة خمسة من اربعين والبنين سبعة ولكل ابن سبعة ووقف الحمل اربعة عشر قال ابو يوسف للحمل نصيب  
 وحيدة العيول بمنزلة الولادة ولا يعطى قال يرمي وهكذا الخاير بعض المتأخرين جوامات المرأة حامل حرة ولها حرة  
 النيات والولادة بطنها بعد ولدت بدفعه على النيات لا يكون النيات الاول حتى تغير من ثاغر الولد بخلاف ثياب المديك  
 لان الولد ما يستعمل الا باسباب الوضوء فلا يثبت اليه الولد وقد فرغنا هذه القواعد في الشهادات فافرح واس والولد وجوب  
 ثم مات قبل ان يخرج من الرحم ولا يصل عليه الا يخرج اكثر الزمان جوامات المرأة ان نزلت واسكنها مع نفسه فولدت بنتا وولدها  
 بنت ثم مات يقع عليه ميراث والبرث فيما جاء من الميراث ان لم يكن بينهما نكاح لا يسمان باحد والولادة لنفس  
 في العتاق وفي نسخة الميراث في الميراث لا يرث من الميراث ولما مات الميراث من الميراث ولما مات الميراث من الميراث  
 عصبه من جهة النسب عن ميراث كل العصبه من جهة النسب والاشق الميراث من الميراث عن صاحب فرقة ميراث  
 فلا صاحب له من رضى والباقي للميراث ولما مات عن ميراث لا يرث من الميراث والاولاد لا يرث من ميراث  
 للميراث ما لا اقامت الميراث عن ابن وميت فالاولاد لا يرث من ميراث والاولاد لا يرث من ميراث  
 عند الواحد الشبهة زمانا يعطى ميراث الميراث لان بيت المال صار به بالظلمة وعن ابيهم الميراث والاولاد  
 عن ابي يوسف ولما مات بعض عصبه الميراث فالاولاد لا يرث عصبه الميراث عن ابن ثم مات احد البنين عن ابن فالاولاد  
 لان الميت ١٧٤ بن الميت بن الميت لا يرث من الميراث عن ميراث الناس عصبه من الميراث في نظر ميراث الميراث

حيث قد مر الحاشية وبيان من كان عصبة فترت منه زوجي لومات المعنى واباء فالمرث للابن وهذا ينفرد سدس الولد  
للأب والابن في الابن كل مولود عتق على ماله ملكه فلا بد له لا يتولى عنه فامسألة رجل تزوج امته من عبد ثم اعتقت له  
ثم جازت بالولد فان من سنة اشهر ثم اعق العبد لا يجوز له ان يولد لنفسه لانه على ملك موقوف الام ولو جازت بالولد لكانت  
اشترضا بعد ولاد الولد الى نفسه ولا عتق للولد لا يجوز له ان يولد له من ماله فامسألة رجل تزوج امته من عبد ثم اعتقت له  
امسألة بنتان اشترتا احداهما اباهما عتق عليها فان مات الاب فامسألة رجل تزوج امته من عبد ثم اعتقت له  
العتاق المصغر الميراث لمعنى الابن فترت منه لا معنى الام وورثته لان ولاد الولد الذي عتق على ماله كان  
الابن عبد لاجل ابيها وام قد عتقت فالمرث لمعنى الام لان الابن ليس من اهل الولا عصبة العتق تربت المعنى اباء  
عصبة العتق فادربت المعنى اباء امه اعنتف عبدا وامته تركت اباه وزوجاتهم مات العتق الميراث كل الابن  
ولومات الابن وولدت الابن الذي تزوج المعنفة ثم مات العتق لا تربت الولا كان عصبة عصبة المعنفة لانه عصبة  
الابن والابن عصبة للمعنفة لكن لما لم يكن الزوج عصبة المعنفة فادربت معنق المعنق وان كثر تربت المعنق مثله رجل  
اعتق مملوكا واعتق المعنق فادربت المعنق الثاني اعنتف مات المعنق الاخير تربت عصبة المعنق الا ان لا يترت منه ذلك  
كان هذا في صورة عصبة المعنق لانه معنق الولا ولا هذا الميت فصار ميراثه تربت عصبة المعنق الاول لتمامه  
**كتاب الوصايا** وهو مشتمل على ثمانية فصول الاول في المقدمة وفيه ما يصح من  
الوصية وما لا يصح وبيان من هو الموت الثاني في الوصية في الكفاية الثالثة الوصية للاقرباء الرابع في الوصية بالدفن والكنز  
وما يصلح بها الخامس في الوصية بالاسماء والعتق السادس في الوصية بالسابع والعتق والاشهاد الثامن في الوصية في  
مسائل النكاح الفصل الاول يشتمل على ثلثة اجزاء الجنس الاول اصول هذا الكتاب الثاني في النكاح الوصية الثانية  
في ابطال الوصية طارئة عن الوصية اما الجنس الاول وفيه شرح النكاح المختصر من كان له ان قبل ان يزوجها اذا كان  
له ورثة ولا فضل من كان له ماله كبر ان لا يزوجها عن الثلث ويستحب ان يزوج الانسان ودفنوها لا تصح فترت عن الام الفضل  
اذا كانت الورثة صغار فترت الوصية افضل فلا هكذا روي عن ابي سعيد عن ابي بصير عن ابي عبد الله ان كان ثمة رجل ولا يستحقون  
بشئى الزكاة فترك الوصية افضل وان كانوا اعيانا لو يستحقون بشئى الزكاة فالوصية افضل وقد روي الاستغناء عن البعيفة اذا لم  
لكل واحد من الورثة ثمة الا ان من الوصية وعن الامام الفضل عشره الف الف والوضع الذي اراد ان يوصي به ان يهدى بها الولد  
فان لم يكن على ثمة والوصية افضل بالقرابة فان كانوا اعيانا في الجاهل ان يوصي به في الوصية بشرط فيها التبر  
وفلك بالصريح او بالارادة ذلك ان يموت الموصي له بعد موت الموصي في التبريد والارادة ان يموت الموصي له قبل التبريد والارادة  
بعد موت الموصي فيكون موهبة قبل الوصية فيكون ذلك ميراثا الورثة وقول الموصي له ودفن قبل موت الموصي لا يعتبر ثم الوصايا  
اربعة اوص منها ما يجوز لغير الوصية او لا يجوز واما ان الوصية لغير الوصية او لا يجوز واما ان الوصية لغير الوصية او لا يجوز

الورثة ترى الورثة المحرمين للرجل في النكاح والورثة لا يرى له في النكاح الورثة  
 من ثلث ماله لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 وفي الورثة للرجل في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 إذا كان المحرم من أهل البجارية فإنه كان عاقلاً بالغاً صحيحاً وإذا الجار فالورثة لم يكن له من الورثة هذا في النكاح  
 وفي ثلث ماله لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 هيبة الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 يد الورثة كالورثة من غير أن يكون له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 كما أن الورثة مع الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 وهذا الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 وفيه وجه للورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 أن كانت حاضرة وإن لم يكن مبلغ تركته ويعطى ذلك الورثة لا يرى له في النكاح  
 الصحة ثم يدين الميراث ثم يدين الورثة وفي آخره سائر الورثة لا يرى له في النكاح  
 ثم يدين عن الميراث ثم يدين الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 أو عني عن دم الخطأ أو عني عن دم العبد يجوز ولا يعتبر الثلث لأن ذلك ليس من الورثة لا يرى له في النكاح  
 لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 فهو على ما وجب له على الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 كذلك فلا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 بأن الثلث لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 يجوز للمصنف قلعة أو حقل أو بيت أو دار أو غيرها من الأموال التي لا يرى له في النكاح  
 الثلث من ثلث ما لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 سبعين ليعتد بها ما لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح الورثة لا يرى له في النكاح  
 في السبعة بحكمه حكم الجميع فإن حاجب الأربعة حكمه حكم الاربعة حكم الاربعة حكم الاربعة  
 لا يجرى ولم يزل يرجع عن الثمانية أو سكن الأربعة صار كالاربعة أو كان من مرضه ينفقها من جميع ماله أو إذا  
 أخرها أطلقها باعتد بها حالة الإطلاق يعتبر من ثلث ماله ولو سلمت من ذلك جازاً ينفقها ذلك كله هكذا ذكر  
 في شرح الطحاوي وقال الإمام الفقيه الاربعة من الورثة لا يخرج الاربعة بنفسه ولا تجوز له عليه وقال الفقيه الميراث من البيت



لا ينبغي له حكم من الميت وقد صحت من الشيخ الامام خلا كان يحكي عن اسناد حسن الاسلام ان الله عز وجل في حق الميت لا يثبت  
 على الخرج الى المكان في المراتب ان لا يثبت على الخرج الى الموضع وكان الميراث يقوم بجارية البيت كالميت في الميراث ولا يثبت  
 على الجارية البيت على التفسير المذكور فان يثبت حكم من الميت عند عامة الناس بخاري وعندنا في حكم  
 الصحيح والاشية ابوالبقي كونهما من الميراث ليس يثبت كونهما من الميت بل الميراث للغير الغلبة ان كان الغالب من هذا  
 هو الميت فهو من الميت وان كان يخرج من الميت وبه كان يفتي الصدوق المشيد **جاء** في الفاظ الوصية وقد  
 الفضلي مريض بعدد على الكلام لضعفه فادعى في كتابه وبعلم انه يقتل الميت قبل ان يقدر على النطق  
 جازر وصية وقال في النوازل هذا قول محمد بن معاذ اما لا يجوز عندنا اوصاء او فاعاات الناطق اذا اصابه فالج  
 ذهب اليه اورد في حكمه على الكلام وشاربني او كتبت وقد تقدم وطال اريد بعد سنة فهو بمنزلة الاخرى  
 وفي النوازل قبل الميراث يثبت في النوازل ما لم يرد على هذا ان قال هذا على ان يرد على هذا ان قال هذا على ان يرد  
 محمد بن مسلمة ثلث الالف في الاستحسان هذه وصية جازر وكذا لو قال بعد موتي بخلاف ما كان في وصية ثلث مائة الف  
 فكذلك في خلال اوصاء او فاعاات الميت كان ذلك في الوصية بكون وصية ولا يرد على هذا وكذا لو قال في وصية  
 الف درهم من مالي لم يثبت ما لم يرد على هذا ان كان في ذكر الوصية جازر وفي الفقرة وفي ثلث مائة الف ولم يرد  
 على هذا ان كان بالدرهم او غيره من هذا القول بالطلوع وان كان ضاعا صار قطعاً على الفقرة ما لم يرد في النوازل وفي نوازل  
 لو قال ثلث مالي لله تعالى وصية بالطلوع عند بعثته وعند محمد بن علي وجوب الميراث لو قال انظر الى ما هو في فاعاات  
 فهذا على الثلث ولو قال صدقهم عشرين كيند فذهبت بالطلوع في فاعاات الفاضل امام قال الشيخ الامام ابو بكر محمد  
 الفضلي بالطلوع لان هذا يكون للاعتناء والفقراء جميعاً ولو قال صدقهم من رزق كيند كانت الوصية جازر براء  
 بالقرينة وقال الفاضل الامام ابو الحسن علي السعدي في رزق كيند ليس في الساناق لا يعرف هذا جعل الوصية بوصية من ثم  
 قال ابو صواب وصي على ذلك فالجواب جازر وما رد من مردود فلم يرد على اوصاف غير علم ولم يرد شيئاً حتى مات قالوا  
 جازر ولو قال ثلث مالي فسيب الله فسيب الله لسانه فان اعطاه حاجسته طعاماً جازر في النوازل لو صرف في سراج  
 المسجد هو لكن الى سراج وحيوة وحضان وغيره وثالث ما جازر ما رى الناس لو جازر ما رى المسلمين في فاعاات  
 هذا ليست بوصية ولو اوصى بالطلوع وجوب الميراث يثبت في الفقرة او ما السجدة وطبقة العلم جعل الوصية ان  
 يتخذ الطعام بعد موت لي طعام الناس ثلثة ايام الوصية بالطلوع هو الاصح او وصي لصاحبه فانه الوصية بالطلوع  
 جعل جعل دار مخايل من الناس بعد وفاته لا يجوز تسبيل الاشياء المنقولة في حالة المحرم لا يجوز عندنا بخنفة  
 وبعد الموت ان كان في فاعاات ان يوصى بالطلوع لفلان بان يقول جعلت سكا لفلان يجوز عندنا تسبيل

المنفردة وغير المنفردة يجوز ولا يلزم ما كان تسليمة فيه ولا الجامع الصغير رجل اوصى بثلث بستانه لرجل ثم مات  
وفيه ثمنه فماله وحدها ولو قال الثلثة بستانا لعاش او قال اباي فله من الثلثة وما يحدث استحسانا ولو اوصى له  
بثلثة بستانه فله الثلثة الموجودة وما يحدث لمعاش ولو اوصى بصرف غنمه ابدالا وبابواها وبالبنا  
ثم مات فلم يوص له ما على ظهرها من الصوف وما في فروعها من اللبن وما في بطونها من الاود وغيره الموصى  
استحسانا لرجل اوصى لرجل عاينه درهم وبماية اخرى لا قر ثم قال الثلثة اشركك فيما اوصيت لهما الثلثة  
ثلث كل ما به استحسانا ولو اوصى لرجل اربعة ايد درهم ولا قر بما في درهم ثم قال الثلثة اشركك فيما اوصيت  
لها كان له النصف منها جميعا لرجل فلا سدس ماله لثلاثة حصص ثم قال ذلك المجلس او غيره وسدس ماله  
فليس له الا السدس الواحد ولو قال سدس ماله لثلاثة حصص ثم قال ذلك المجلس او غيره ثلث ماله لثلاثة  
وحصصه فله الثلث جلا والطلاق اذا ذكر في مجلس واحد حيث يقع الثلث واليمين على هذا ولا خلاف ثم اوصى  
فذكر ثلثي التملات ولو كان ثلثي التملات قد ذكرنا في كتابنا بالصلوة لرجل اوصى لثلاثة ولا يصح فلا يصح نصف الثلثة  
ويطلب الوصية للوالت ولو اوصى لمحي وميت فجميع الوصية للمحي والميت اذا اذناه ولا يصح بطلان ذلك  
رجل اوصى بالثمن من ماله لرجل ثم مات الموصى فاجاز صاحب المال الوصية بغيره فان دفعه حاز وان سده  
ذلك بخلاف ما اذا اوصى بثلث ماله فاجاز الثلثة بعد موته ثم استعفا من التسميم ليس له ذلك بان  
اقتسموا ثلثه الاب وهو لثمنهم واخذ كل واحد منها حصة ثم اوصى لرجل اوصى له بثلث ماله  
صدقه صاحب يعلو له ثلث الاثمن نصيبا وان كذب بغيره ثلث ما في يده وهذا استسكان والقباس  
ان يخذل نصف ما في يده وهو قول من قالوا في ثلثه وكذا في الاقر فانه يخذل نصف ما في يده للقر ولو اوصى لثلاثة  
بدين على ابيه او اكر الابن الاقر ياخذ جميع ما في يده للقر وفي اقر والتوازل قال الفقيه ابو الليث وعندي  
ياخذ منه حصصه لرجل اوصى بثلث ثمنه درهم فمات درهمان وبقي درهم وهو يخرج من الثلث فله درهم  
وكذا لو اوصى بثلث ثمنه اثنان من جنس واحد وكذا الائتمام ولو اوصى بثلث ثمنه من رقيقه فمات اثنان لم يكن له  
لا ثلث اثنان في الجامع الصغير وقال الصوفى في وصية سدس ماله لثلاثة حصص ووجهه ولو قال لثلاثة  
فما في يده اربعة ايد على هذا القول لثلاثة حصص من ماله كانت وصية ثلثه كان في ذكر الوصية على ما في ماله كان  
لثلاثة ولو قال بغير هذا لثلاثة حصص ولا كان في ذكر الوصية لثلاثة حصص ولو كان هبة فاستأصحت  
فان قبضت في حصة من ماله قبل القبض فهو باطل وان ذكر في حصة الاوصية لا يكون وصية استحسانا لو فرق  
على الاستحسان بين ما اذا ذكر كل المهر وبين ما اذا ذكر البعض فقال سدس ماله واما في ذلك لان جعل الاشياء  
فيما يحتمل التسميطة فان كان في ذكر الوصية يكون وصية لصحبة المهر فانه لم يكن في ذكر الوصية يكون هبة ويطلب

على هذا القول نصف عبدى لعلان يكون هبة لان هبة نصف العبد محجوزة ولو قال الوصية ان يوهب لفلان سديس دراهم  
بعد ذلك كانت وصية من عنده وجميع التوارث الوصية للعبد يعين من اعيان مال الاربعة اما الوصية  
ماله مطلقا يصح ويكون وصية المفق فان خرج من الثلث قيمة العبد فنحو ذلك يفسر بغيره وان خرج بغيره عتق وسعى بغيره  
قيمة ولو ادعى له بشي من الدوام والمداير للسلطة قال الامام السفي الاصح انه لا يصح كالوصية بالمفق والمفق الصغير هو الذي  
ثلاث مالا لاهات اولاده ومن ثلث والفقر والمساكين يسم الثلث منهم على خمسة اسهم سهم للفقر وسهم للمساكين وثلثه لاهات  
اولاده عند حملهم يسم الثلث منهم على سبعة اسهم لاهات الاولاد ثلثة وانسان للمساكين وثلثان للفقر ويجوز الوصية بما  
اليطن وبما يطن الجارية وهو زينة البنين والوصية لاهل الحرب باطلاقه السير الكفا لابل على الجواز والتوفيق بينهما  
انما الوصية ان ينعزل وفضل ينسب للملك حرى يدخل الاسلام بامان او هو ملكه كل مسلم ان يوصى وصية الذي يمازى على  
الثلث لا يجوز ان يوصى بالذي هو على جارية ان اوصى بما هو فيه عدا وعدم كالصدقات وعتق الرقاب والاشجار  
لا يستلزم ذلك في تركه والديم نصف سواء اوصى لغوم بليعانه او لم يسم كان من نصفه الثاني اوصى بغيره  
عند ما عديم كالوصية للمغنية والنايعة ان اوصى لغوم بليعانه نصف الوصية ويكون تمليك وان اوصى لغوم لا يحصل  
لا يصح الثالث اذا وصى بما هو عليه عدا ما عديم كالوصية بينا للمعسر او لا سراجه او يبيع فان سمى لغوم بليعانه  
نصف الوصية ويكون تمليك اسهم وبسط المهر التي هي المشا والعتق له ذلك طاش وان كان له كالا لا يحصل الا ربع  
اذا اوصى ما هو عليه عدا طاش عديم كالوصية بينا النبعة او الكيسة ان كانت لغوم بليعانه نصف الوصية وان كان  
لغوم لا يحصل بغير عدا بغيره وعدا لا يصح والذي لا يصح ان يوصى بغيره او كيسة في حرة في بطن عنة املا عنة  
فلانه كالوصية عدا في حق المسلم والمسلم عدا لان وصية الذي لا يملك ان يوصى بغيره لا يصح في المهر عن الوصية  
وهو شرع الطلاق اذا اوصى لرجل امانة ثم باعها للوصي او اهدتها او تبرعها او اتيها او بليعانه من نفسها ذلك كله يكون  
ابطالا للوصية بخلافها اذا وصى بغيره من فلان فانه لا يكون رجوعا في جميع التوارث وكذا الوارث بغيره من ملكه  
باي طريق كان بطلت الوصية ولو عاد الى ملكه لا يصح الوصية ثم الوصية على الربعة اوجه في وجه يحمل الفسخ بالقول  
والفعل وفي وجه لا يحمل بهل وفي وجه يحمل الفسخ من جهة القول ولا يحمل من جهة الفعل وفي وجه يحمل الفسخ من  
جهة القول اما الوجه الذي لا يحمل الفسخ بالقول والفعل من الوصية بالعين او جعل الفسخ بالقول بالعين  
رجعت عن تلك الوصية والفعل ان يخرجه عن ملكه واما الوجه الذي لا يحمل الفسخ بالقول والفعل من المذهب والمذاهب  
الذي يخرجه الرجوع بالقول دون الفعل من الوصية بثلث مال او ربعه ما لان يرجع عنها بالقول صحيح وان اخرجها عن ملكه  
بالسهم لا يبطال الوصية لا ينفذ من ثلث الباقى واما الوجه الذي يخرجه الرجوع عنه بالفعل دون القول هو المذهب السفي  
ان يقول ان من مرضي حتى كذا فانت حر بعد ذلك يرجع بالقول لا يصح ولا يرجع بالفعل ان باع مع الكفا شرع الطلاق

والايجاز بدلا من شوب في قطع وحاطة او بطلان فخر او غير ذلك فيجب ان لا يوجب دفعه اما الاول فينظر ثم خاضع او بطلان  
فقط به او بشاة فذلك مما اوجب في نفسه وجعل فاسطلة الوصية جميع ذلك ولا يوصي بدار من دارها في الرجوع ولو اوصى  
لرجل ان يشترى للعبد العينة فذلك الموصى به من اديت فذلك الوصية فيه ولا يوصي بعبد يخرج من ثلثة ثم اوصى به الاخر  
من بينهما ففانك لا تملك العبد الذي اوصيت له فلا تنفذ لان يكون مرجعا قال ابو يوسف قال اوصى بربعية ثم قال لا اعرف  
هذه الوصية او قال الموصى بهذا معنى رجوع وقال محمد بن زيد يكون مرجعا ولو لم يسمع انكر له قال الشافعي ان لم اوصى بشي من  
سجرجا او بدار كل وصية او وصيت فذلك في باطله من رجوع ولو اوصى له ارض او دار او بدار رجوع وعن محمد بن ابي بصير  
فليس لك سبيل فاحرمها فقال اخوها فاما ليس مرجوع ولو اوصى له ارض او دار او بدار رجوع الكل في الرجوع وقد ذكرنا في البيع ان الرجوع  
البيع فخرج وذكرنا في الكا والكا عزل وقد ذكرنا في كتابنا انك المارة اذا قالت لم يكن عا رجوع فهذا من قولنا ان  
انكر اسلامه وبيان في الفاظ الكفر الزيادة ولا يوصى بما في غير ذلك من الكفر في تصاريح ابو العباس اوصى له ارض او بدار  
او باجل انصار كذا او بالبلد صا حيا او بالقبيل فافعل في انفسه انصار او بالقبيلة فوصف تحت وحاجته فخرج  
رضاء او بالخطبة فاصا بما ما منبت بطلت الوصية في هذا كله وارطب اذا صار من مملوك في النسيان في الاستحسان  
لا يبطل وهذا كل ما انفرد به الموصى اما الثاني بعد موته فلا يبطل بعد ذلك بشرط ان كان المتبرع بعد التسمية من الموصى  
خاصة بعد ذلك ان كان الترك على الخيل اذ ان الوتره طالب لنفسه وان كان بغيره فبهم بقصد بان ياد وان كان المتبرع  
قبل التسمية لا يبطل الوصية ولا يخرج من الحكم الثلث وان تبرع بعض كل شي كان كانه او تبرع بالوصية كان كانه  
كالكل بغير حكم نفسه يبطل الوصية فيما تبرع به لا يبطل انما المتبرع **الفصل الثاني** في الوصية بالكفارة والعتق  
اذا اجتمعت الوصايا والثلث يضيّق عن الجميع ان كانت محتوية بدي ما يدا به العيب واختلفت في ابلان عن ابي  
في الحج والركوة في رواية بندي بالبح وفي رواية بالركوة والحج والركوة فمدا على الكفارات والكفارات مقدمة على صفة  
الفطر وصفة الفطر مقدم على النذر والنفذ والكفارات مقدمة على الاضيحة والواجب عدم على النافذة ولكن اذا  
تقدم فيها ما يدا به العيب ولما الوصايا بالحق فان كان عتقا في كفارة فحكمها حكم الكفارات والعتاق غير واجب  
فحكمه حكم النفل فان كان مع شي من هذه الوصايا بالثبته خلاصه فتا وصية الذي صرف بالوصية لم يجعل الكفارة من  
جما لا في سفره بالعرف فالحق ان مال الحج والركوة والكفارات والركوة مقدم على البقية اسم وفي النفل ان قال  
الي جابت امرا في نهار رمضان متعلا فاسا او اهل العتق فاذبحه فاعطى العتق بالبحر ان خرج قيمة البقرة من الثلث  
سائر الوصايا ما يقتضيه فدية ويطعم عتاقه للصوم نصف صاع من الخبز وان اخرج قيمة البقرة من ثلث ماله او البقرة المأ  
الوصية اطعم عنه سنون مسكينا لكل مسكين مائة من الخطة ومائة درهم لمسكين للصوم ان خرج ذلك من ثلث ماله  
ولا يوصى الا اطعم عن ثلث ماله بطنه لكل صاع من الخطة او اربعة اوصى بان يطعم من كفارة فدية



وولد الولد ويرى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يدخل في التجريد الذي اورد في قرابة له عن وقال ان عند ابي حنيفة الثلث  
للمعبرين وعند ما ينقسم ارباعا لو كان له علم وقال ان للمعبر نصف الثلث والنفص العاشر عند ابي حنيفة ولو كان له علم  
كان له نصف الثلث ولو اوصى ابي حنيفة في الثلث للمعبر وقال في النسخة في ابي حنيفة ان ابا داود اكرى منعت بصرف  
الوصية الى قريب ليس بمرتبة وانما يرد في ذلك لمن خاطبه يعطى من ماله قدر ما ينطق عليه اسم التركة ولو اوصى  
لذوي قرابة وهم كفار اوصى مسئلة الوصية للكافر وقد ذكرنا في الفصل الاول ولو اوصى لغيره في القياس الوصية لغير  
الذواتين وهو قول ابي حنيفة وقال محمد بن علي بن ابي حنيفة يعني ان يدخل كل من كان ساكنا في دار يستحق النسخة وكان  
مالكا وكان له الوصية وان لم يكن مالكا وعند محمد الوصية لاهل مسجد يستوي فيه الساكن والمالك والاقراب والاصدقاء  
والكافر والبالغ والعبي والمجاهدين والمروءة والمكاتب كان الساكن غير المالك كانت الوصية للساكن دون المالك وكل من  
يسمع صوته فهو جاهر ولا يدخل في المقاتلات الاولاد والمدرسون وخلاف المكاتبين هؤلاء الزباوات ودة النوازل سائر القوم  
عن رجل اوصى بثلث ماله للشيعة ونحو آل من الله صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل اوصى بثلث ماله للشيعة  
مضى آل النبي صلى الله عليه وسلم اما ما يقع عليهم اوم فداء الذين يعرفون بالميل اليهم والقياس في ذلك الوصية باطلا اذ اولا  
يجوز في الاستيفان يكون الفقراء منهم على قياس النياي ودة العيون بجهالات ولم يقع وانما غير امارة وهو بالادلة  
لمرجل وان اجازت المرأة فاما ان كان الموصي له ذكرا لم يرد في الميراث وفتا سلاسة الموصي له ولو كان امرأة ماتت  
ولم يقع وانما غير الزوج وادعت بالمال لرجل ولم يجز الزوج فلذلك ثبت لا الوصية لثلاثة فان لم يكن الزوج المال كله  
له فذلك اوصى لرجل نصف الماله وادعت بالزوج الموصي له الثلث والصدس لبيت المال في العيون وفي  
الزباوات المرأة اذا اوصت بنصف الماله وكان الماله الزوج المال كله لم يرجع النصف بحكم الاوث والنصف بحكم الوصية انقص  
من في الذوات والكنن وانما فصل بها ودة النوازل رجل اوصى لغيره ان يقرأ عتقه بنسخة الوصية باطلا تستلزم  
عن رجل ان يجعل عتقه الى موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك باط من ثلث ماله فان لم يعمل الى هناك  
بطل الوصية بالباط فان وصيته بالباط جازية ويجعل الى موضع كذا عتقه بنسخة الوصية باطلا ورسول القاسم عن رجل دفع الى  
اخته خمسين الف درهم وقال لك من فاعرفي فربي وخمسة دراهم لك واشترى بالباقي حنطة وفصدتها قال اما  
الحسن لها فلا يجوز ويقتضي ان يقرأ ان يقرأ ان كان جعل الى عمارة للتخصيص لا للزينة عرف بقدر ذلك  
اما الزباوة على ذلك يعني التزبين فالوصية باطلا ويقتضي ان يقرأ ولو اوصى بان يقرأ عشرة فربى ويدفن بها ابا  
السبل والفقراء ولم يبين في اي المقابر فالوصية باطلا ولو اوصى بان يتخذ امر مفرقة فان طرقة بغيره فهو باطل ولو اوصى  
بان يتخذ دارا خلفا لزيد الدار من غير الوارث ان يقرأ فيها جازية الا وادى بان يتخذ سقاية ليس للوارث ان يشرب  
منها فالوصية باطلان الا ان يذكر ما ذكرنا هنا في ما هو قبيح وما ذكرناه في الفصل الاول في فتاوى الفضل





[illegible]

[illegible]

فمنه العفار لما روي في الموضع ان ابي ليس له ولاية القسمة في الموضع على الكبار الغنيك البع وصا كان الكبار صغار وكان الكل  
صغار قد ذكرنا ان لا يجوز قسمة فكلنا هذا الراجح اذا كانا صغارا وكبارا لصغرهم في نصيب الكبار ارفع حصو فذمهم ولم يعل  
نصيب الصغار حصة في نصيب كل واحد من الصغار جاز والخامس ان كل نصيب كل واحد من الصغار والكبار في قسم  
بين الكل القسمة في الكل فاستدل اما اذا اخرج الى الكبار نصيبهم وامسك حصة الصغار حصة ثم قسم حصة الصغار بين الصغار  
بين الصغار والكبار صححت ولم يجر القسمة فيما بين الصغار ولما روي الام والام والام فيعاسم لول الصغار منقر لا يله  
اللا في فرضنا من الام اذا لم يكن للصغير ارب الوصو لا يملك القسمة عفا راسي كل حال لا يملك قسمة ما ورثه الصغير  
من غير الام العفار والشعرك معا وفي الموضع الصغير روي على ان لا يملك القسمة ان كان خبر البنيمة جاز ان كان للحق ان لا يملك  
المجمل وفي المستق الوصو لا يملك القسمة في بلد بنماهي منه كذا روي عن محمد بن وهب في ارضي الفضل وهو يخرج في مال البنيمة  
بساير رايه من مال البنيمة فينفق على نفسه من مال البنيمة في بلد بنماهي منه كذا روي عن محمد بن وهب في ارضي الفضل وهو يخرج في مال البنيمة  
انفصار البنيمة اذا كان غير محرم كذا روي عن محمد بن وهب في ارضي الفضل وهو يخرج في مال البنيمة  
الوصو لا يملك مال البنيمة كيف يراه منه فاله شري لم يشأ ويحكي قصة من ان نفسه ولو وضع هناك من غير هذا النكاح لم يجر  
ان يراه استحقاقا في الميراث الوصو لا يملك القسمة من مال نفسه يرجع في مال البنيمة هو الميراث في طاعات الناطق في الميراث  
في باب تسمية الوصو الميراث وعلى ذلك الوصو مصدق في كثر الميراث وكذا في كثره من الميراث والرجوع في ذلك كذا في كثره من الميراث  
لان يرجع وقد ذكرنا في الميراث وكذا في كثره من الميراث وكذا في كثره من الميراث والرجوع في ذلك كذا في كثره من الميراث  
وكذا في كثره من الميراث وهو طاعة الشفقة او كسوة الشهادة الشهود لان يرجع في مال الصغير ما يشترط شهادة الشهود  
لان قول الوصو من جهة الاتفاق لكن لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث والوصو لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث  
والوصو لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث والوصو لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث  
رجل الوصو بان يصفى بثلث مال الوصو ان جعل على الباقي صدقة عليه ولو روي الوصو الاولاد الكبار جاز وكذا يدفع  
الى امراته وكذا يدفع الى اولاده الصغار ولو قال الوصو بثلث مال الوصو فلا بد بضعه فلا بد بضعه ثلثا وبضعة ثلثه وقيل  
بضعة ثلثه في اولاده الصغار جاز وقيل بثلثه في اولاده الصغار جاز وقيل بثلثه في اولاده الصغار جاز  
البنيمة قال ابو داود في قوله من الميراث في كثره من الميراث والرجوع في ذلك كذا في كثره من الميراث  
وان هذا قد ادرت ويطلب ميراثه قال ابو داود في قوله من الميراث في كثره من الميراث والرجوع في ذلك كذا في كثره من الميراث  
فهذه التيام فقال الوصو لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث والوصو لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث  
خبر احمد الوصو لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث والوصو لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث  
عليه التمسك وتنفيذ الوصو العينة وقضا دين الميت من جنس الموصوفه من الميراث والوصو لا يملك الرجوع في مال البنيمة في الميراث

وفيما عدل هذا الموضع على الملاقاة عند أبيه سبعة مائة وعشرون مائة وسواء اوصى بها معا او على النعمان هو الاصح  
في الجامع الصغير في الاضلاع اذ كانت الرجلان يدوران على قدمي واحد من الرجلين فقبض احدهما بالمال والآخر باليد  
منزلة البيت بغير ما صاحبه او قبض في ذلك بعض المدة بغير ما صاحبه او قبض في ذلك بعض المدة بغير ما صاحبه او قبض في ذلك بعض المدة بغير ما صاحبه  
الوصيين يتفرق بفضاء الدين ورد الوداع وكذا احد الورثة ولم يكن على الميت من قبض احد الوصيين التركة فصاعدا  
يد الا يضمن ولا يخذل احد الورثة ضمن حصته اصابه من الميراث ولو كان المال في موضع يخاف عليه الضيعة استحسن ان لا  
ولو كان المال ودبعة عند انسان وعليه دين يحيط ولم ياترث واحد دفع المسودع الى الورثة يعني بغير امر الميت  
فصل في من صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المسودع وان شاء ضمن الورثة يعني اذا كان المال في موضع يحفظه ولو كان  
المال في يد الغاصب كذلك لان له اربعة اوصية وكذا احد الورثة لا يملك الاخذ من المسودع والغاصب فاما يملك  
الاخذ اذا كان في منزل الميت وفي الجامع انكر ان يترك في باب من القضاة احد الورثة اذا قبض شيئا من التركة ففصل  
في حصته بغير الاقرب موضع جازا الضيعة والوصي يتصرف مطلقا واحدا الورثة لو قبض بغير الميت على رجل او دبعة عند  
رجل ففصل عن الاوصية في الدعوى والتمسك في التركة لغير اهل القاسم عن رجل اوصى وقال في وصيته  
من ادعى علي شيئا راي اوصي ان يعطى ذلك فلو كان متافعا يتوزع هذا الكلام باطلا وقال بغير جاز ولو قال  
في وصيته من ادعى فلا من مالي الذي يدعي فهو صاف او قال فصدق فان الرجل لا يوافق ان لم يسبق عن  
فذلك دعوى في معلوم لا يلزم بهذا القول في وان لم يسبق دعوى في شيء معلوم فلا بد ان يدعي ثابتة القيمة او البتة  
سواء اعدان قال في مرضه لذلك على من صدق من جمل التركة عند اوصيائه او بغيره فلو قال فلو صدق فلا ريب  
عزاه اوصيائه او بغيره ان يكون للواب كمال امواله اقام مريض قال ان جاء رجل يدعي علي ما بين الترميم الى التسمية فاعلم  
قال ان لم يثبت الخطا راي القاضي ان يري رجل معين كانت الوصية باطلة ولا يعطى الاقر شيئا الا بجهة المرأة تأخذ  
من التركة من غير رضا الورثة ان كانت التركة ذراعا او دنانير وان كانت التركة شيئا يحتاج الى البيع بيع ما كان اصح و  
نسوقه صلا فان كان المرأة وصية من جوارها او لم يكن زوجها رجل وامرؤ من احد ففصل الحاكم رجلا وصيا قار  
عليه رجل ويا ودبعة وادعت المرأة من مال القيمة او البتة كان الاصح في بيعها من الميراث ما جرت العادة في البيع  
والقول قول المرأة في ذلك المدة وما زاد على ذلك الميراث قول المرأة ثم تدعى اليها باقي الميراث ادعت حدهم مثلها وهي بالبيع  
شعرا ولا يرد في الدين ولا الودعة الا ان ثبت عند الحاكم وهكذا ذكر في كتاب النكاح الذي ايدى القول قول المرأة بعد وفات  
الزوج ان قاله عبد الله بن مريم ان كان من مثلها قوم ادعوا على الميت في ذراعه لم يثبت لهم ولا يوصي ببيع التركة من الترميم ثم يجادلهم  
فيصير فصا وان كانت التركة كما صامت اذ هم لم يحددوا هذه التوارث وقال القاضي الصغير مديون الميت اذا وضع  
الدين الوصي الميت بغيره ولو دفع الى جعفر من الميت بغيره بحصة ذرية الوارث فاجابهم غرما الميت الذين الميت عليهم من سواء

على الميت دين لم يكن رجل له ان يقض ان كان على الميت دين بخاصة لا يقض ويقتضى ان لم يكن على الميت دين يقض  
سواء كان للميت رجل لم يكن ولا يملك الا ان يشيع المسئلة بالدين المحيط الاخرها الغرامة وكذا المولى في المنقضي عن محمد  
لعجل اوصى له رجل من ابن صغير واهل الصغير والميت خرج رجل صغير اوصى له من اجداد اهل الصغير جاز ولا كان الا ان  
سواء عن الصغير بعد اهل الصغير لم يخرج نفسه في كتاب الكاتبة مكاتبه اوصى اوصى اذ يقض في البيت بعد اخرج من اوصى  
ان وجب بعد اوصى عند الرجوع في حقوق العقد في العاقبة هو نفسه في المديون اما اذا كان من رواتب البيت او يبعد  
اوصى عند الرجوع في حقوق العقد في المديون اوصى اهل البيت هو من مسئلة الوكيل في البيع اذ اهل البيت  
عن التفرقة ذكرنا في كتاب الكاتبة في الناس في الضمان في اهل القاص والمصاف للسلطان اذا طرأ ما لا يقيم مقامه  
اوصى ببعض اهل البيت لم يدفع ظلمه من غير ان يدفع شيئا فاعطى من ذلك لم يكن من غير ان يدفع شيئا فاعطى من  
وفي التواريخ ان كان اوصى على نفسه في التفرقة ولا دفع من لا يقض وان كان على نفسه في التفرقة من ذلك كان  
ان يلحقه من ماله لم يدفع اهل البيت ان علم انه يلحقه بعض الدين في ماله في كفاية لا يسعه ان يدفع ما لا يقيم مقامه من ان  
خشي اخذ ماله كله فاعطى لا يقض وهذا اذا كان اوصى من اهل البيت كان السلطان هو الذي يسطر ويأخذ الضمان  
على اوصى رجل مات وحلف ابنه من عصبته فطلب السلطان ان تركه ولم يبق بالعصبه ففرم اوصى السلطان الذي لم يكن  
التركه يتركه لابنته من حق ترك السلطان الذي فرم الا اذا لم يتركه على عصبته تركه السلطان وذلك محرم من  
الميراث وليس له ان يجعل ذلك من عصبته خاصة في التفرقة لا يقض من ذلك في التفرقة اوصى في التفرقة بآية رابطة  
وكان بحيث لو احتج الوارث الموتة فدفع من تركه حيا به داره لا يقض وفي التواريخ اوصى بمال البيت على سلطان جاز  
ان لم يكن نزع من يد لا يقض وكذا المصاريف في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة  
وهو رواية عن ابي يوسف قال التفرقة بآية رابطة ان محمد بن سلمة اخذ رواية ابي يوسف في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة  
اجازات فتكون التفرقة اوصى في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة  
بالتفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة  
على اهل الاقاليم في كرامة الشايخ على الرجوع بدون شرط الرجوع قال الامام الرضوي والامام الهروي يرجع وان لم يشترط  
وفرد ذكرنا شيئا من هذا في كتاب التفرقة وفي التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة  
ومن اهل التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة  
ان شرط اهل الرجوع التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة  
مشمول على اربعة اصول في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة  
واما الرجوع الضمان من ذلك ولا يرجع في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة في التفرقة بآية رابطة





معرج اخر جملته في القائل هو الذي مرجح لموجة الحق هذه اذا كانت الجملتان على التعاقب فان كانتا معا فلا هما  
فان كانا كذلك جرحه وجرحه جرح احاد واحده جرح واحد فكلاهما فاذ كان الان الراد قد يوجب جرحا واحدا  
وليس لم من الكثرة في الجرحين والفا من جرح او سطح الاخصاص فيه وعند ما يجب وفي المتعاقبات فلا جرحا ولا طرحا  
سبع لم يكن على الرضخ في دولابه ولكن يبرز ويحبس حتى يثبت وعن الحقيقة لهما على الدية ولو قط صبا والفا في النفس  
او يقوم بارواحها على عاقلة الدية من جرح قبل اخر وهذه النزع فتل ذلك كان يعلم بنحو الابعث في الاخصاص في اللبنة  
والوكرية والوجاهة والذراع المسالك في اللقي وفي النوازل من جرح اخر في جرحا في السيف فتل السيف الفهد فاصابه وقتل  
الاخصاص فيه ولو قتل جرحا باره لا في الاذغزة في النفس وتضربه بالسيف في الاخصاص ولو عضة حتى مات ذكر في الاخصاص  
كل الية يتعلق بها الذكاة في الية لم يتعلق بها الاخصاص في الاذي وملا فلا يعني لا يجب بالعض نزع آخر في النوازل وجرحا  
آخر بعتك دمي بالدية لم لو بطن فتله جرحا في الاخصاص ولو قال لا اقتلني فتله لا يجب الاخصاص ويجب الدية وفي الاخصاص  
الدية في اصح الروايتين عن الحقيقة وهو رواية جرحا في رواية يجب ولو قال لا قطع بدي فتقطع لاشي عليه وكان في جميع  
وفي المتعاقبات في الاخصاص بدي على ان تعطيني هذا التوبل هذه الدية لم فتل الاخصاص عليه وجرحا في الاخصاص  
ويطل الصلح ولو قال لا ترض علي ثوبا بجرحه جرحا لا يباح من ثوبه فتله قاتل ولا يرضي جانيها عليه الدية ولو جرح  
بالجرح جانيها من ثوبه لا يرضي قاتل ولا يرضي من ذلك لاشي على الخالي ومن هذا الجرح في طرف وقعة صدى منها جرح  
قال آخر ارم الى اقبضه واكبره فباء فاصاب عينه فذهب عينه لا يرضي شيئا في الجرح ولو قال لا ترضي ابني وجرحه  
فتل الاخصاص ولو قال لا قطع من فتقطع فعلى الاخصاص في العين ولو قال لا ترضي ابني فتل وهو وارثه لئلا يرضي  
يجب الاخصاص وهو رواية عن ابي يوسف وروى هشام عن محمد بن الحنفية انه قال يجب الدية في الكفاية لا يرضي جرحا ولا يرضي  
وقال القياس ان يجب الاخصاص في الكل ولا يستحق جرحا في الدية وفي الاخصاص من هذا الصبابة في الاذن جرحا ان يكون هذا وجه  
القياس ولو قال لا تقتل او فتله جرحا في الدية ولو قال لا قطع من فتقطع جرحا في الاخصاص ولو قال لا تقتل او فتله جرحا في الدية  
وفي سماع الجرح ولو قال لا قطع من فتقطع جرحا في الاخصاص ولو قال لا تقتل او فتله جرحا في الدية ولو قال لا قطع من فتقطع جرحا في الدية  
علاوة من رواه اوان فتله بغير السيف منع من ذلك ولو قال لا قطع من فتقطع جرحا في الاخصاص ولو قال لا تقتل او فتله جرحا في الدية  
او الجرح او ساق عليه دابة او جرحه في الفاع فها اولى نزع من انواع الاخصاص وان فتله بغيره وبارع غير فتله فتله غير  
صار مستويا لاصحان على ذلك الرجل هذا اذا قتل ولا امر طامرا اذا قتل قتال الاولي كانت امره فانه لا يصفى في ذلك يجب  
الاخصاص على الفاع ولو الجرح الاخصاص يستحقه بسم الله يستحق بالعلل في الفاعله تقاوي في ذلك الزوج والوجه وليس  
لبعضهم ان يقتل ذلك البعض اذا كان اكبرا وليس لهم ان يوطئوا باستيفاء الاخصاص وكان الاخصاص بين رجلين فقتل احد  
وقتل الآخر يصف الدية في مائة ثلث سنين ولو قتل الآخر ولم يعلم بالغير او علم الاخر فعلى عند اصحابنا الثلثة واذا قتل

علموا في القصاص على القاتل السيد وكذا المولى وان الثلثة فلو عدا احد ما من واحد من الرتبة ولو صالح احد الوترين او المولى الثاني  
من حقه على الجاني وعلى القاتل ما شرط في عي القتل في مال وليس له صالح حصته من الدية ولا العتمة ولا الجلع الصغير للقصاص  
المرتبة ابدان عند ما حلت الميت ثم ينقل الى الوترين وتوقف دون الميت من الدية وبذلك الصالح **الفصل** بمسائل الفصل  
وفي الجائع الكبير كثر كتاب الشهادات اوضح احوال الاقرب للقاء الباني ويستدل في الاعمال والاحل للمسلم بقول الخاء الشريك ولا يقتل  
ابا للشريك وفي التواريل الخائف والساهر قبل ان اذا اخذ الاصل من الجاني في الارض فله ان كان قبل النظر بها قبلت  
فوقها وبعد ما اخذ لا يقتل كافي قطع الطريق وكذا المزدني والمعرف والعلوي اليه في الجاني في الجاني لا يقتل لان القاتل  
القتلة لم يرفع القتل قال مرة الابن على هذا ولا يقتل بوجه هكذا **الفصل** في النسخ الامام غير الذين الكذب في قول الخائفان بالقيم  
محمد بن طنج حال قبل فناء وقتله وفي المتقي رجل لوان يحل في حجة رجل ليس له ان يقتل ولا ان يقطع سنة لان  
يقتل في الاصل من رجل جاز الى آخره وقد قطع سنة فقتل الاصلان ويجازي به سنة بل لا يقتل في الاصلان لان الاصلان  
والثاني لا يقتل به الا في حجة لهما ان يقتل وقد مر في كتاب الطلاق **الفصل** في قتل الخطا وفي الجور حكم الخطا  
الدية والكفارة ومن المباح والخذل ذلك فقتل الدية من الابن ما ينفذ من الدية في الزنا وفي الدية عشرة الاف درهم ومن سب  
عند البغى عشرة دراهم ومن سب من سب سبعة دنانير من الذهب بان جعل القصة في كنه وسب سبعة دنانير في كفاذا  
استوبان في عشرة دراهم ومن سب سبعة هكذا فقتل عمر ثم اخذوا ان المعبرون من مكدم من كل طعن في اهلها فظاهر ان  
ان المعبرون من مكدم ثم قتل ابو حنيفة يقتضي ثلثة اصناف من الابن والغنم طورو عند ما سب البقرة استأقره ومن اشياه  
الغنم اشياه ومن الخيل ما ياحل في ذرة المارة نصف ذلك وفي الذي سب الناس كدية المسلم عند تاديب الخطا الجاني  
عشر من بنت مخاض وعشر من ابن مخاض وعشر من بنت مملوك وعشر من حقة وعشر من جذعة ودية شبه المهر اربع مائة وعشرون  
بنت مخاض وعشر من بنت مملوك وعشر من حقة وعشر من جذعة وهذا هو الاصح في سب يوسف وفي  
كتاب الرافضين وقال ابو حنيفة يشبه العمد القتل الجوارح الكبير طلعها الكبر وعندهما شبه العمد كل قتل لا يقتل به الا بالكلية  
الصغير طلعها الصغيرين والخطا **الفصل** في قتل الحيوان في الصيد فيصيب آدمي او ابني عشيما فيقتله صيد امري في ذاهد  
او يبطه حربا فاذا هو مسلم ومنها ان يكون تاما فيقتل على انسان فقتله ومنها القتل بسبب المال على الطريق **الفصل**  
على الطريق يوضع الشيء على الطريق فيخرج الجاني اذا مات انسان بهذه الاسباب وفي التواريل جعل القاتل في ضرب رجل  
بالسيف فاسبب عنقه فبان من عمد وهو خطا فاصاب عنق غيره فهو خطا وكذا لو رمى قنصله وجعل فاصاب  
غيره فهو خطا ولو رمى رجلا فاصاب حيا ثم رجع فاصابه فهو خطا وكذا لو رمى رجلا فاصاب رجل انسان حتى  
مات فهو خطا وفي نكاح الامم الغرض لوضربها باسبا في الارض في النفس لا يضمن **الفصل** في ثبوتها وكذا الجور  
باني وفي مجموع التواريل صرح بالاصح آخر في ان ثبوت من صحته بغير الدية ولو سلم جلد وجهه فان فيه الدية خمس

في العاقلة وفي الشاوي الصغرى العمد المحض في الرجل البية اوجبه في النفس والنفوس والخطا فيها على  
العاقلة ونسبة العمد في النفس وجعل البية على العاقلة وفيها دون النفس عجم الجاني بل بلغ ذرية تامة وماذا  
العاقلة الامام واختل في تفسير حكمته العبد قال بعضهم لما في حكمته العبد قال مرة تكلم فيها قال بعضهم  
ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا الامر من النفقة والحجرة الطبيب وقال بعضهم ينظر الى الجاني كان رقيقا كما ينظر  
هذه الجانية من قيمة ان كانت تنقص عشرة يجب عشرة ذرية ومن قال ينظر الى الجانية لها ارض مقدر <sup>ايضا</sup> وهو  
للمصلحة فان كان هذا نصف ذلك يجب نصف ارض للمصلحة على هذا القدر ولكن هذا مما يستقيم اذا كانت الحاجة على  
الارض ولهم قال مرة انفق ينظر الى كانت الجانية على الارض والجاني فيقول الثاني وفيه هذا الموضع يعني بالاول وان  
عليه يعني بالاول مطلقا فانه ايسر قال الصدوق في تفسيره في عاقلة الرجل اهل دونه ان كان من اهل البيت كان  
كاتبيا فاعقله من كان يرتقي من ديوان الكتاب ان كان فاسما من اهل كل صناعة اهل كل صناعة كان كافيا فيمنع  
قال وهذا التفسير ما قاله الاستيعابي ان عاقلة اهل كل صناعة اهل دونه لكن بشرط ان يتعلم واحد هذا يعرف معنى ديوان  
فيكون عاقلة اهل ديوان في الحقيقة فان لم يكن له عاقلة من اهل الديوان كاهل البادية والذين عاقلة عشرين من قبل  
اسم الاقرب فالاقرب وان لم يكن من اهل الديوان من النسب يعني اهل عشيرة ولا يضم اهل ديوان اخر من اهل الديوان  
اقرب القبل من النسب ثم ان الى ان يكون فلا ذكره ان يضم اليه اقرب القبل من النسب يعني ان لم يكن له يدوم وصفت من يتولى  
الشيوخ الامام عز الدين الكندي يبرق قد انما يجب على كل واحد من العاقلة ثلثة دراهم في ثلث سنين ولا يجب اكثر من ذلك  
فضم حتى يبلغ قدر الدين وهذا سنين ان اهل عاقلة اقر في يوم الجمعة اذ لا يكون محلة لانه لا يشاء بعد اخرى فيكون جانية  
شخص عاقلة وان لم يكن له عشيرة ولا ديوان فاعقله بيت المال في ظاهر الرواية وعلى القوي وهو روي محمد بن ابي سفيان  
عن ابي بصير انه يجب مال الجاني ولا يجب بيت المال الاجماع وكذا المفقيد والمربا الذي اذا سلم فاعقله بيت المال في  
ظاهر الرواية وكان الرجل من العلم عن سفيان الثوري ان الساجدين اختلفوا في هذا قال بعضهم لا عاقلة الا اهل العلم  
وهو احتيا لم الفقهاء في حقهم وقال مرة كوكبان يعني الشيخ الامام خالي من مجلس حرب رجلان اصطرا فوقع  
فان كان وقع كل واحد منهما في وجه لاني على كل واحد منهما على قتله فيعاقب كل واحد منهما ذرية صاحب ولو وقع  
احد على قتله والاخر على وجه قدم الذي وقع على وجهه ذرية الاخر على عاقلة صاحب من ذرية رجل يملك  
فاحد احد ماله والاخر الطرف الاخر فجاوبا فافان كان وقع من الجاني في وجه ذرية كل واحد منهما على عاقلة  
صاحبه ذلك وقصا مستلمين على قتله ما لا يجب على واحد منهما ولو وقع واحد من الجاني والاخر مستلمين الا  
ذرية المستلمين ويجب ذرية المستلمين في العيون وتقطع رجل الذئب فيقتلها فيقتلها فيقتلها فيقتلها فيقتلها  
المنذ بكثرة روي عن ابي سفيان وعن الامام الفضل انه لا يجب على القاطع شي الا الذئب ولا القمام صبي ذراية

جذب انسان من يدايه والاربعه حتى مات فذبح الصبي عام من قبل بوزن ابوان جذب الرجل جذب الابن حتى  
فعلها الذي لا يربو ابوان رجل اخذ بعد رجل فذبح الرجل سبع وانكرت يد ان اخذ بالمصاحف فلا شئ عليه من  
اليد فان كان عفرها فاذى فذبحها فذبح ابوه الذي لا يربو ابوان رجل اخذ بعد رجل فذبح الرجل سبع وانكرت يد ان اخذ بالمصاحف فلا شئ عليه من  
بعض اسنانه وسقط بعض لحم العضو من ذنب الاسنانه هذه وبعض العاهر ارش ذنبه هذا بخلاف الذالك ان في ذنب  
من شئت رجل فذبحه صاحب القوب من يد النسب فخرق القوب من النسب نصف ذلك وان كان الذي  
القوب من النسب فخرق جميع القوب وسقط وضع الرجل على الكعب ثلث المسائل في القوب رجل اخذ بعد رجل فذبح الرجل سبع وانكرت يد ان اخذ بالمصاحف فلا شئ عليه من  
فيها انسان ومات جوعا وعطشا او غمدا او حنيفة من الضمان على الكافر وقال محمد بن بعض في الكافر قال ابو يوسف  
ان مات فخرق من ذنبه مات جوعا وعطشا او غمدا او حنيفة من الضمان على الكافر وقال محمد بن بعض في الكافر قال ابو يوسف  
من جوعا وعطشا او غمدا او حنيفة من الضمان على الكافر وقال محمد بن بعض في الكافر قال ابو يوسف  
ان وقع اليحيى شربه فالت الاثنى عليه برف منه وكذا لو قال الاخر كل هذا الطعام فانه طيب فكله فلا هو مسموم فان لا  
يخجل او خجل ناعا او صبيا او معا عليه بنة فسقط عليه الميت في الصبي والمعتق دون النائم لانه بمنزلة الميتان  
في الغرة وفي الجريد رجل ضرب بطن حرة فالت جنينا ميتا فذبحه الغرة عبد او متبكا وخمس مائة درهم ذكر اوافي و  
الغرة على العاقلة ومقتضى ترمه الجنين خير ولا يرب الضارب منها شيئا ولا كفارة على الضارب ان الت جنينا فان  
ففيه ذنبه كاملة وعليه الكفارة ذلك الت جنينين حيين وجب لكل واحد منهما حلة او حياض او ما يجزئ من الاغذية  
ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا مات فعليه ذنبه الام وذنب الجنين ولا يخرج جوعا او عطشا او غمدا او حنيفة  
ذنبه الام ولا ثوبه الجنين ولا بطن امه فالت جنينا ميتا فذبحه الغرة عبد او متبكا وخمس مائة درهم ذكر اوافي و  
لان الرجل في الذكر والاثنى خمسمائة درهم وفي نصف عشرة ذنب الذكوة عشرة ذنب الاثنى عن اسير نصف ذنب الاثنى في الجنين الا  
وجب ما يقض من الام وهو كجنين الذنبه ولو اسبى من ثمن من خلفه شعرا او ظفرا في الغرة ذنبه مائة الف والسنوي  
الصغير المارة اذا ضرب بطن نفسها او شربت دواء لم يفرج الولد معتق وفطر حتى تقضي عاقلة الغرة وهذا اذا فعلت  
غير الزرع فان فعلت بالزرع لا يجزئ ولا ينجس حتى استقطن الولد في الكرش ولو اربى المرأة حتى فعلت  
بعض المامنة او حشمت في مسائل الصبي رجل اعطى صبيها اسنانه فعض الصبي بذلك فذبح الصبي على  
عاقلة المعطي ولو قبل اسنانه في المختار من بعض ابناء وكذا لو اكل الصبي اصبع البئر او شقها فامس فعضه وسقط  
الاثر وكذلك لو اربى الصبي رجل الخط او رجل الغرة فذبح المولى من ماله منه ولو دفع السلخ الى صبي قبل الصبي نفسه او عين  
لا يقضي الدائع الا بالجمع المرافع العادل اذا لم يصب بلان فذبحه رجل فذبحه الصبي ثم رجع عاقلة الصبي على عاقلة الام  
علم الصبي فذبحه الام ولو لم يعلم رجل صاحب صبي اعطى حنطة فذبح فالت لا يقضي ذنبه الوارث لو قال لا تقع وقع لا يقضي ذنبه الوارث

[illegible]





[illegible]

١٢

الارض هم لعلها من الارض لان الانسان ولقد علموا انسابا والامراس والاسباب سواء في السن او انبت لاشي على الناس  
وان ثبتت معوقه يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
الارضين كذا وكذا في الارض لان المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
الامراس من الارض لان المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
خلت في الصبي ولكن ينظر حتى يراه موضع السن اما اذا ضرب من رجل فترك ينظر في الارض في الصبي ايم قال لا يوجد  
في النافع في الارض لان المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
الصبي وهكذا في شرح الانسان في المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
يكون في الصبي ايم بلع ولم يثبت في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
يوجد بالبر من سنه الى ان يثبت في السن وسواء سواء وهكذا في شرح الطرا في الفنا في الصبي وهكذا في شرح  
والامراس من الارض لان المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
الاصباح رجل من سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
فان امرت في الصبي ايم بلع ولم يثبت في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
لويها كن في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
منفعة الموضع وان كان الانسان الذي في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
اليد والاصابع في شرح الطرا في الصبي ايم بلع ولم يثبت في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
لحمها من سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
اخرى في جنبا في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
في الثانية من سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
فقط من سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
كما كان لاشي على الناس لان المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
صام طام اليد في شرح الطرا في الصبي ايم بلع ولم يثبت في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
يخفف من سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
في السنة الاولى في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
فثبت له لم ينقص في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه  
وكذا المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه او يوجب كونه المعدل في سنه

الاطراف عندنا وفي العيون قال محمد بن عيسى في الانسان في كل واحد من هذه الاضراس والاسنان والذراع والمعدة والاسنان  
فلم يثبت والصلب اذكر وانقطع لما اذا استكمل نول المدبر اذا طعن ولا يستعمل الطعام عشرة اخرى  
يجب كل اثنين الدية العيان والادب والشفتان والجلجان واليدان والرجلان والاشنان والالبان والجلجان  
وهذا الميزان الدية في حددها نصف الدية وفي الحددين الدية وفي الحد بها نصف الدية وفي الرجل حكمه عندنا نصف الدية  
نصف ذلك وفيه حكمه عندنا نصف الدية وفي قطع الذراع حكمه عندنا نصف الدية وفي قطع اليد حكمه عندنا نصف الدية وفي قطع  
الرجل حكمه عندنا نصف الدية وفي قطع اليد حكمه عندنا نصف الدية وفي قطع اليد حكمه عندنا نصف الدية وفي قطع اليد حكمه عندنا نصف الدية  
وان يثبت من الحشفة لا يجزى القصاص ولا يجزى الحكم وهذا اذا خولت الذراع او اذا قطع ذراعها لم يجز في حكمه  
وفي ذكر العينين والخصي الحكمه وكذا في لسان الاخر من العينين القامة الذهبية صرنا واليد والرجل الشدة حكمه  
عندنا هذا الجوز لاخذ خصة رجل فند ما ذهب الرجلية جباله ولو ضرب بالمرارة حتى ماتت مستقيمة الدية  
وفي الذراع بقدر حولا ان يراى لا يجزى وان لم يراى فعلى الدية وفي الضلع اذا كسر حكمه عندنا نصف الدية وفي الضلع اذا كسر حكمه عندنا نصف الدية  
على ان يجمع حكمه عندنا نصف الدية وان لم يراى او صار له حد بغيره دية كاملة وان عاد الى حاله لم ينقصه كمن فيه اثر الضلع في حكمه  
وان لم يكن فيه اثر الضلع في الضلع في مرفقة وفي صلب المرأة اذا كسر وانقطع الماء الدية وفي الرقبة اذا كسر حكمه عندنا نصف الدية  
كسر كل عظم عندنا نصف الدية في الحكم بغيره دية على من يبالغ الكسر ولو طعن بطنه بالرمح ضا بجباله يستعمل الطعام  
الدية ولو قطع مرفق المرأة ضلوع جباله لا يستعمل البول فيضاد دية وفي ذكر من السائل فيسقط الحية فيضاد ثلث  
رباب دية في الذراع دية في الشفتين ودية في الحية ولو قطع لسانه حكمه عندنا نصف الدية وان نكح عجلية في الخطا ولا  
قصاص في الحد ومن اعوج انه يجزى قطع الكون في غير الذراع ان اضر الدية في الخطا والقصاص في الحد ومن اعوج انه يجزى قطع الكون في غير الذراع ان اضر الدية في الخطا والقصاص في الحد  
في القسامة وفي الشقاق من محمد بن عيسى عن رجلين في بيت ليس مع احد فوجد احدنا مذبحا فاما  
ابو يوسف ائتمه الدية وقال محمد بن عيسى لا ائتمه لعله قد قتل نفسه وفي القسامة المصرية كل باهي ودرهانه واقتراها فيجعل قتل  
مكان في القسامة والدية على كل المحلة ويجعل هذا في نزع النكاح اذا وجد الرجل قتيلا لا يقتلوا ان وجدوا غير الملك  
كالقائمة لدية الملك ثم لا يقتلوا ان وجدوا ملك خاص كالدار والمكان ان في ملك عام كالمحلة اما اذا وجدوا غير الملك فدمه هذا  
ولا قسامة دية ان كان حاله لا يسمع الصوت في مصر من الامصار ومن كان حاله يسمع على اذن القري ابيه الدية اما اذا وجد  
في الملك الخاص عوان وجد قتيلا في عامه يسمع على عائلته القسامة والدية وان وجد في الملك العام عوان وجد قتيلا في عامه  
ففيه القسامة والدية يختار الاوليا خصال من منهم يخلص كل واحد منهم بالله ما قتل ولا غلب له قاتله فانه لم يتم له المخرج  
خمس مائة كرموا الايمان عليهم ولو وجد في غيرهم عوان يخلص كل واحد منهم بالله ما قتل ولا غلب له قاتله فانه لم يتم له المخرج  
ملك واحد فله هذا اذا كان حاله لا يسمع الصوت في مصر من الامصار وكان يسمع على اذن القري ابيه وان كان انشط ملكا

بما كان له من عاقله كان في من صغير لهم من ودين يجري الماء ان من وطاف جارت على عاقله اربا  
المن والشر الصغير ما يقع فيه الشقة ولا وجه القسبة في الملك معروفة وتماها في الخلة من حيث في الضيق ذكر الشيخ  
في تحقيق ان العنق من القائل الفصل جعل في عدا وله وبيان ضلع احدهم القائل والدية على فسين العاقل المرح في ضيقه  
بحر عشر من القائل الا من نصف الدية خمسة الا في من ايجنفة الضلع على اكثر من الدية بالمراد وجب لكل واحد منها نصف الدية والار  
المشهور في الاول من جلا في الخطا حيث لا يجوز الصلح من اكثر من جين الدية قبل قضاء الغنق من نوع آخر منه ويجوز من جنة  
وان كان اكثر من جنة اذا كان بعد ما نفي الغنق من نوع لعمري بانه اذا صلح على ما بعد او على الدية على عشرة الا من جنة  
جلا في الدية الصلح حين ذلك النوع فان بدون ذلك الجايل الغنق من صلح على من هذا النوع باق يجوز وبكثرة  
يجوز الزيادة ولا صلح على ما لم يرض فيه الدية لجاز اذا دفعه اليه لزم بدفعه ويا بدون هذا الا ان يكن قضى عليه بالدية  
قضى عليه بانه بعينه من الضلع القائل الاول من مائة بعينه على اكثر من مائة بقى عن رد وجه الجار لان الغنق بعينه الواجب  
وهذا عند ما لا يقدرا بعينه فالبقرة والغنم والحمل ما لم يرض فيه الدية يجوز الصلح بالتقبل منها واكثر قبل القضاء فيها ومن  
الصلح الاصل ثم اجتمع على كونه من مائة بالسهام فاحظا سم فاصاب جارية صغيرة فانت وسند قوم ان هذا سم فلان  
ولم يشهد ذلك فلا ريبا فاصلح الا من صاحب السهم على من يطلب الصلح من الصلح ان كان يعلم ان الصلح هو الجارح وان  
الصبي مات من تلك الحصة فالصلح جائز وان لم يعلم غير مائة اسم فالصلح باطل فان كان يعلم ان صاحب السهم هو الذي رهاها  
او رهاها فاستطقت فماتت ولا بد من ذلك فماتت او رهاها فان كان صلح ابي فذلك سائر اربعة فلا بد سائر اربعة ولا  
يرتد الا في صلح بعينه من مائة باطل والارثية استيفاء الضلع لينة الصغيرة النفس فادون صلح عنها او يرضى بسوق  
فيادون النفس في النفس وصلح فيادون النفس وهو صلح في النفس في رطب انما القاضى من كاد بركة اكثر من جنة في رطب  
واستدوا بما ذكره محمد في الجارية من لا بد له اذا قبل هذا فليس لطان ان يستوفى الضلع ووصلح ولا يغفر فكذا القاضى  
الارثية الجارية في غير مائة مائة بالصلح من ذلك في الارثية يستوفى سبعة اجناس الاول الذوات الثاني في مال مرقا  
يتولد منها الثالث في الارثية وما يجر منه الرابع في اشبع الجراح الخامس في الاشهاد على الجاني السادس في السجاية  
السابع في الرحا بشره سراحه على انسان الجفن الارثية شرح القائل وان كانت الدية تسير وعلمها رطل ففسخ الجمل فاقبث الركاب  
ان كان النفس باذ لا يجز على الناحية وان كان بغرامة فعليه كمال الدية طه مرتبة للنفس فان نفسه هذا وان اصاب جلا آخر  
بالدابة بالرجل او اصابه كان بغرامة الركاب فالضمان على الناحية وان كان باذنه فاضل عليها الا في النخبة بالرجل والذئب  
فانها جارية اذا كان الركاب ليعا في غير ذلك فامر جلا نفسها فقتل رجلا فاضل عليها وان كان بغرامة فالضمان كله على الناحية  
ولا كفارة عليه ولا تنقي جلا فاضل عليه في الطريق فامر رجلا بالنفس فقتل من ضمه فقتل رجلا كان على الناحية دون  
الارثية كانت الدية من جلا في غير ذلك فماتت ذلك الضم دفع الاربعة فاضل في النخبة فاعطيه من نفسه من ذلك فماتت هذا

جاءت في رايها فاصابتها فخطبت اليك كذا محزون سوا ضرب يدي ابي جلال يدوية ابي سول وذلك سوا وان  
كانت الدابة غير موطوعة فزال عن موضعها بعد ما اوقعتهم تحت عارجل كان هذا ومن ارسل بجمعة فاصابت في  
تسببا فمن ذلك ان لم يكن لها قابلا ولا تاقولا لم يجر ولو عطف في ذلك الطريق وكان لها طريق آخر فاصابت  
منه لا يضمن ولو عطف ولم يكن لها طريق غير هذا بان استقبلها حائط وعن غيرها الطريق لا عن يارها طريق فخذت بمنه  
او غيره وقد كان السابق كف عن مسانعة غيرها وذلك منقول على المرسول في مكت ساعته سارة من هذا الطريق  
كلما حتى من رجلا لا يضمن كالأرسل يا زيدا وعدا سوا من بعض سوا بغيره او سرقه او يقره ولا يقره كالأرسل  
البيهنة وعد محمد ان كان سائلا او فدا يضمن وان لم يكن لا يضمن الطاهر والفتية ابو الليث كالذي ينفي ببوله يضمن وهذا  
اختار ابو حازم فلا يصدر الشبهة في الجميع الصغير وفان باط اشار الى ذلك وعليه الشرح وقال يضمن ان كان كحل  
لا يضمن ان كان كحل وهو سابقا بغيره مطلقا في غير العلم بشرط السوق وفي الجميع الصغير رجل ساق دابة وعليها سرج فوقع  
الرجل على رجل ضربه من السابق كافي على الذي رجل ساقه على دابة فوقع اقول فخطب لسان يرونها او يرونها  
فان اوقعت صاحبها بغير ذلك فقلت ان ان خطب لسان يرونها او يرونها فخطب لسان يرونها او يرونها  
رجلها حصاة او فناء او انا ان عارضا فقلت عن انسان لم يضمن وان كان في كبره من موضع الركب كل من  
اصابت الدابة يدها او راسها او كرسى او خطب وان خطب رجلها او ذنبها لم يضمن وان اوقعتها او خطب في الرجل  
والذنب لغيره وكل من خطب الركب من السابق فله الدابة ولا يضمن الركب لا يضمن العايد والسابق رجلا في دابة او في رجل ساقا  
فقتله على عاقلة العايد المدينة ولو لم يخط رجله في الدابة فله الدابة على عاقلة العايد  
ويرجع عاقلة العايد على عاقلة الرابطة ان لم يعلم العايد بوطء البعير وان علم لا يرجع عليه شيء قال الشيخ انكر في  
مخفوه انه هذا الجواب في حالة السير بما اذا ربطوا البعير واقف ثم فلا صاحب الدابة الا يرجع عليه او لم يعلم ولو عايد  
اعني في خطي الذي لم يضمنه يذكر هذه الاصل قال الفقيه ابو الليث يعني ان لا يضمن على العايد لان الاعني من هذا هو جرح  
عليه فذكره صافا البرقة المنسقة اذا وقع دابة في سوق الدابة لاضان على صاحبها لان الاول الذي للناس في ايقاف  
الدابة في ذلك الموضع وما كان باذن الامام كان مسلما مطلقا على هذا السببية للربطة بالشفة وقال محمد بن سفيان  
الدابة على اربط المظان بغير ما اصابت في اوقفت دابة على اربط المظان لا يضمن الا في موضع ما خطب رجلها  
الا لا جعل الامام للمسلمين موصفا بوقوف عليه فاعلموا فافهموا في بعضه ونقصه في اربط رجله ومارا عليه في خطب  
وكان رجل واقفا في الطريق او يجر فقال السابق كرسى فثبت اذ لم يسمع واقفا حتى اصابه الخطب فخرق ثوبه  
سمع لكن لم يثبت ان يمتنع عن الطريق ليعيق للذئبة فمن لو ان معه وسمي لكن لم يمتنع ليعيق فخطب هذا من اقام رجل  
على الطريق وعلم بشاره راكبه كرسى فخرق الثياب كان الركب يجر الحمار والتمه يضمن وان لم يجر يمتنع ان لا يضمن





[illegible]



سكان الارض قد جمعوا في بعض اماكن او كان ساكنوا في تلك المدن من عائلات الملك وكانوا يسكنون على ذلك في بعض  
ولم يبق في ولا في حايه لم يكن ساكن فيها ولم يسكنهم على لا يجمع على الامر لان الامر لم يجمع برغمه وعلى هذا لو سافر لغيره  
لغيره في ذاك فامر بغيره من العمل ثم وقع في لسان ان الحزان لغيره فالتما على الامر وان لم يبق فذلك بخلاف  
ذبح النساء وشرع الحجاج في العالم الصغير جعل قطرة بغيره ان الامام تقدم رجله في رجلها فقطب لاجتماع على  
الذي جعل القطر وكذا في وضع خشفه في الطريق فتمت رجله في رجلها فقطب لاجتماع على الوجه سجود العشرة على وجههم  
فيتمت بل ان سقط حصيل فوطب به اسنان لا يجمع وان فعل ذلك رجل من غير العشرة فمن عتدا بغيره فذلك ما لا  
فعل رجل من غير العشرة بل من العشرة ايضا كما فعل ياذن القاضي ويجلس رجل من العشرة فيقبل به  
رجل باسم بغيره ان كان الجالس الصدوق وله كان في غير الصدوق بغيره وعند كمال بغيره مطلقا لجلس خاص في الاشهاد  
على الحافظ اما في شرح القاضي والحافظ اما لا يجد ان مال للملك عام كالمطرف فيكون اول ملك حاكم في المطرف عام فاما  
الى طهر من الناس مسلما كان او ذميا مسلما كان بالمال او صيدا اذن له طهره بالخصومة او عهدا اذن له مولاه بالخصومة فاذا  
تقدم الى صاحب المطر فقال له حانظك فان اذنت فذلك ولا يشهد بالحق عن المحرم والا فاقدم اليه نفسه فلم يفعل  
سقط طهره ما عني عليه ديانة في جميع الامور وقال في بعض تلك ان تهرمه لا يكون اسنادا او طهره في مشورته ولا يشهد  
حارظ فانه لم يحافظ فغيره من دابة تقتل رجلا لا يجمع وكذا لو وضع على الطريق شيئا فغيره من دابة ووقف على  
اسنان فقتل لا يجمع في الوضع الجبل **الشاس** في السعاية وفي فقه القاضي الامام ان لا يجمع في السعاية بل لا يجمع من  
رجل الى السلطان حتى يهرمه لا يجمع من دابة فانه ان كانت السعاية حتى يفران كان يفران بغيره فذلك الا  
بالرفع الى السلطان حتى يفره او كان فاسقا لا يجمع عن الفسق بالامر بالمعروف ونحو هذا لا يجمع الساعي انما ان يفر  
ان فلا يجمع في الامور فلهذا لا يجمع من السلطان عدا لا يفر من السعاية او يفر من دابة لا يفر من  
الساعي الثالث اذا وقع في قتلان فلا يجمع في الامور او جارية ففر من السلطان ففر من السلطان ففر من السلطان  
الساعي وعند محمد بغيره قال في بعض من يفر من السلطان في زمانا قال في القاضي الامام على السعد والحاكم عبد الرحمن افنيا  
بوجوب الحصان على الساعي قال الصدوق في غصية الفتاوى وعبد الفتوى في غصية الفتاوى كان لا يفر من رجله الحصان على  
الساعي ولو فر رجل حانظ اسنان حتى يفر من السلطان ففر من السلطان ففر من السلطان ففر من السلطان ففر من السلطان  
الظاهر لا يجمع في الامور ويجوز في السعاية بغيره لما اذ لم يفر من السلطان ففر من السلطان ففر من السلطان ففر من السلطان  
لا يجمع فلا يفر من السلطان الامام خالي ان الحان لا يجمع كغيره كان والساعي بغيره لا يفر من السلطان ففر من السلطان  
ان فدا من فدا جارية جرد والسلطان باخذ فخر بغيره وكان الساعي عبد الله بعد الصدوق في الخوازل  
رسوا اخره الساعي عند السلطان او عند غير اذ كان ذلك التبرع على الخوازل فذلك بغيره جارية ففر من السلطان



ملكه ايسر منه ولا يتعدى جهل الى ملكه كبريا او بالقرعة فربما يخطى جالس وطلب منه جالس عوبله ليجعل عليه  
 سقف الخياط من ذلك لم يرض قال رحمه الله لا يخطى جالس عوبله ليجعل عليه سقف الخياط من ذلك لم يرض قال رحمه الله لا يخطى جالس عوبله ليجعل عليه  
 ذكرنا في الحزنة والفتوى الصغرى وروايت هركي بك شنبو كى لاروزنى است تاجار روى بام خانه شريك  
 فاراد الشريك ان يبنى على هذا السطح حتى يعمد اسقفين ويمنعه صاحب الطابق لانه يحد الضيق ان كان في القديم  
 بسقف واحد ان يمنعه وان كان بسقفين لا يحد القديم لانه لا يحفظ اقرانه وما هذا الوقت كيف كان جعل  
 الوقت الذي يحفظ الناس من القديم وكذا اذا وقع البناء لاحد من السطحين فالادان يبنى بنا بسبب الرخ الشرس في  
 ظامر الرواية ذلك وقد ذكرنا هذا وذكر في هذا القديم في غاية الحسن ولا يخطى جالس عوبله ليجعل عليه سقف الخياط من ذلك لم يرض قال رحمه الله لا يخطى جالس عوبله ليجعل عليه  
 على انه محذوف فيمنع القدم وشهادة اهل السكة بهذا فيمنعونه في مسيل الماء في العريضة باب الدعوى  
 في الطريق اذ كان لمسيل ما في قناه فاراد صاحب القسمة ان يجعل ميزابا او كان ميزابا فاراد ان يجعله قناه ليس له  
 ذلك وهذا اذا تفاوتوا في العريضة فاراد ان يجعل ميزابا بطول ميزابه او عرض او يسلبا سطح في ذلك الميزاب  
 ذلك وكذا لو اراد اهل الدار ان يبنى حائط او يسلبا سبيل فلرادوا ان يسفلوا الميزاب عن موضعه او يرفعوا او  
 يسفلوا لم يكن لهم ذلك ولو بنى اهل الدار بنا يسلبوا ايسر ايم على امرهم لم يملك ذلك وكان لغيره في الدار لعل الدار ان  
 يبنى في مساحة الدار ما ينقطع طريقه لم يكن لهم ذلك ويبنى ان يترك من مساحة الدار عرض باب الدار وفي قناه الضيق  
 دار لاه لجدلين سطح احدهما على مسيل الماء العلياء على الاخرى فالاراد صاحب السطح على اليمين سطحه او يسلبا سطحه له  
 ذلك وليس للجار منعه لكن يطالب حتى يسلبا الى طرف الميزاب وان اسدتم السفل اقدمه لئلا لا يخطى جالس عوبله ليجعل عليه  
 يكلفه بالعمارة اجلا سلة للآل لكن يبنى من يمنع صاحب من الانتفاع به السكة اذ كانت غير نافذة ويبنى على  
 الطريق الاعظم ليس لهما ان يبنوها ولا ان يبنوها فيما بينهم لان الكرامة في حفاطه ان يرمم ان من السكة الطريق الا  
 لهما ان يدخلوا هذه السكة حتى يمر الرخام وكذا ليس لهما ان يحفر فيها للصباب وان اجتمعوا على ذلك كلام ولا  
 ان يدخلوها ورمم امامهم ان يروا في الاجناس من المنتقى السكة التي هي غير نافذة الا وضع فيها حجر او برطاقة  
 او قضا فخطية انسان لم يكن عليه شيء ولك حفر فيها ليرفع انسان فمن يمتد له بين اثنين في الفتوى  
 صاحب السكة يشرط السلامة وفيه ايض رفاق ليس نافذ شي رجل الدار الضيقة في طرفه ليرفع نافذ فاراد ان يبنوها  
 ويجعلها طريقا نافذ ليس له ذلك ولا اراد ان يجعلها مسجدا في ذلك ولكن شاء ان يدخله ويجعل في فيه وليس له ان يبنى  
 طريقا يرون فيه وكذا لو اتخذها حائطا بنه الناس وجعلها بابا بين لمان يترام من شاء وليس لهما ان يتخذوا طريقا  
 يرون فيه اذ كان لرجل الدار في سكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره الا ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار  
 وان كان ذلك ولو كان جعلها مسجدا لكان الجدار الى الطريق الاعظم حائطا لا من مسجدا لرجل الدار وله



عليها بارئان فخرج بابا افراسلم من ذلك البلد الى السكة غير باق في ذلك وان اهل السكة ولو اشترى بئس سكة اخرى  
على اثر دار طرادان فخرج بابا في دار بخر من هذه السكة بفعل ما دام هو ساكن اما اذا اصاب من الدار رجل بالبيت  
الاخر ليس لصاحب البيت ان يبره من السكة رجل اشترى بيتا في منزل بجوده وحقوقه وصاحب المنزل بمقتضى الدخول  
وباسم فخرج الباب الى السكة ان يبره اليه لاطرافها ليس له منعه طه بين لتعلق الشئ بالخيار فياخذ ليس له المنع  
متصل بهذه دار الحيطان رجلان يردون دارهم واهل السكة خروا لانه يبره السكة المتخالفات يمنع ولا يبره  
مع هذه لانه يبره ليجعل ان كان قادر على البقاء جبر على البقاء قبل والاصح انه لا يبره ولا يبره دارهم دارهم دار الحارة  
غضب هذا الكتاب بابي ان شاء الله تعالى في فتاوى الفقيه في كتاب المعنى رجل في السكة الاعلى في منزله لانه لا يبره ذلك  
بها باه ليس له الرفع والبث لها وكل كل من بني داره يبره باسمه يكون له ان يبره باسمه ان يبره باسمه  
يمنع في الرضا بان يبره يكون له الرضا بان يبره سبط واحد ما يبره سعة فظلم من جاز ان يبره  
ان يبره في الاجرة قال الفقيه لا يبره من بها يكون سبطا لانه ان كان له ان يبره ما كان له ان يبره من جاز ان يبره  
لا يبره على الحارة عن ذلك الفقيه باسمه ما يبره سعة حصة وفي فتاوى الفقيه رجل من منزله امره برضاها من جاز  
ونفسه ويحجب آخر اشترى بالدار يبره ان يبره ان لم يكن له في البنا حق قال وذكر فقهنا ابو اسحق انه ان اشترى بيتا  
انه يبره لرجل على ما كان له البنا وان لم يبره كان البنا له او لا يرجع عليها بشئ وعلى هذا التفسير في كتابنا  
هذا ايضا وفيه فقهنا في رجل اشترى من الرضا داره لانه لا يبره بالدارين لانه لا يبره بالدارين لانه لا يبره بالدارين  
ودرة وان كانت الشجرة في السبي لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره  
شركة في الثمر يبره لانه يعلم ذلك ان كان يبره بالناس ولا يبره بالدارين لانه لا يبره بالدارين لانه لا يبره بالدارين  
فخرج سعتها الى ملك غيره فالدار لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره  
في هذه الصيغة فلا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره  
عليه جازع شخصه واوله لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره  
القطع لانه كانت صيغة فلو قطعها صاحب الدار وسجلها لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره  
ضمن في الصيغة في يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره  
ان امكن لصاحب الشجرة ان يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره  
لا يمكن ان قطعها من الوضع الذي يقطعها الحاكم في يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره  
الفصل الثاني في القارظ والحارة في النوازل حارظ بن اشين سبط واحد ما يبره سعة فظلم من جاز ان يبره  
ان يبره في الجارة لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره لانه لا يبره

شركتهما فلا يفتقر به وبه فلهذا ان ذلك كان زمان اصلاحي وبيع الفتاوى رجل شريك في بيعه وسطحه او سطح جان  
مستويان فلهذا جاز حتى يتخذ حائطا بينه وبين جاره ليس له ذلك فلو اراد ان يبيعه من الصغر حتى يتخذ شرف  
كان اذا صعد يقع به في دار جاره لا يمنع وان كان لا يقع كمن يقع اذ كان في السطح ليس له المنع ولو كان الدار  
من صخرين لكل واحد منهما وهو انهدم الدار وبني احداهما العمار فان الوصي يرفع الامر للقاضي حتى يبين على  
العمارة طاعة او حرام مشترك انهدم والى الشريك العمار فحرم هذا اذا بقي شيء لما اذا انهدم الكل صار حراما  
لا يجوز وان كان الشريك معصرا يقال لا اتفق حتى يكون ويعلق الشريك والحرف اذا كان بين شريكين ولو احدهما  
ان يسيقه بجبر وادب القاضي الفتاوى لا يجوز لكن يقال له واسطة اتفق ثم اجمع في حصة بنصفه انفق في  
دفع التوارك عن محرمه للهام بين اثنين انهدم منه حائطا بينه واصلاح الارض منه والى شريكه المزمع لا يجوز ان  
للاقران شئت فابنه انتم اجمروا واذا اجرت فخذ منها قدر نفقتكم نصير ان فيسوا وهذا الجواب كذا الذي  
في المير المشتركة والى الشريك جبر كل واحد منهما على عارضة سفر رجل ويعلو لغيره انهدم ما لم يجبر صاحب المنزل  
البناء ويقال لصاحب العلوان شئت فابن السفار للعلوان مالك مانع صاحب السفار من الاستغناء به حتى يرد عليك  
قيمة البناء وذكر الخصاف ان يرجع بالتفريق الحائط بين اثنين لو كان لهما عليه خشت في حق احداهما للثان يبيع  
الارضين وضع الخشب على الحائط حتى يعلو نصف قيمة البناء هيبا وادب الاقضية حائط مشترك بين اثنين اراد احدهما  
تفريق الحائط والى الشريك ان كان على الحائط السقوط لا يجوز ان كان بحيث يخاف من الامام ان يكره من الفضل  
انه جبر فلهذا اراد احدهما ان يفي طلب الاقران كان اس الحائط يجرى كما ان بني حائط في نصيبه على الاقضية  
لا يجوز الشريك وان كان لا يمكن جبر كذا حكى عن الامام ان يكره من الفضل وعلو الفتوى وتفسير الجواب لم يرد  
الشريك هو ينفق العمار يرجع على الشريك بنصفه اتفق ان كان اس الحائط لا يقبل القسمة وفي شهادت  
فتاوى الفقيه لو هدمه وامتنع احد ما عن البناء جبر وانهدم لا يجوز ولكن يمنع من الاستغناء به ما لم يستوف بنصفه  
اتفق في حصة انه فعل ذلك بنصفه القاضي ان كان يفرق بنصفه قيمة البناء وان انهدم او خالف او وقع في حرم  
احدهما لا جبر الشريك على البناء وان كان الحائط احدهما انهدم لحد ما اذن الشريك لا يشك انه جبر البناء  
على البناء ان اراد الاخر البناء كانه هدمه وان هدم بغير اذن الشريك ان لم يكن للتراب قيمة ولا يزداد  
الارض قيمة بناء الحائط فانه يضمن قيمة نصيبه من الشريك من الحائط بالقيمة ما يملكه من كانت للتراب قيمته في حصة  
التراب من نصيبه من كذا اذا اختار ان يترك للتراب عليه ونصيبه قيمة نصيبه حينئذ لا يرفع عنه قدر قيمة  
نصيبه من التراب ان كانت الارض يزداد قيمة بناء الحائط بارضه وبناءه لم يرفع عنه قدر الارض بدون  
البناء فيضمن نصيب الشريك ما يقع من بناءه ودعوى التوارك ان كان نصيبه قدر ما يملك من منقطع وان كان لا

فقد ما ينبغي فهو مستطوع ذلك كان لا يصيبه قدر ما ينبغي يرجع على شريكه نصف ما اتفق وقال محمد بن مسلمة ان كان لهما  
شركة في ماله من وابل او اخر العماره فبنا المحدث ما يمنع الاخر من وضع الحول حتى يودي نصفه اتفقوا ان يكون على حوله  
لا يجرى على العماره ولا يرجع بشئ الا في منزلة الشريك وهذا كل اذ اتفقت العماره بين الاثنين ان اتفق باذن صاحبه او بالحاكم  
يرجع عليه نصف ما اتفق وفيها التمسك اذا كان لهما ما غابا لهما من باذن المتاحق او لهما من غير اذنه كونه باذن  
المتاحق في منزلة ذلك الشريك لو كان حاضرا يرجع عليه بالاتفاق او حاضرا في صلح النوازل جدار بين اثنين وكان لكل واحد منهما  
عائده عن انهم طعن ما غابا بينهما الاخران بناء بنقض الحائط الاول فيستخرج وليس له ان يمنع الاخر من الحول وان بناه بغير  
الخشب من قبل نفسه لم يكن الذي لم يكن له حوله على حتى يودي نصفه جدار بين اثنين اذا اطلقا من نفسه فكل واحد  
ابذل في ناصب من لك ما يهدم من بينك الضمان ليس بشئ من غير جدار بين اثنين والحق عليه حوله او اودعها  
او غير على حوله ليس بذلك من اذن صاحب جدار بين اثنين او اودعها ان يبنى عليه سقايا او لا يبنى عليه جداره  
بمنع حوله كان كونه مرفوعا على الحائط المشترك اراد ان يجعلها مشتركة بمنع لان هذا اقل ولو اراد لهما ان يضع عليهما  
بمنع الا اذا كان في القديم كذلك جدار بين اثنين لهما على حوله لغير حوله لهما من اقل العماره بينهما اضعاف ولا كان لا  
عليه حوله والجدار مشترك بينهما قال الله في الحديث لا اهران يضع عليه من حوله صاحب له كان الحائط جمل ذلك الا في وان  
لصاحبها قال في كتاب الصلح كان جديع حوله ما اكثر ظاهرا ان يريه جديع حوله ان كان يحتمل ولم يذكره في القديم او في القديم  
كان لهما على جديع طيس لغيره جديع فارد ان يضع الجدار لا يحتمل جديع اثنين وما امر ان بان الحائط  
مشرك بينهما فقال صاحب الجديع ان شئت فادفع ذلك عن الحائط لتسوي بصاحبك وان شئت فخطه عندك  
يكن لشريك من الحول جدار بين اثنين لهما على عشرة جديع ولا في جديع واحد فله صاحب فله صاحب الجديع  
موضع جديع الحائط للاخر وسياق الفصل الذي يلى هذا الفصل تمامه جدار بين اثنين وفيه اربعة اقسام  
وابي الاخر ينبغي ان يقول ان دفع حوله لغيره في دفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فان فعله فهو كذا ينبغي ان  
الحول فان سقطت حوله لا ينفذ ولا يصلح النوازل لو كان حوله لهما في وقت الحول وجعل الاخر في اعلاه فربما  
لهما سطران من حوله وبضما في على الجدار ان كان الجدار من الاسفل الى الاعلى بينهما ولا بد من صاحب الاعلى مضى  
ان يفعل وان كان لا مضى لا ينفذ وكذا بعد هذا مطلقا انه ليس له ان يامر بالحائط واملا او اراد ان يسفل الجديع من  
اعلى الحائط الى اسفله لا بأس به ولما اراد ان يجرى من الايمن الى الايسر او من الايسر الى الايمن ليس له ذلك وشهادت قتادى  
الفصل جدار بين رجلين فبنا واحد ما الله بين الحول ما كان شريكا في جديع من ذلك بين اثنين ونصبت لهما  
ارفع فبناهما وانفقا لهما الصلح فلما بلغ البناء الى موضع ضعف فابا ان يبنى لهما حوله زيادة فدرج على اودع  
لا يعتبر فلا كانت كثر حوله لا يمكن ان يخذل ببناء حائط بين اثنين (١) وما على حوله ما كان لهما تقدم الذي ليس له حوله

برفعه واشد عليه فلم يرفع حتى انتهى الى الزمان الحافظ بينهما وله ما لم يحرف وان يقدم اليه وان يرفع معه فالصدق على شريكه  
 فهو من نصف نفعه وما انفق الشريك في الحافظ بغير اذن صاحبه ليس له مطالبة صاحبه الا ان يشاء ان يحل عليه وقد  
 ذكرنا المسائل في فصل النوازل **الفصل الثالث** في الحافظ بيننا وفي الاقضية حائط او داء ورجل  
 وغلق الباب الى احد ما ينفق بالحافظ والباب بينهما نصفين عند ما ينفق في وعدهما الحافظ بينهما والباب الذي  
 اليه واجمع ان اذا كان للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما حلال ما دعي احاطا وليس الحائط مقصدا بينا  
 لحد ما وليس لحد ما عليه جردع او غير ما ينفق بينهما نصفين فان كان لحد ما عليه مرادى او يولرى فكذلك وفي  
 كان لحد ما عليه جردع وليس للآخر ذلك فان الحائط لصاحب الجردع فلا يمكن لحد ما عليه جردع واحد ولا شي الا في  
 اوله عليه مرادى لم يذكر في الكتاب قال بعضهم لا يترجح جردع واحد وقد روي عن محمد بن ابراهيم بن ابي اسحق بن ابي  
 عليه خمسة واحد ولا امر عليه عشر خضبات ذكر في كتاب الاثر انه ينفق صاحب العشرة ولا امر موضع جردعه وهكذا في  
 كتاب الدعوى وكتاب الصلح الحائط لصاحب الجردع ولا يترجح جردع الا في حق الصلح ولا يبرهن الحائط بينهما على احد  
 عشرينها ولو كان لحد ما عليه جردعان ولا امر عشرة اختلف المسألة فيه قال بعضهم جردعان بمنزلة جردع واحد وقال  
 بعضهم بمنزلة اثلاثة ولو كان لحد ما ثلثة ولا امر عشرة فهو بينهما ولو كان لحد ما جردع واحد جردع واحد ولا امر عشرة فهو بينهما  
 في كتاب الصلح بينهما الا اذا كان الحائط مقصدا بينا لحد ما ينفق لصاحب الاتصال فلا اتصال بينهما من ربع  
 ولا من ثلثة فاحصا لربع ان يكون احدهما من كل واحد من الحافظين داخل في اتصاله وبين الآخر ان كان الحائط من مدرج  
 وله كان من الخشب يكون ساجة احد ما ركب في القدران كلاهما او اتصالين اتصالا من ربع او اتصالا بمجرى ينفق بينهما  
 وله كان لحد ما اتصالا من ربع ولا امر عليه جردع فاحصا للاتصال اقرى وصاحب الجردع او من اتصال للآخر  
 ثم في اتصالا من ربع كل ينفق من جانب واحد وعلى رواية الطحاوي يكفي وهذا ظاهر وان كان في ظاهر الرواية يشترط من جردع  
 لاربع ولو اقاما البينة قضى لهما ولو اقام احد ما البينة قضى لذي البينة الذي يدعيه قضا الا ان حتى لو اقاما الاخر البينة  
 قضى له ولو كان لحد ما عليه جردع ولا امر جردع استقر ولو كان اذا كان محصا من ناحية احد ما ولو اقام  
 الثالث البينة ان اقر لحد ما جردع لحد ما الحائط ينفق بمحضه له وان كان لحد ما عليه جردع اكثر من جردع  
 الا في صاحب التمثيل ان يزد في جردعه مثل الاخر اختلفا في خبر القوط والحد ما لا في الحائط الاضافا للذين  
 والطا فان لحد ما احد ما لا ينفق بينهما وعند ما ينفق لمن البقرة والاضافا للذين اذا كان لحد ما اربع  
 من بين اربعة في الحائط لصاحب الاربع ولو اصادا ان الحائط لحد ما بعينه والخشب الا في صاحب الحائط ان يام  
 برفع الخشب وذكر الحضاف انه ليس له ذلك فلا يبرهن سعة الظل يكون على الطريق على حائطين احدهما في ملك صاحب الظل  
 والاخر في قبالة عليه خشت الظل فاحصا في صاحب الظل وصاحب الارض ان تناقضا في الحائط ذكر في الاقضية انه لهما





[illegible]



والأصل المشتري من المالك المقتد ثم أجاز للمالك البيع بعد العتق عند الجعنة وأما يوسف وعبد محمد لا ينفذ طولان المشتري  
من المصاحب إذا باع ثم أجاز للمالك البيع الأول ثم ينفذ البيع الثاني بالإجماع أما ينفذ البيع الأول ولو باع المصاحب من رجل ثم اشتراه  
ثم أجاز للمالك البيع الأول لا ينفذ البيع الثاني بالإجماع ولا ينفذ البيع الأول ههنا لا ينفذ البيع الأول للمعروف في البيع الثاني  
إذا وصل البيع إلى بائع ما يجره وصلى ينفذ البيع والعتق يملك فتح البيع الموقوف ولو لم يجر للمالك لكن ضمن المصاحب جاز البيع ولا ينفذ  
العتق وهذا في الجامع الصغير وفي الأهرار عن الجعنة روايان ولو يملك المصاحب الموقوف من جهة العتق ينفذ بيعه ووجهه  
أنه لو كان بعد ما باع من غيره بطل البيع بطريق الملك البات على الملك الموقوف المشتري على أن البائع بالمخار إذا باع أو عتق ثم تم  
البيع لم ينفذ بالإجماع والمشتري من الزمان إذا باع أو عتق ثم أجاز للمالك البيع أو العتق ينفذ البيع والعتق بالإجماع وكذا المشتري  
من الوارث والركبة مستغنية بالدين المصاحب إذا جاز المصنف والإجماع فلا يملك المصنف من عمل المصاحب أو من غيره عتق  
المالك فبقيته لأن يستعين بالآخر في ضمان القيمة ثم ينفذ الباقي ولم ينفذ شيئا إذا كان المصنف غنيا وقبيل والعصبة  
أما يجوز إذا كان غيرا ولو لم يملك المصنف الغلبة للعصبة ولخذه منها واستبدلته وماتت الداربة عند المشتري ضمن المالك  
المشتري وجميع المشتري على المصنفين الغلبة بالقرابة إذا أدار الشئ وليس على المصنف سكي الداربة وهو الداربة  
أجره وكذا في كل عين وكذا في نوطه . أوجب للسكة منافع الاعيان لا تضمن بالعصبة إلا في بعض النسخ وفي المتن  
وفي فتاوى النسوي فم غصبها رجل ثم غصبها غاصب آخر من المصنف الأول ثم رها المالك من غاصب المصنف لغيره عن الأثر  
مجاز من نفسه أو قضاء القاضي بالبيعة ثم إن غاصبها غاصب آخر فبطلت بالسلطنة وبطلت المالك عن مخالفة ليس له مخالفة  
المصنف الأول ولو للعصبة والقيمة في المناوي جاز غصب من موصي شئنا ثم غصبه إن كان الصبي يعقل العتق والأثر  
بطل عن الصمان وإن كان لا يعقل إلا برأيه أو قضاة رجل استملك ثوبا لرجل ثم جاز بقيمة فقال المصنف منه لا يردها جاز  
على التبرئة أو بدعة وغصب العين الرديئة حتى يبرأ بالوضع بين يدي صاحبه ولو وضع في حجر المالك وهو يعلم  
أنه ثوبه فما إنسان ولخذ من حجره وهو ذلك المخاراة بطل عن الصمان ولو وضع بين يديه لا يبرأ ولا الأصل رجل غصب ثوبا  
ثم أكرس الثوب فلبسه حتى غرقه لم يعرفه أركان طعاما فدفعه حتى أكله يرى من الصمان عند الأصل ثم أكله ثم أكله  
البيعة أنه رد الداربة للعصبة على المالك وأقام المالك البيعة أنها ماتت عند موكبه فبطلت المصنفه وكذلك لو أقام المالك  
البيعة أنه هدم الدار ولقام المصنف البيعة على الإرد والامام الرضوي أعاد السلسلة في آخر الكتاب وذكر فيها الخواص فقال لو أقام المالك  
البيعة أنه غصبها وفقت عند وقلم المصنف البيعة على أنه رها فنفذ محمد لا ينفذ وعبد الله بن جعفر فخره فرق بين  
هذه المسئلة وبين ما تقدم في بيعه في كفة الصمان وبالعبد لو غصبه فباعه في بلد أو في مكان آخر لم يبرأ في بلد أو في مكان آخر  
تسلطها وليس له أن يطالبه بالقيمة وإن اختلف بالسعر ولو غصبه عبدا ثم ابتاعه بغيره والعين في بيعه والقيمة في هذا المكان مثل القيمة  
في مكان الغصب أكثر من أقل المصنف من أن يأخذها وليس له أن يطالبه بالقيمة وإن كان قيمتها أقل من مكان الغصب فالمعصية منه

بالحيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغضب وانما انتظر حتى اخذها في المكان الذي غضب عليه وجعل في السبل الذي  
غضب. وقد اتفق السبع لم يكن له خيار ولو كان العين العسيرة هالكة هي في ذوات الاشكال كان السعر في المكان  
الذي اتفقوا مثل القيمة في المكان الذي غضب او اكثر يري بر الشئ وان كان السعر في هذا المكان لعل فامعصوب  
منه بالحيار ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغضب قيمة العين حيث غضب الخبز في العين حيث غضب  
الغضب وان شاء انتظر ولو كان القيمة في مكان المعصوب ما كثر والعاصب بالحيار ان شاء اعطى سله حيث حلهم في  
اعطى قيمة حيث غضب الا ان يرضى المعصوب منه بالتخفيف كان القيمة في المكانين سواء. فامعصوب منه  
ان يطالبه بالشئ <sup>في حقه</sup> في غضب العمار والضياع وما يتعلق به وجعل قيمته من ارض وجعل غيرها في تلك الارض  
في ناحية فبكرت فاشجعه الذي في غيرها وعليه قيمة السلة يوم قطعها فان كان قطع الشجرة يضر بالارض يعطيه صاحبها  
ثمنها وان لم يضر يوم بالقطع وجعل قطع اشجار انسان في كرمه بعض الثمن ومعرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار  
المقطوعة ومع الاشجار التي هي في مقطوعة فيض من فضل ما بينهما فان شاء امسك الاشجار وبعضه قيمة الاشجار  
قائمة وان كانت قيمتها مقطوعة وغير مقطوعة سواء لا شيء عليه رجل الا ان يرضى فعد انسان حتى يفسد زرع بعض  
منه معصوب او اذا كان التوضو او الشرب منه ان يحل النهر من موضعه بكم لا يمتنع على الغير وكان كالحق  
في الارض المعصوبة وان لم يحل الا بكم رجل معصوب حتى يرضى عنه هاتين امرين من غير طبيب صاحب الارض  
لا يحل للمسلمين الاستمتاع بهذه الطائفة اذ لم يملوا بذلك الا انهم ولا اجازة ولا حيلة باجر ولا عارية ولا غصب كما لو عمل  
وربح وطالب له الربح كان الربح حصل بالاجارة رجل راوا ان مرة اضر الجزار كان له طريق آخر ليس له ان يترامم بكن له  
طريق آخر له ان يترامم بمسوة من ذلك لانه مراهق ولا يذاع ليس له ان يترامم ولا لانه مراهق ولا يذاع ليس له ان يترامم ولا لانه مراهق ولا يذاع  
اما في حق الجلالة فليس لهم ان يربوا بغير رضا لعدم الرضا ولا في طريق المحرث ان كان صاحب حواله في  
ملكه طريقا جاز له المروءة وان لم يعلم بذلك لكن لا يعلم انه غضب فكل الجوارب كذا قيل عن مشايخ بله على ان  
المروءة في مرض الجوارب لم يكن فيه مرض هل يباح احتساب الشئ فيه الاكل من مرض الجوارب وهي التي يسمى بالفاوينة واما من  
مبلان دعي يطيب للذكور اذا اخذوا من ارضه الجوارب في الكرم ولا اشجار ان كان يعرف اربابها الا يطيب للذكور ولا  
لغيرهم وان لم يعرف طالب لهم وهذا في تضيق الاكره واما في تضيق بيت المال فينبغي للسلاطان ان يتصدق  
وان لم يفعلوا ياتم الشبهة الى الخلو اقرى كذا قال ابو يوسف لانه لو لم يكن حقيقته عجول كذا احتياطات  
المكروه فكذلك في الجوارب ما قال ابو حنيفة وابو يوسف انه الى الخلو اقرى ينفذ دى عن جوارب ان كل من كان حرام  
حاله يتم له ليس بخلافه في النكاح والنفقة الا انهم من اجل طريق الحديث قال ابنه ابو الليث ان علم صاحب  
الارض في حديث الطريق في ملكه بياح المروءة الطريق الحديث فلكم يعلم جوارب في المروءة حتى يعلم انه غضب وعن